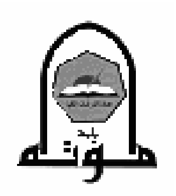


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

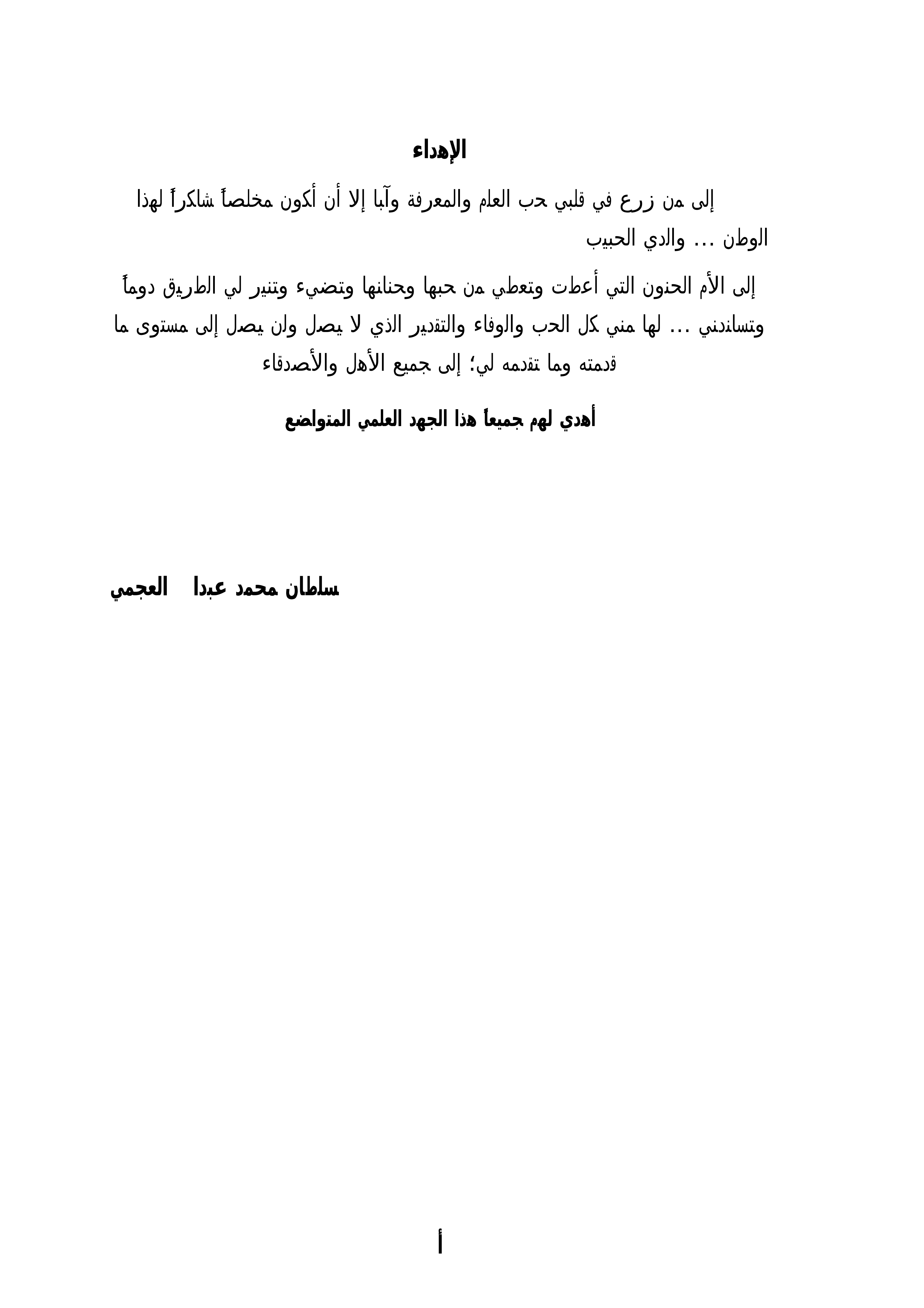
الأيديولوجية ودورها في العلاقات الدولية العلاقات الإيرانية العربية نموذجاً 2003 - 2010

إعداد الطالب
سلطان محمد عبدا العجمي

إشراف
الدكتور محمد القطاطشة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلـوم السياسيـــة

جامعة مؤتة، 2010م



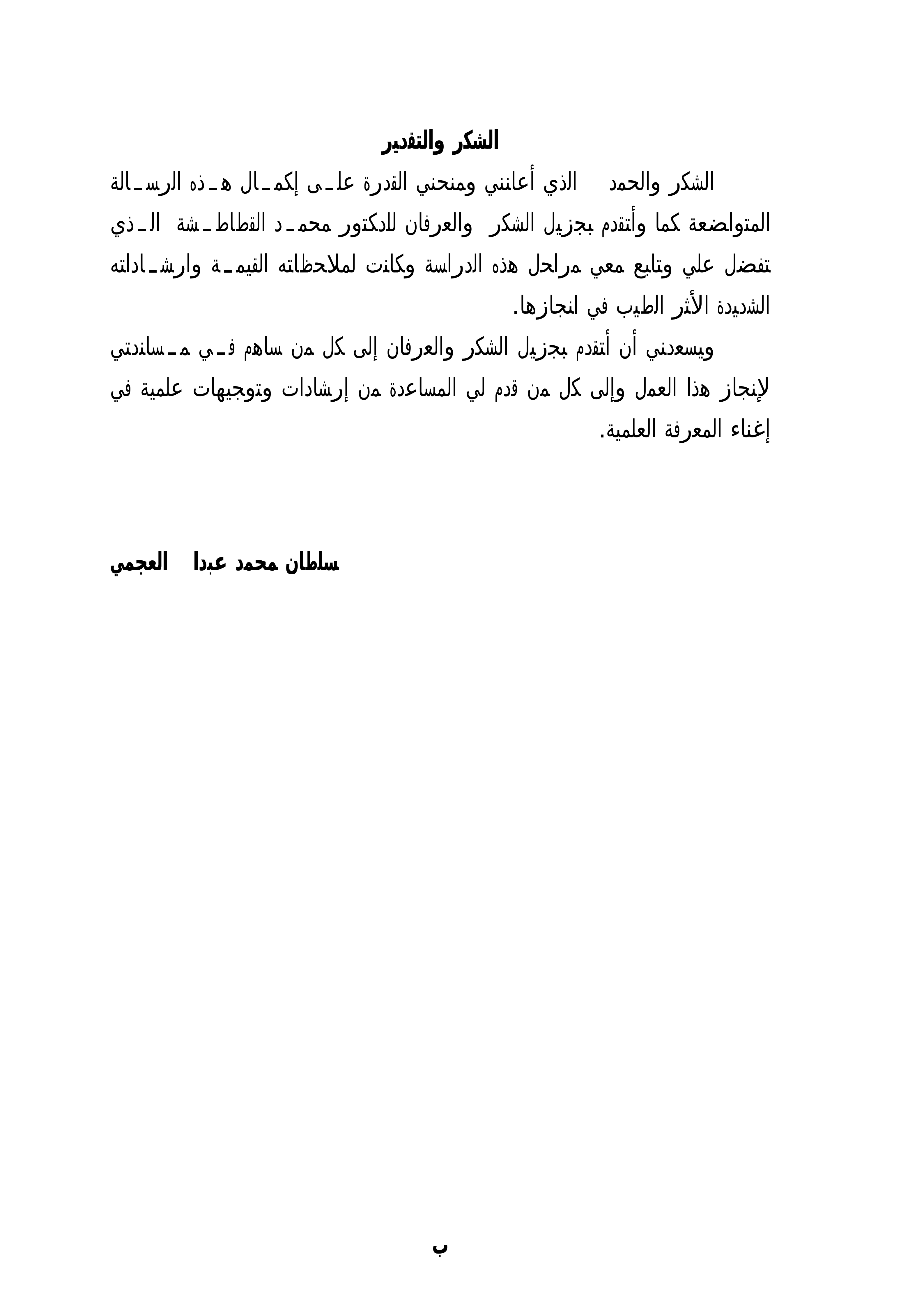
الإهداء

إلى من زرع في قلبي حب العلم والمعرفة وآبا إلا أن أكون مخلصاً شاكراً لهذا الوطن ... والدي الحبيب

إلى الأم الحنون التي أعطت وتعطي من حبها وحنانها وتضيء وتنير لي الطريق دوماً وتساندني ... لها مني كل الحب والوفاء والتقدير الذي لا يصل ولن يصل إلى مستوى ما قدمته وما تقدمه لي؛ إلى جميع الأهل والأصدقاء

أهدي لهم جميعاً هذا الجهد العلمي المتواضع

سلطان محمد عبدا العجمي



الشكر والتقدير

الشكر والحمد الذي أعانني ومنحني القدرة على إكمال هذه الرسالة المتواضعة كما وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور محمد القطاطشة الذي تفضل علي وتابع معي مراحل هذه الدراسة وكانت لملاحظاته القيمة وارشاداته الشديدة الأثر الطيب في انجازها.

ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساهم في مساندتي لإنجاز هذا العمل وإلى كل من قدم لي المساعدة من إرشادات وتوجيهات علمية في إغناء المعرفة العلمية.

ساطان محمد عبدا العجمي

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
هـ	الملخص اللغة العربية
و	الملخص اللغة الإنجليزية
	الفصل الأول : خلفية الدراسة ومشكلتها
1	1-1 المقدمة
4	1-2 فرضية الدراسة
4	1-3 أهمية الدراسة
4	1-4 الأهمية العلمية للدراسة
5	1-5 الأهملية العملية للدراسة
5	1-6 أسئلة الدراسة
5	1-7 منهج الدراسة
6	1-8 نموذج الدراسة
6	1-9 الدراسات السابقة
8	1-10 مايميز هذه الدراسة عن الدراسات الساتبقة
9	1-11 مصطلحات الدراسة
	الفصل الثاني: الإطار النظري
10	2-1 تمهيد
11	2-2 مفاهيم الأيديولوجيا ووظائفها
12	2-2-1 المفهوم السياسي
13	2-2-2 المفهوم المعرفي
14	2-2-3 الأيديولوجيا والممارسة السياسية
25	2-3 الايديولوجيا كمحدد للسياسة الخارجية
28	2-3-1 أثر الأيديولوجيا في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية
32	2-3-2 الايديولوجيا الايرانية قبل وبعد ثورة 1979
	الفصل الثالث:العلاقات الإيرانية العربية

3-1 جذور وتطور العلاقات الإيرانية العربية حتى عام 1979	51
3-2 الإطار المفاهيمي والقيمي للعلاقات العربية الإيرانية	56
3-3 تطور العلاقات الإيرانية العربية بعد عام 1990	63
3-3-1 دور جامعة الدول العربية في العلاقات العربية الإيرانية	69
3-3-2 تطور العلاقات الإيرانية مع الدول العربية	70
3-3-3 العلاقة مع المملكة العربية السعودية	71
3-3-4 العلاقة مع جمهورية العراق	73
3-3-5 العلاقة مع الجمهورية السورية	76
3-3-6 العلاقة مع الجمهورية اللبنانية	78
3-3-7 العلاقات الإيرانية الأردنية	80
3-3-8 العلاقة مع دولة الإمارات العربية المتحدة	80
3-3-9 العلاقة مع دولة الكويت	81
3-3-10 العلاقة مع دولة البحرين	83
3-3-11 العلاقة مع سلطنة عمان	84
الفصل الرابع: المشروع الطائفي الإيراني في المنطقة العربية	
4-1 المشروع الطائفي الإيراني في المنطقة العربية وأثره على العلاقات الإيرانية العربية	86
4-2 الأدوات التي تستخدمها إيران لتنفيذ مشروعها الاقليمي في المنطقة العربية	97
4-3 التحولات في المنطقة العربية واثرها على المشروع الايديولوجي الإيراني في المنطقة	110
الخاتمة	116
النتائج	117
التوصيات	119
المراجع	122

الملخص

الأيديولوجيات ودورها في العلاقات الدولية العلاقات الإيرانية العربية نموذجاً

2003 - 2010

سلطان محمد عبدا العجمي

جامعة مؤتة، 2010

تنبع أهمية هذه الدراسة من محاولتها تقديم دراسة علمية منهجية عن دور الايديولوجيا في العلاقات الدولية كمحدد لهذه العلاقات في المرحلة الراهنة ودراسة العلاقات الإيرانية العربية كنموذج لتحليل أثر الايديولوجيا كمحدد لهذه العلاقات, فهناك ندرة في الدراسات التي تناولت تحليل دور الايديولوجيا في العلاقات الإيرانية العربية.

وقد انطلقت الدراسة من الفرضة التالية: يشكل العامل الأيديولجي محدداً رئيسياً في العلاقات الإيرانية العربية واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لدراسة تطور العلاقات العربية الإيرانية، والمنهج التحليلي من تحليل وتفسير تأثير العامل الأيديولوجي على تطور العلاقات الإيرانية العربية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الأيديولوجيا تشكل عاملاً رئيسياً مؤثراً في العلاقات العربية الإيرانية حيث أن إيران قد انتهجت مبدأ تصدير الثورة كأساس في سياستها الخارجية وعلاقاتها بالمنطقة العربية إذ تبنت سياسة تؤكد أهمية البعد العقائدي والديني في دعمها لبعض الحركات والمنظمات في المنطقة العربية وقد ظهر ذلك بشكل واضح بعد حرب الخليج الثالثة 2003م في العراق وقبلها في لبنان من خلال دعمها المتواصل لحزب ا ماليأ وتنظيمياً وعسكرياً ودعمها للحوثيين في حربهم ضد النظام اليمني في عام 2010 وهذا ما يثبت فرضية الدراسة الأولى.

وقد أوصت الدراسة على أنه يجب على العرب الإسراع في وضع مشروع عربي وإستراتيجية عربية للعلاقات مع إيران في ضوء حقيقتين مهمتين، الأولى، أن إيران لها مشروعها الإقليمي وإستراتيجيتها لتحقيق هذا المشروع وفي مقدمته العلاقات مع الدول العربية. والثانية، هي غياب المشروع العربي والإستراتيجية العربية ليس فقط بخصوص العلاقات الإقليمية بل وأيضاً ما يتعلق بالعلاقات العربية - العربية ، والعلاقات العربية - الدولية، إضافة إلى الانقسام العربي الواضح حول العلاقة مع إيران، وتباين العلاقات معها وفقاً لأولويات وأجندة اهتمامات كل دولة عربية بمعزل عن الدول العربية الأخرى.

Abstract

Ideology and its Role in the International Relations Iranian and Arab Relations as a model

Sultan Mohammad Abdallah Al Ajmj
Mu'tah University, 2010

The significance of this study stems from its attempt to provide a scientific and systematic study about the role of Ideologies in the international relations as a determinant of this relationship during the current era. In addition, examining the Iranian- Arab relationship in order to analyze the effect of ideologies as a determinant to such relationships, whereas, there is scarcity in studies that examines the role of ideology role in the Arab- Iranian relations.

The Present study evolved from the following hypothesis:

Ideological factor constitutes a major determinant of determinant of the Arab- Iranian relations.

The study relied upon historical approach in the studying the Arab- Iranian relation; and the analytical approach to analyze and explain the impact of the ideological factor on the Arab – Iranian relations since 2003-2010.

The Study has revealed that, Ideology constitutes a major factor that influences the Arab- Iranian relation; whereas, Iran was attempted to "exporting its revolution's principles as a basis for its foreign policy and its relation with the Arab region, in other words, Iran, has adopted a policy that ensures the belief and religion dimensions in its support to some movements and organizations in the Arab region. This phenomenon has been apparent clearly right after the third Gulf War in 2003 in Iraq and in Lebanon before that through its unconditional and continuous support to Hizbullah of Lebanon that includes financial, organizational, and military aid. Followed by Iran’s support to the Houthis in Yemen in their war against the Yemeni regime in 2010.

These facts support the validity of the first hypothesis.

This study recommends that, Arabs should articulate and implement speedily on Arab project and strategy towards their relationship with Iran, within the two important facts:

First: Iran has its own regional agenda and strategy to achieve its project which starts with the relation with Arab countries.

Second: The absence of Arab project and Arab strategy not just in regard to regional relations but the Arab – Arab relations, Arab and international relations too. Furthermore, the clear division of Arab stands in terms of relations with Iran and the differences in relations with Iran according to priorities, agenda and interests of each Arab country in isolation from other Arab countries.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1-1 المقدمة:

تُتَرجم السياسة الخارجية للدولة في ضوء الأفكار والأيديولوجيات التي يتبناها النظام السياسي، وتمثل وسيلة لتحقيق أهدافها ومصالحها، فالسياسة الخارجية تلجأ إلى استخدام مجموعة من الأدوات والوسائل لتحقيقها، تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالمبادئ، والقيم، والمعتقدات الدينية، والفكرية، والسياسية التي يؤمن بها صناع القرار والذي يؤثر في القرار نفسه.

يعتبر العامل الديني أحد العوامل الرئيسة في تحديد وصياغة السياسة الخارجية للدولة وذلك من خلال تأثيره في صانع القرار، على الرغم من أن العامل الديني قد لا يكون هو الهدف الأساسي للسياسة الخارجية, لاتخاذ سياسة خارجية معينة ويمكن اعتباره أحد العوامل الباعثة لحشد التعبئة والتأييد الشعبي, فالسياسة الخارجية هي نتاج لخبرات الدولة السابقة وللمعتقدات السياسية والأيديولوجية التي تراكمت عبر الزمن،' ويمكن النظر إلى تلك المعتقدات كعوامل مكونة "لنسق الدولة" فالمعتقدات تمثل حقيقة ثابتة بالنسبة للذين يؤمنون بها.

تتخطى الأيديولوجيات في الغالب الحدود الوطنية للدول، وتنتشر من دولة إلى أخرى، إما عن طريق التبشير بالقوة أو الترغيب، فالأيديولوجية لا تتكيف مع ثقافة المجتمع بل على العكس إنها ترمي إلى تكييف الثقافة السائدة مع منطلقاتها الفكرية فتعيد صياغة الثقافة السائدة وتعم لعلى توجيه المجتمع من خلال إعادة البناء المؤسسي بما تراه هي وليس بما يراه المجتمع، فقد فسرت الماركسية بطرق مختلفة في الدول التي تبنتها، لذلك لم تنجح الأيديولوجيات دائماً في توحيد الشعوب ذات الثقافات المتباينة، بل ربما يحتدم الصراع بين الدول التي تعتنق أيديولوجية واحدة، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد السوفييتي السابق وجمهورية الصين الشعبية، كذلك فإن الروابط الأيديولوجية لم تساعد على تطوير علاقات ودية بين الصين وفيتنام مثلاً، نظراً لتاريخ الصراع الطويل بينهما.

يؤدي اختلاف الدول في الأيديولوجيات إلى نشوب الـصراع بينهـا، وذلـك لسببين: الأول هو الخوف الذي يتولد لدى دول من دول أخرى تتبنى أيـديولوجيات مختلفة، والثاني هو التهديد الذي تشعر به دول نتيجة وجود أيديولوجيات تتعـارض مع أيديولوجياتها، نظراً لأن هذا التعارض يثير احتمال نشوب صراع بـين الـدول (رجب،1997، ص320).

ويؤثر النسق العقائدي الوطني، المبني على المعتقدات الأيديولوجية والتقاليـد التاريخية المختلفة على السياسة الخارجية، وينتج هذا الأثر من تأثير المعتقدات على كيفية إدراك العالم، وفي تحديد الخيارات، وتعزيز اسـتمرار الـسياسة، وإعطـاء صانعي القرار الفرصة لتبرير الخيارات المتبناة، وخدمة أهداف دعائيـة، وتعزيـز الوحدة الوطنية، وتعد المعتقدات الأيديولوجية التي تتخطى حدود الدولة الوطنية أقل تأثيراً على سياسات الدول الخارجية، لأنها تتنافس مع أنساق عقائدية وطنية أخرى.

مثلت الثورة الإيرانية أول ثورة إسلامية ناجحة في العصر الحـديث. وهـي الحدث الذي كان له أكبر الأثر على علاقاتها الخارجية بسبب التغيير الذي حدث في داخل إيران وفي رؤيتها للعالم الخارجي ولتغير خريطة الحلفاء والخصوم في البيئة الدولية والإقليمية. ومنذ تلك اللحظة التاريخية حدد صانع القرار الإيراني الأهـداف الأيديولوجية الوطنية التي حددت مصادر التهديد للدولة الإيرانية، إذ كانـت إيـران دولة علمانية شأنها شأن الدول القومية في المنطقة.(جنسن، 1989، ص ص 112-115)

انتقلت جمهورية إيران الإسلامية في علاقاتها الخارجية مـن مجـرد كونهـا سلسلة من ردود الأفعال إلى مرحلة الصياغة الحقيقيـة لأهـدافها وفـق خططهـا المستقبلية، بعد ثورة عام 1979م وفي هذا السياق حاولت إيران طرح مفهوم حوار الحضارات الذي نجح في إعادة السياسة الخارجية إلى مسارها الأيدولوجي الصحيح بخلاف ما كان سائداً في الماضي من تركيز على الجانب الاقتصادي، وأصبح يقوم توجه صانع القرار الإيراني نحو العالم الخارجي على إستراتيجية أيديولوجية تنطلق من محاولة الترويج للفكر السياسي الإيراني من أجل مزيد من النجاح فـي سياسـة الانفتاح على العالم التي لا بديل لإيران عنها في بعد حرب الخليج الثانية التي يمـر

بها النظام الدولي – إلا أن إيران بعد حرب الخليج الثالثة قد حاولت تصدير فكرهـا الأيدولوجي إلى العالم وخصوصاً تجاه الدول العربية مما أثار الخوف لدى الكثيـر منها.

ومما يميز الجمهورية الإسلامية الإيرانية أنها تمتلك بالفعل نظريـة سياسـية لماهية الحكم الإسلامي – محورها مفهوم ولاية الفقيه – وتراها الحـل الإسـلامي الحقيقي لمشاكل العالم الإسلامي. وارتبطت هذه الفترة بمبدأ "تصدير الثورة" الـذي تعاني دول الخليج منه لوجود أقليات شيعية فيهـا خاصـة البحـرين والـسعودية والكويت، الذي أثر بشكل رئيسي على العلاقات الإيرانية الخليجية.

إذا ما اعتبرنا أن مفهوم الحكم الإسلامي ومفهوم الاستقلالية هما حجر الزاوية في الرؤية الأيديولوجية الثورية الإيرانية، فيمكن القول إن المحور الأول حكم علاقة إيران بدول الخليج مما قاد إلى علاقات متوترة معها. أما بالنسبة لاستقلاليتها والعداء للدور الأميركي والإسرائيلي فقد شكل ذلك عامل تقارب على مستوى عربي آخـر وهو سوريا والسودان تم في إطاره التغاضي عن المحور الأيديولوجي الآخر خاصة مع سوريا، على الرغم مناحتمالات وجود مفاوضات بين إيران والولايات المتحـدة وإسرائيل.

ومن ناحية أخرى ظل تأثير الثورة الإيرانية الإسلامية على المنطقة العربيـة تأثيراً فكرياً وأيديولوجيا ومعنوياً بالأساس. إن انحسار نطاق التـأثير للأيـديولوجيا الإيرانية ارتبط بالقيود التي فرضها النظام الدولي على إيران من خـلال العقوبـات الإقتصادية. ومع مرور الوقت والاتجاه نحو مزيد من البراجماتية بدأ يخف الصراع بين متطلبات المصلحة القومية والمصلحة الأيديولوجية.

من هنا تحاول هذه الدراسة تحليل أهمية دور الايديولوجيا كمحددرأيسي فـي العلاقات الدولية وسيتم تحليل تأثير العامل الأيديولوجي كمحدد رأيسي في العلاقات الإيرانية العربية خلال الفترة(2003-2010)، والتي شكل العامل الأيديولوجي محدد رئيسي أثر على طبيعة ومستوى العلاقة الإيرانية العربية.

1-2 فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية التالية:

أن الأيدولوجية لعبت دوراً مهماً في صياغة العلاقات الدولية ونوعية الروابط بين الدول ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:.

1. ان مستقبل العلاقات الإيرانية العربية سيبقى في المدى المنظور مرتبط بتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية والايديولوجيا التي تتبناها في علاقاتها مع الدول العربية.
2. يشكل العامل الأيديولجي محدد رئيسي في العلاقات الإيرانية العربية.
3. تتأثر العلاقات الإيرانية العربية بالمتغيرات الإقليمية والدولية في ظل التوجه الإيراني الأيديولوجي نحو المنطقة العربية.

1-3 أهمية الدراسة:

تعود أسباب التوتر في العلاقات الإيرانية العربية إلى عوامل تاريخية يمتد عمرها إلى ما قبل الثورة الإيرانية إلى عهد الشاه محمد رضا بهلوي إذ أن إيران قامت باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث – طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى في عام 1971م – وكذلك استمرار إيران في احتلال إقليم الأهواز أو ما يعرف بـ"عربستان" في إيران وعدم منح حق تقرير المصير للشعب العربي في هذا الإقليم، ومن ثم الحرب العراقية الإيرانية التي شهدت تحالفاً خليجياً مع العراق آنذاك وكذلك افتعال واصطناع الخلاف ومن ثم الصراع والاقتتال الشيعي -السني والانطلاق من العراق كميدان لهذا الصراع وتأثير ذلك على العلاقة الإيرانية العربية، من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة لمحاولتها تحليل تأثير النسق العقائدي الأيديولوجي على العلاقات الإيرانية العربية.

1-4 الأهمية العلمية:

أن جدلية العلاقة بين العالم العربي وجمهورية إيران الإسلامية يتطلب تحليلها فهم الأبعاد السياسية والدينية وطبيعة الظروف الإقليمية وتداخلها مع المصالح

الدولية وهذا يساعد على تحليل المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة على هذه العلاقات كمحاولة لفهم أبعاد هذه العلاقات واحتمالات تطورها مستقبلاً مما سيساهم في تقديم إطار منهجي متكامل عن دور الايديولوجيا في العلاقات الإيرانية العربية في المرحلة الحالية والمستقبلية.

5-1 الأهمية العملية:

تنبع الأهمية العملية لهذه الدراسة من محاولتها تقديم دراسة علمية منهجية عن دور الايديولوجيا في العلاقات الدولية كمحدد لهذه العلاقات في المرحلة الراهنة ودراسة العلاقات الإيرانية العربية كنموذج لتحليل أثر الايديولوجيا كمحدد لهذه العلاقات, فهنالك ندرة في الدراسات التي تناولت تحليل دور الايديولوجيا في العلاقات الإيرانية العربية.

6-1 أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: هل تشكل الايديولوجيا محدد رئيسي للعلاقات الإيرانية العربية؟ ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي الوسائل التي تعمل من خلالها إيران على تنفيذ سياستها الخارجية في علاقاتها مع الدول العربية ؟
2- كيف تؤثر الايديولوجيه الايرانية على علاقات ايران بالدول العربية ولماذا؟

7-1 منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لدراسة تطور العلاقات العربية الإيرانية، والمنهج التحليلي من تحليل وتفسير تأثير العامل الأيديولوجي على تطور العلاقات الإيرانية العربية، كذلك تم استخدام المنهج المقارن في تحليل ومقارنة توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية والتوجهات العربية تجاه إيران.

1-8 نموذج الدراسة:

نتيجة لوصول الإمام الخميني بعد ثورة 1979 إلى الحكم في إيران بعد انهيار نظام الشاه فقد تحولت مرتكزات ومبادئ السياسة الخارجية الإيرانية وخصوصاً تجاه المنطقة العربية كدولة تعتمد أساساً على الأيديولوجية وبالتالي أصبحت السياسية الخارجية الإيرانية تتبع منهج الثورة في علاقاتها الخارجية كمتغير ثابت أو مستقل أثر خلال المرحلة اللاحقة على علاقاتها مع الدول العربية كمتغير تابع تأثر إلى حد كبير بالبعد الأيدولوجي الذي أصبح محدد رئيسي في العلاقات الإيرانية العربية.

1-9 الدراسات السابقة:

قليلة هي الدراسات التي حاولت ان تتناول موضوع الدراسة ومن أهمها ما يلي:

دراسة (مبيضين، 2008) بعنوان "**العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 (السعودية حالة دراسة)**". هدفت هذه الدراسة إلى توضيح عناصر التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية عامة، والعلاقات السعودية الإيرانية حالةً دراسية منذ حكم الرئيس خاتمي (1997 -2006)، وحتى رئاسة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، وتوضيح العناصر المفصلية في عمليتي التقارب والتباعد التي شكلت تلك العلاقات، والتطورات الإقليمية والدولية التي أثرت على عمليتي التقارب والتنافر بين قطبي الخليج، السعودية وإيران. وقد أوضحت الدراسة أن هناك عوامل أدت إلى عملية التقارب بين الدول الخليجية وإيران؛ مثل النهج الجديد في السياسة الإيرانية الداعي إلى الانفتاح والحوار، والزيارات المتبادلة على أعلى المستويات، وعقد الاتفاقيات الاقتصادية بين الطرفين. وكانت طبيعة التقارب تتم بمبادرة إيرانية على وجه العموم، وبمشاريع اقتصادية بحيث كان للنفط تأثير واضح على عملية التقارب إضافة إلى التطورات الدولية. أما بالنسبة لعناصر الاختلاف، فكان على رأسها النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الإماراتية المحتلة، والاختلاف الطائفي. كذلك بينت الدراسة أن تطور الأوضاع الإقليمية والدولية، وبخاصة الوضع

في العراق، وتطورات البرنامج النووي الإيراني، قد أدى إلى تذبذب في العلاقـات الخليجية الإيرانية، مع أن السمة البارزة كانت وما زالت السير نحو التقارب.

دراسة (الزويري، جونسون، 2008) بعنوان "**معضلة السياسة والأمـن فـي العلاقات العربية الإيرانية: حالة الأردن**". قامت هذه الدراسـة بتحليـل العلاقـات الأردنية- الإيرانية في المرحلة التي تلت الثورة الإسلامية عام 1979، من خـلال ملاحظة طبيعة العلاقات التاريخية القائمة بين الدولتين، مع دراسـة دور المـسائل الأمنية في العلاقات الدبلوماسية الراهنة، والتي تـشتمل علـى القـضايا الأمنيـة المعاصرة التي كان لها أبعادها الداخلية والخارجية، مـع إيـلاء اهتمـام خـاص للنزاعات المرتبطة بالصراع العربي- الإسرائيلي والشأن العراقي، وتصاعد الـدور السياسي للشيعة في الشرق الأوسط، وتنتهي بدراسة أثر السعي الإيرانـي لامـتلاك التكنولوجيا النووية على الأردن والمنطقة في ظل تصاعد احتمالات قيـام مواجهـة عسكرية بين إيران والولايات المتحدة.

دراسة (الدهراوي، 2004) بعنوان "**إيران إلى أين بعد حرب العراق**". تناولت هذه الدراسة توجهات وأهداف السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه الولايـات المتحـدة الأمريكية وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط، مع إبراز الرؤية الأمريكية للموقـف الإيراني، والعقوبات الاقتصادية الأمريكية التي فرضتها الإدارة الأمريكية في عهـد الرئيس الأمريكي بيل كلنتون عام 1993، مع تحركات إيران لإضعاف تأثير هـذه العقوبات، ومدى التعاون الإيراني الروسي والبرنامج النووي الإيرانـي، والعامـل الإسرائيلي في العلاقات الأمريكية الإيرانية، مع إبراز القضايا الشائكة التي تطرحها أمريكا .

دراسة (المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2000) **بعنـوان "العلاقـات العربية– الإيرانية**". بينت هذه الدراسة المراحل التي مرت بها العلاقات العربيـة - الايرانية بمراحل وفترات تفاوتت برودتها وسخونتها على مدى عقدين من الـزمن، اي منذ قيام الثورة الاسلامية في ايران. هذه العلاقات التي اخـذت طـابع الخـوف والمؤامرة منذ بدايتها - اي اثناء حرب الخليج الاولى - بدأت تتبلور حتـى اخـذت طابع القبول المتبادل والاستعداد للتعاون، وكان للايدي الخارجية، وخاصة الاميركية

منها، الدور الرئيس في تحريك هذه العلاقات في الفترة الممتدة بين بداية الثورة ونهاية حرب الخليج الثانية. الان، وقد بدأت ملامح هذه العلاقات تتبدل، وتأخذ منحى " اكثر ايجابية، او اقل سلبية فان اعادة تشكل الصورة التي يظهر من خلال تكثيف حركة الاتصال المتبادل، ورفع وتيرة التشاور والتنسيق الذي توج احيانا بتفاهمات ومعاهدات، او من خلال معالجة اكثر هدوءا للملفات العالقة التي لم تطو بعد. ان ذلك كان محكوما بمجموعة من الاعتبارات التي لم يعد بالإمكان تجاوزها او التقليل من اهميتها، منها ان:

ايران دولة اسلامية رئيسية، وهي تترأس الان منظمة المؤتمر الاسلامي.

1- ايران دولة مجاورة

2- ايران دولة غنية ذات تراث وقوة ومكانة جيواستراتيجية، تمنع من الحديث عن استقرار في المنطقة لا تكون هي احد عناصره.

دراسة (مزاحم، 1999) "**عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران**". تناولت هذه الدراسة العلاقات الأمريكية الإيرانية ومسائل الخلاف بين البلدين من وجهة نظر إيرانية ومن وجهة نظر أمريكية، بالإضافة إلى أهداف وأركان الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ومبررات السياسة الأمريكية تجاه إيران، والعقوبات الرئيسية التي تقف في وجه تطبيع العلاقات الأمريكية الإيرانية.

1-10 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

قليلة هي الدراسات التي حاولت تحليل تأثير الايدولوجيا ودورها في العلاقات الدولية, كإطار لتحليل وفهم العلاقات السياسية بين الدول، خصوصاً في ظل النظام الدولي الجديد, من فأن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بمحاولتها تحليل تطور العلاقات العربية الإيرانية بعد احتلال العراق وبروز الدور الإيراني في المنطقة العربية، فمن الصعوبة تحليل وفهم أبعاد العلاقات العربية الإيرانية بدون إدراك وتحليل للنسق العقائدي الأيديولوجي (الديني) المؤثر على هذه العلاقات وخصوصاً بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979، وتأثير السلوك السياسي الخارجي لإيران في علاقاتها العربية والتزامها بمبدأ "تصدير الثورة"

كمحدد رئيسي في علاقاتها مع الدول العربية مما كان له تأثير مستوى هذه العلاقات وخصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003.

1-11 مصطلحات الدراسة:

الأيديولوجية لغة: وتعرف الأيديولوجيا على أنها مجموعـة مـن الأفكـار والقـيم والمعتقدات التي يتبناها مجموعة من الأفراد والدول والشعوب وتحاول نشرها في إطار الدولة أو الإقليم ويعود أصل المصطلح إلى علم الأفكار كأحـد العلـوم التـي ظهرت في أوربا في بداية القرن الماضي ويشير إلى الفكر الذي ينتشر بين أفـراد المجتمع.

الأيديولوجية اصطلاحاً: تعني أن السياسة الخارجية ما هي إلا تعبير عن الأفكـار التي تضمها النظرية السياسية التي تؤمن بها الدولة، فتـسمى الدولـة فـي ضـوء نظريتهـا وأيـديولوجيتها بالدولـة الاشـتراكية أو الديمقراطيـة أو الفاشـستية أو الديكتاتورية. (محمد، د.ت، ص81)

العلاقات الدوليـة: العلاقات الاجتماعية المجسدة للمجتمع الدولي سواء أكانـت ذات صبغة سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو إنسانية أو دينية، وكذلك العلاقات التي تقوم بين الدول أو العلاقات القائمة بين الممثلين الدوليين الآخرين في المجتمع الدولي من جهة وبينهم وبين الدول من جهة أخرى. (خاف، 1997، ص104)

الفصل الثاني

الإطار النظري

2-1 تمهيد:

يقصد بالايديولوجية بناء فكري متكامل ومتبلور يتضمن مثلاً معتقدات معينة. ويعلن عن غاية نهائية محددة، ويعين أساليب الوصول إليها. وهي بوصفها كـذلك، يمكن أن تعمل كمنطلق لتصرفات الفرد حاكماً أو محكوماً، من ثم ينبغـي الإلمـام بأيديولوجية المجتمع إذا ما أريد فهم السلوك السياسي لأعضائه (المنـوفي، 1985، ص 167).

هناك أكثر من اتجاه في تعريف الأيديولوجية، لكن ثمة اتفاقاً علـى أن أهـم عناصر التعريف هو وجود مجموعة من المبادئ والأفكار والمعتقدات التي تـشكل نسقاً فكرياً، يتضمن تقديراً لماضي الأمة، أو الدولة، أو الجماعة، وتحليلاً للأوضاع الراهنة، أو انتقاداً لها، مع رسم صورة لمجتمع أفضل وتحديد وسائل الانتقال إلـى هذا المجتمع، استناداً إلى قيم معينة تشكل دليلاً لتوجهات المجتمع وسـلوك أفـراده (هلال ومسعد، 2000، 149).

والمقياس الأيديولوجي لتعريف العلاقات الدولية ينطلق من معتقدات وصـور وأفكار تميز بين الأمم، فالعلاقات الدولية لا تسودها الوقائع وحدها، بـل يمكـن أن تتأثر بمعطيات لا عقلانية وذاتية تقوم أحياناً بدور المحددات في تفسير هذا الحـدث أو ذاك.

كان أول من استعمل هذا الاصطلاح الفيلسوف الفرنسي كونت دي تراسـي (1797 – 1836) في كتابه عناصر الايديولوجية. يعني تريسي بالإيديولوجية علـم الأفكار أو العلم الذي يدرس مدى صحة أو خطأ الأفكار التي يحملها النـاس، هـذه الأفكار التي تبنى منها النظريات والفرضيات التي تتلاءم مـع العمليـات العقليـة لأعضاء المجتمع. (خليفة وإسماعيل، 2001، ص14)

انتشر استعمال هذا الاصطلاح بحيث أصبح لا يعني علم الأفكار فحسب بـل النظام الفكري والعاطفي الشامل الذي يعبر عن مواقف الأفراد حول العالم والمجتمع

والإنسان، وقد طبق هذا الاصطلاح بصورة خاصـة علـى الأفكـار والعواطـف والمواقف السياسية التي هي أساس العمل السياسي وأساس تنفيذه وشرعيته.

والايديولوجية حسب آراء وتعاليم البروفسور منهـايم هـي "كلمـة معاكـسة للطوبائية التي يعني بها المثالية أو العمل من أجل المجموع، إن دراسة الايديولوجية هي من الدراسات الأساسية التي يهتم بها علم الاجتماع خصوصاً علم اجتماع الدين وعلم اجتماع السياسة" (شبكة النبأ المعلوماتية، 2007).

الأيدولوجيا بناء فكري أو منظومة فكرية عقائدية تنطـوي علـى مـضامين فكرية عقائدية تنطوي على مضامين سياسية، اقتصادية، اجتماعية ودينيـة، لبنـاء مجتمع في إطار مؤسسي هو الدولة، ومن ثم تحدي علاقة هذه الدولية بغيرها مـن وحدات المجتمع الدولي.

فالايديولوجية التي يلتزم ويتقيد بها رجال السياسة والمفكرون السياسيون إلى درجة كبيرة بحيث تؤثر على سلوكهم السياسي وتحدد إطـار علاقـتهم الـسياسية بالفئات والعناصر الأخرى. والايديولوجيات الـسياسية التـي تـؤمن بهـا الفئـات والعناصر المختلفة في المجتمع دائماً ما تتضارب مع بعضها أو تتـسم بالأسـلوب الإصلاحي أو الثوري الذي يهدف إلى تغيير واقع وظروف المجتمع، لكـن جميـع الايديولوجيات تكون متشابهة في شيء واحد ألا وهو أسلوبها العـاطفي وطبيعتهـا المحركة لعقول الجماهير.

2-2 مفاهيم الأيديولوجيا ووظائفها:

إن مفهوم الأيديولوجيا ليس مفهوماً سطحياً، يعبر عن واقع محسوس، وليس نابعاً من المسلّمات، وإنما هو مفهوم اجتماعي تاريخي، يحمـل فـي ذاتـه آثـاراً لتطورات وصراعات ومناظرات اجتماعية وسياسية متعددة، وتحليل هذا المـصطلح يظهر مفاهيم تجسد المفاهيم الأساسية للأيديولوجيا، وهي على النحو التالي:

أ- المفهوم السياسي، ب - المفهوم المعرفي.(أبو عامر، 2004، ص47)

2-2-1 المفهوم السياسي :

تتعدد حدود الأيديولوجيا وتعريفاتها بتعدد مظاهرها ومصادرها التكوينية وتشابك علاقاتها ووظائفها مع كثير من الظواهر الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والفلسفية والمعرفية والأنساق حتى يمكن القول أن من الصعب، اعتماد تعريف واحد جامع لها، ويرتبط كل تعريف بمدخل معرفي أو مدرسة فكرية تستند إليه وتتخذ منه موجهاً منهجياً في الوصف والتحليل والاستنتاج.

فالأيديولوجيا تشير عادة إلى منظومة فكرية ورمزية مبنية على جملة من الأسس والمسلمات التي تتخذها الجماعة البشرية، التي قد تكون جماعة دينية أو عرقية أو طبقية أو فئوية، منطلقاً ومنهجاً لها في العمل السياسي والاجتماعي والثقافي في مرحلة تاريخية معينة، وتسعى هذه الجماعة إلى دعم هذه المنظومة الفكرية والرمزية ونصرتها بكل السبل المتاحة إزاء المنظومات الفكرية والرمزية المنافسة لها داخل المجتمع، وهذا يوضح الجانب الصراعي الضمني العميق المتلازم مع الجانب السياسي الظاهري للأيديولوجيا (إبراهيم، 1992، ص ص 25-29).

يحمل مفهوم الأيديولوجيا مناظرات سياسية. فالمناظرة عادة تدور بين طرفين يحمل كل منهما اتجاهاً معاكساً للآخر، إذ تنقلب الأيديولوجيا في هذا المجال إلى قناع وراءه نوايا مختلفة، تحمل دلالتين: إحداهما إيجابية بالنسبة إلى المتكلم، والأخرى سلبية بالنسبة إلى الخصم في صورة متبادلة. إن الأيديولوجيا السياسية يمكن النظر إليها من الجانب النفعي (البراغماتي)، فهي بالنسبة إلى المتكلم تهدف إلى إقناع الناس واستمالتهم من أجل كسب أنصار والمؤيدين، ومن هذا المنطلق ترتكز الأيديولوجيا السياسية على عناصر اجتماعية أهمها: (الطبقة، الفئات الاجتماعية المنتمية إلى المجتمع) وعلى مستوى العقائد الكبرى كالإسلام، أو الشيوعية أو العولمة وبهذا فأنها تخرج عن إطار الدولة القطرية، وقد تعتمد على أطُر تقليدية كالعشيرة، والعرق، والنسب، أو على أشكال عصرية حديثة كالدولة والحزب، والقومية. أو منظمات دولية وإنسانية كالجمعيات المدنية ذات التوجه السياسي – الاجتماعي مثل حقوق الإنسان، والناشطين السياسيين الممثلين لهيئات ومنظمات دولية.(خليفة، 1992، ص ص 6-7).

أما مضمون الخطاب الأيديولوجي - السياسي فمن خلاله تعبر الأيديولوجيات عن مضمونها، لأن الأيديولوجيات ليست على مستوى واحد من الطبيعة والتوجه، كما أنها ليست على مستوى واحد من حيث الواقع والتصور، فمنها الطبقية كالماركسية، ومنها غير الطبقية كالقومية والعقائد الدينية التي لا يمكن تحويلها إلى طبقة. وفي هذه الحالة يتخذ الجدل طابع التنافس انطلاقاً من مواطن القوة أو الضعف. ولعل هذه المسألة تمثل دوراً حاسماً في المناظرة السياسية، خصوصاً في المجتمعات المشبعة بالحس القومي أو الديني (البياري، 2008).

إن تفاعل العامل الديني مع العامل السياسي أقوى من تأثير تفاعل العامل السياسي- الاقتصادي. فلا وجود لدولة علمانية مطلقة، وعندما تنفصل الدولة عن الكنيسة، فإنها تتحد مع كنيسة أخرى لكي تدعم السلطة السياسية بالسلطة الدينية (كيلة، 2008).

تعتقد الدول النامية أن التغييرات الثقافية والسياسية مهمة جداً في عملية التحول الاجتماعي والحضاري، وهكذا يتضح أن المفهوم السياسي للأيديولوجيا ليس وهماً مطلقاً ولا حقيقة مطلقة، لأن السياسة من حيث فعاليتها في معرفة الواقع وملامسته، وتقديم الاقتراحات النظرية والعملية للتعامل مع الواقع، كثيراً ما تبرهن عن صلاحيتها في تفسير معطيات مادية محسوسة، وفي خضم صراع الأيديولوجيات، فإن ذلك يتطلب الاحتماء بقدر كبير أو قليل من التعميم والتمويه، فضلاً عن الشمولية، ولكن بإنهيار المنظومة الشيوعية ممارسة لا فكراً، وبروز القطب الواحد والتلويح بالعولمة وتنميط العالم، صار من الأجدى أن تتجه الأيديولوجيا السياسية إلى التعددية. وممارسة الفعل الديمقراطي من خلال الحوار والمناظرة والنشاطات الأخرى لتخلق مناخاً حيوياً وخصباً للتفاعلات الثقافية على المستوى الدولي والقطري.

2-2-2 المفهوم المعرفي:

المفهوم العلمي للأيديولوجيا يتمثل بالنظرة التاريخية للعالم، بعيداً عن التعصب السياسي لفكر أو اتجاه معين، وهذا الارتقاء من الخاص إلى العام، ومن

الجزئي إلى الكلي، ليس معناه الشمولي بالمفهوم الأيديولوجي الحزبي، وإنما بمفهوم الرؤية للعالم، ومن هنا يتبين الفارق بين المفهوم السياسي، والعالمي للأيديولوجيا، بوصف الرؤية للعالم مجموعة من الطموحات والأحاسيس والأفكار التي تجمع بين أعضاء جماعة ما غالباً ما تنتمي إلى النخبة المثقفة، والتي تتجرد من أية نزعة حزبية أو نفعية، وتعترف بالأيديولوجيات الأخرى وما فيها من جوانب وأبعاد (مصطفى، 1998).

أن "الرؤية والفهم لطبيعة العلاقات في النظام الدولي تتجاوز الرؤية الجزئية - الطبقية أو القومية، وتسمو فوق العقائد من خلال منظور إنساني قيمي فالفرد بإمكانه أن يتجاوز مصلحته داخل الجماعة وينظر إلى ذاته وإلى أيديولوجيته بصفتها واحدة من الأيديولوجيات، ثم ينتقل إلى الأيديولوجيات كرؤية شمولية، وهذا يحتاج إلى أفراد بلغوا مستوى من الثقافة والموضوعية تؤهلهم لإصدار أحكام وتقييمات، كأن يتصدى عالم أو فقيه أو مفكر لتفسير وتحليل الأحداث. وهذه النظرة لا تتحقق إلا عند العلماء وكبار الكتاب، في حدود النسبية التاريخية وتعني أن لا يوجد حقائق ثابتة ومطلقة في العلاقات السياسية بين الدول أو تفسير نمطي ثابت يفسر تطور أو التحول في العلاقات بين الدول بوصفها مرجعاً وتفكيراً وفي مجال الندوات الثقافية والمؤتمرات العالمية التي تتناول قضايا كونية كالحرب والسلام، ومستقبل العالم" (عمر، 1995).

2-2-3 الأيديولوجيا والممارسة السياسية:

تختلف وظيفة الأيديولوجية على المستوى السياسي والدعائي بين مرحلة ما قبل تسلم السلطة ومرحلة ما بعد تسلم السلطة، ففي المرحلة الأولى تعمل الأيديولوجيا، بواسطة معتنقيها، على نقد السلطة القائمة ونقد الأيديولوجيا التي تستند إليها تلك السلطة لغرض إظهار تناقضاتها وعيوبها وتعبئة الرأي العام لإزاحتها، أما بواسطة لانتخابات، أو بالقوة عبر الثورات والانقلابات العسكرية.

وعندما يتحقق لها ذلك تبدأ المرحلة الثانية المختلفة تماماً عن المرحلة الأولى، وأهم مظاهر وظيفة الأيديولوجيا في هذه المرحلة الدفاع عن السلطة الجديدة

وإجراءاتها وإنكار أخطائها أو تسويغها أو التهوين من شأنها إن لم تستطع أن تـدافع عنها. ويترافق مع ذلك دعوة الناس إلى دعم السلطة القائمة الجديدة من جهة، والتحلي بالصبر وتفهم الظروف قبل المطالبة بتحقيق الوعود التي بذلت قبل تسلم السلطة وعدم الانجرار مع خصومها الأيديولوجيين أو الاستماع إلى أقاويلهم. ولعل هذا الفهم يكشف الطابع المصلحي للأيديولوجيا المعاصرة وإفتقارها إلى البعد الأخلاقي بحكم ارتباطها بالسياسة كما في الايديولوجيا الاشتراكية الرأسمالية(محمد، 2002،89).

تمثل السياسة الوجه الآخر لمصطلح الأيديولوجيا، حتى أنه يمكن أحيانـاً أن نستخدم أحدهما بدل الآخر.فالسلطة هي التي ترتبط بأيديولوجية معينة تبرر الطريقـة التي تمارس بها السلطة، فالدولة الإسلامية مثلاً ارتبطت بـالفكر الإسـلامي ولـيس العكس، (الفكر الإسلامي ارتبط بالدولة)، والدولة الرأسمالية مثلاً ارتبطـت بـالفكر الرأسمالي وليس الفكر الرأسمالي ارتبط بالدولة، ولا يقتصر مصطلح السلطة علـى الممارسة السياسية فحسب. فهناك مستويات مختلفة لممارسة السلطة غير الممارسـة السياسية التشريعية والتنفيذية.

والايديولوجيا هي "مضمون السياسة وكأن السياسة هـي التطبيـق العلمـي للايديولوجيا، لأن الايديولوجيا مرتبطة ارتباطاً قوياً بالسياسة والسلطة، فكل سياسـة وكل سلطة تتضمن إيديولوجيا، كما أن كل إيديولوجيا تتضمن نظرة للمجال السياسي وتستهدف في النهاية الوصول إلى السلطة على الأقل لتطبيـق واختبـار نظرتهـا. والايديولوجيات التي تدعى أنها لا تهفو إلى السلطة إنما تفعل ذلك من باب التمويه أو الاخفاء أو التستر، لأن العوامل الايديولوجية لا تتضمن في جوهرها فكـر علمـي، تعبوي يهدف إما إلى الحفاظ على العالم الاجتماعي كما هو أو إلـى تغييـره نحـو الأحسن. وبجانب كونها فكراً عملياً فهي أيضاً فكر في خدمة سلطة سواء كانت هذه السلطة قائمة أو في الطريق إلى الاستيلاء عليها"(البياري، 2008، ص52).

ترتبط علاقة الايديولوجيا بالسلطة السياسية بمبدأ المشروعية واكتـسابها لأن ذلك يحقق لها الاستقرار، ولأن السلطة القادرة على الاستمرار هي الـسلطة التـي لا تقوم فقط على القوة والعنف وانتزاع الاعتراف، بل هي السلطة القادرة علـى جعـل

النظم السياسية تكتسب مصداقية وقبول من الجماهير ولا تكون سـلطة قائمـة علـى العنف والقهر.

واكتساب المشروعية السياسية يتم إما بالعنف المباشر أو «بالعنف الترهيبي» أو بالمزج بينهما معاً. فسواء في الشخصية القيادية التقليدية (مثال الخميني) أو فـي الشخصية العصرية (مثال عبد الناصر) وسواء في الأنظمة السياسية التقليدية القائمة على حماية التراث أو في الأنظمة السياسية العصرية القائمة على أسـاس أهـداف عصرية في التحرر والتقدم، فإن اللجوء إلى الايديولوجيا يظل هو الأداة الأساسـية لإضفاء المشروعية على النظام والحصول على رضى الجماهير.

فالايديولوجيا تمثل ركن أساسي من أركان السلطة السياسية فحتى الأنظمـة القائمة على الاستبداد والقمع مضطرة لاصـطناع إيـديولوجيا تبريريـة أو تبنـي إيديولوجيا بإسمها، لأن ذلك يمنح السلطة تبريراً لمواقفهـا فهنالـك ارتبـاط بـين الايديولوجيا والاستبداد بمعنى أن الكثير من مظاهر الاستبداد العصري هو اسـتبداد باسم إيديولوجيات معينة ومن أجل انتصارها. (كيلة، 2008، ص74)

وإذا كانت الأنظمة السياسية الحديثة تتجه أكثر فـأكثر إلـى الانتقـال مـن المشروعية الكارزمية أو الإيديولوجية نحو المشروعية البنيويـة، باعتبارهـا سـمة أساسية للحداثة السياسية فإن معظم أسس المشروعية السياسية في دول العالم الثالث، وخاصة في العالم العربي، ترتكز إما على أسس كارزمية (حيث يبدو أن الكارزمات ذات الملامح الايديولوجية المستقاة بدرجة أو بأخرى من الاشتراكية آخذة في التضاؤل لحساب زعامات مستمدة بهذا القدر أو ذاك من التـراث الـديني) أو علـى أسـس إيديولوجية (وخاصة الايديولوجيات الحديثة) إما حديثة أو تقليدية. بل إننـا نـستطيع اختزال أسس المشروعية إلى ركنين أساسـيين: مـشروعية بنيويـة أو دسـتورية، فالشرعية البنيوية التي تعتمد على الجوانب القانونية والدستورية وكذلك يقال شـرعية دستورية وليس مشروعية دستورية، فهناك شرعية قانونيـة أو دسـتورية، وهنـاك مشروعية سياسية التي لا تكون بالضرورة شرعية قانونيـة، وقوامهـا نـوع مـن «العقلانية القانونية» التي تتضمن تحديداً دقيقاً واضحاً للحقوق والواجبـات الملزمـة لأطراف العلاقة السياسية: الحاكمون والمحكومون والوسطاء (الهيئـات التمثيليـة).

والنظام السياسي القائم على مشروعية بنيوية أو دستورية حقيقية يتعارض بطبيعته مع أي شكل من أشكال تجلي الفرد، لأن جوهر هذا النظام هو المؤسسية ومشروطية القرار (مصطفى، 1998، ص25)

تستند الأيديولوجيات السياسية العربية إلى: الدين، الاشتراكية، القومية والليبرالية، وفيما يلي عرض لكل منها:

أ- **الأيديولوجية المستندة إلى الدين:** يمثل الدين عنصراً تكوينياً من عناصر الهوية الوطنية والقومية. ويلعب دوراً محورياً في تشكيل العلاقات الاجتماعية في المجتمعات العربية، الأمر الذي جعله قوة محتملة للتعبئة السياسية.

وفي معرض تحليل نماذج الأيديولوجية المستندة إلى الدين في المنطقة العربية، يمكن التمييز بين نماذج يمثل فيها الدين أساساً لشرعية النظام السياسي (السعودية والمغرب على سبيل المثال)، وأخرى يلجأ فيها إلى الدين لمواجهة أزمة بذاتها تعترض النظام السياسي (مصر والعراق على سبيل المثال). ففي ما يتعلق بالمملكة العربية السعودية فإنها تتبنى رسمياً الأيديولوجية المستندة إلى الدين، فهي تجعل من الشريعة الإسلامية أساساً للعملية السياسية بوصفها السياج المتين الذي يحمي المجتمع من عوامل الزلل والانحراف، وهي تتولى التطبيق الصارم للحدود في المجال الجنائي، وتبرز النشاط الديني للملك "خادم الحرمين الشريفين" في كل المناسبات الدينية المهمة كالحج. (هلال ومسعد، 2000، ص ص 152-157)

ب- **الأيديولوجية الاشتراكية:** وهي الأيديولوجية التي فضلتها كثير من الدول العربية من مرحلة الاستقلال لعدة أسباب، فمن ناحية، ارتبطت الأيديولوجية الرأسمالية في أذهان النخب الوطنية بالعلاقة الاستعمارية السابقة. ومن ناحية أخرى، افتقدت البلدان النامية ومنها العربية لمقومات التطور الرأسمالي وعناصره، ومن ناحية ثالثة اعتبرت الاشتراكية هي الأيديولوجية القادرة على تحقيق مطالب الدول حديثة الاستقلال في التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والتكامل القومي.

عندما كانت الاشتراكية حلماً فقط، كان يمكن أن نعزو فشل جميع الحركات التي دعت إليها خلال التاريخ إلى عدم نضج الفكرة نفسها، أي عدم توفر الظروف

الموضوعية التي تسمح بتحقيقها على أرض الواقع، وهذا ما حصل فعلاً منذ ثورة العبيد التي قادها سبارتاكوس حتى كومونة باريس. لقد كانت القوى التي تواجه حملة الفكرة الاشتراكية أقوى منهم بالمعنى التاريخي، لأن الظرف الموضوعي لم يكن قد نضج بعد لتحقيق هذا الحلم الذي ما فتئت البشرية تعود إليه الكرة بعد الكرة رغم كل الانكسارات والإخفاقات (البراوي، 1988).

"وكان من نتائج تطور الرأسمالية وتكُّون الطبقة العاملة أن تحولت الاشتراكية في أواسط القرن التاسع عشر لأول مرة في تاريخها إلى علم، وهكذا أصبح الحلم علماً، وعلى هذا الأساس أمكن تحقيق كل الانتصارات التي حققتها هذه الفكرة خلال القرن العشرين، ومنذ أن أصبحت الفكرة الاشتراكية علماً أصبحت المشكلة لا تكمن في الفكرة نفسها، وإنما في تطبيقها، لذلك فإن المشكلة لدى الاشتراكيين أنفسهم الذين لم يستطيعوا في بعض الأحيان الارتقاء إلى مستوى هذا العلم، بل قام بعضهم بمحاولات لكبحه أو لنسفه بحجة الأمانة له حيناً، وبحجة تطويره حيناً آخر. إن قوة الحلم وضرورة الواقع حولت الفكرة الاشتراكية من حلم إلى علم، وهذا العلم اليوم بعد مضي أكثر من 150 عاماً على نشوئه يمكن القول عنه إنه علم التحكم المخطط بالعمليات الاجتماعية لصالح الإنسان" (زهيري، 1973).

تعرف الاشتراكية Socialism بأنها مجموعة متكاملة من المفاهيم والمناهج التي تهدف إلى القضاء على التجمع الرأسمالي وإقامة مجتمع أكثر كفاية وعدلاً وتحقيق المساواة بين جميع الأفراد وترفض الأمة وتقوم على العالمية وتقوم الاشتراكية على ثلاثة عناصر (زهيري، 1973).

1- العنصر الاقتصادي:

إذ يرى الاشتراكيون أن من أهم الأسباب المحركة للمجتمعات هو العلاقات الاقتصادية من حيث دور الدمج ومدى التناسب في الدخول وفي توزيع خيرات المجتمع على إفراده وهم يرون أن خير وسيلة لتحقيق المصلحة العامة وهي نقل ملكية وسائل الإنتاج الرئيسية من ملكية الفرد إلى ملكية الدولة وهو ما يسمى بالتأميم Nationalization (شفيق، 1981).

2- العنصر الفلسفي:

ينطلق الاشتراكيون في موقفهم الفلسفي من الحكم على المجتمعات القائمة بأنها مجتمعات ظالمة ومسيئة لا بد من تغير هيكلها.

3- العنصر النضالي:

يرى الاشتراكيون أن النضال اليومي هو أساس وضمان التغيير الثوري الاشتراكي ومن ثم فهم لا يفصلون بين النظرية والتطبيق كما يرون أن العمل النضالي يكون أكثر فعالية كلما كان أكثر تجميعاً وتنظيماً، لما كانت الاشتراكية تناهض الظلم الجماعي بشكل عام فقد وجدت في مختلف العصور ولم تخل الديانات السماوية من أفكار تتضمن بعض بذور الاشتراكية غير أنها برزت عقب التطور الكبير في النظم الاقتصادية.

ومع نمو الثورة الصناعية وما أدت إليه من انتشار الآلات ومن إفراط الإنتاج بدأت التناقضات الاقتصادية والاجتماعية تظهر في المجتمع الرأسمالي. فمع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أخذت أحوال العمال تزداد سوءاً نتيجة لتجمعهم في المدن في ظروف سيئة ونتيجة لانتشار الأزمات الاقتصادية وما ترتب عليها من البطالة أزمات دورية في فترات متقاربة ومن ناحية أخرى أدت الثورة الصناعية إلى نمو الطبقة العاملة وتكتلها وخاصة مع تركز الصناعة في كثير من المناطق ومع انتشار المواصلات.

كما أدت من الوجهة المقابلة إلى تركيز رؤوس الأموال وإلى اتساع ظاهرة الإنتاج الكبير وبالتالي إلى تعميق الصراع الطبقي، وظهرت أثر ذلك في عدة مدارس اشتراكية ذات مفاهيم ووسائل مختلفة لتحقيق هذه الأهداف وتحويل المجتمع الرأسمالي إلى مجتمع اشتراكي وفيما يلي فكرة عن تلك المدارس (بوحوش، 1984)

1- الاشتراكية الخيالية:

نظرية مثالية تدعو إلى بناء مجتمع إنساني سعيد يقوم على الملكية الجماعية والتساوي في توزيع المنتجات والعمل الإلزامي لكل أعضاء المجتمع وهي خيالية لبعدها من الواقع. أهم فلاسفة هذه المدرسة (سان سيمون) (روبرت أوين) (فرانسوا فورييه).

2- **الاشتراكية الماركسية** "الاشتراكية العلمية أو الشيوعية":وهي تـرى ضـرورة استخدام القوة والعنف واللجوء إلى الثورة.

3- **الاشتراكية الديمقراطية:**نشأت في بريطانيا وهي ترفض فكرة تنازع الطبقات أو الاستيلاء على الحكم بالقوة وترى وجوب استخدام الأساليب الديمقراطية وتنادي بتأميم الصناعات الرئيسية وتخفيض الفوارق بين الطبقات بالضرائب المتصاعدة والتشريع الاجتماعي (طرابيشي، 1981).

4- **الاشتراكية النقابية:**وهي ترفض حلول الدولة محل الأضرار في الملكية وترى أن تؤول ملكية المصانع وكافة المشروعات إلى العمال الممثلين بنقاباتهم.

5- **الاشتراكية الأخلاقية:**وهي ترى أن الطرق الشرعية مفتوحة أمـام الأحـزاب الاشتراكية للوصول إلى السلطة وأن النضال البرلماني كفيل بالعمل تـدريجياً على تحسين أوضاع طبقة العمال وتأميم المؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى (البراوي، 1988).

يمكن القول في البداية أن التيار الفكري الاشتراكي الديمقراطي، جاء كمحاولة للجمع بين إيجابيات كل من التيار الليبرالي، والتيـار الماركـسي، موازنـاً بـين مقتضيات الحريات الـسياسية ذات الأصـول الليبراليـة، ومـستلزمات الحريـات الاقتصادية ذات الأصول الاشتراكية (زهيري، 1973).

تعتبر نقاط الارتكاز فيها: أ ـ المنهج ـ ب ـ القـوانين ـ ج ـ الفرضـيات النظرية.

المنهج: وهو طريق الوصول إلى الهـدف والوسـائل الفعالـة لحـل المـسألة الموضوعة قيد البحث سواء أكان مجموع المبادئ في الطرق النظرية للبحث، أو في الوسائل العملية للممارسة. وكان لينين يرى أن أفضل مثال على منهج ماركس هـو كتاب رأس المال الذي أعتبره تطبيقاً رائعاً لهذا المنهج على حالـة خاصـة وهـي الرأسمالية.

إن نقطة الانطلاق في تقدير قيمة هذا العلم أوذاك هو المنهج فعلاً ولكن أهمية المنهج وأهمية العلم تأتي من تطبيقه على الواقع. ومن خلال تطبيقه علـى الواقـع،

استناداً للمنهج، نستطيع اكتشاف هذا الواقع، واكتشاف قوانينه التي تفعل فعلها خارجاً عن إرادتنا.

والنظرية الاشتراكية كعلم للمجتمع في خلال 150 سنة من تطورها استطاعت أن تكتشف قوانين موضوعية كثيرة تفعل فعلها في تطوير المجتمع.

إن الاشتراكية كنظرية لم يحدث فيها تبدل جوهري سواء من ناحية الظواهر التي عالجتها أو من ناحية القواعد الأساسية التي تقوم عليها وإنما من ناحية أساليب التطبيق في ظل تغير الظروف.

ماركس كان يقصد بالدرجة الأولى أن الطبقة العاملة بدفاعها عن مصالحها الطبقية، بشكل غير مباشر تدافع عن مصالح الطبقات المتضررة من الرأسمالية كلها (البراوي، 1988).

التطبيق لفكرة الاشتراكية:

ان تطبيق الاشتراكية تكمن في إبراز عيوب الرأسمالية واستغلالها لطاقات الشعوب والأفراد، ان الاشتراكية في بداية تطبيقها كانت قد نجحت في هذه المهمة وبدا ذلك واضحا في الاتحاد السوفيتي والنجاح الذي تحقق في بدايته ظهور وتطبيق الأفكار الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ونجاح ثورة 1917.

"أن هنالك اندماجاً أكثر فأكثر بين مهام الطبقة العاملة الطبقية المباشرة والإنسانية العامة، كيف يمكن للاشتراكيين الذين يحملون عملياً فكر الطبقة العاملة أن يصوغوا بشكل ملموس المهام الإنسانية العامة التي تعكس مصالح إنسانية عامة، وإن التخلف عن هذه القضية في أوروبا أفسح المجال لظهور قوى جديدة على الساحة مع أن هذه المهمة من الناحية الموضوعية هي مهمة الطليعيين في المجتمع، الذين يحملون الفكر الطليعي. هذه هي أحد مهامنا مع أن هذه القضية غير ملحة الآن في بلادنا مثلما هي ملحة في أوروبا الغربية ولكن الحبل على الجرار، والعالم كله سائر تجاه اشتداد الأزمة البيئية، والمدن الكبرى في العالم الثالث أصلاً وضعها ليس أفضل من وضع المدن الكبرى في البلدان الرأسمالية"(بوحوش،1984، ص ص 113-114).

التطبيق العملي للنظرية الاشتراكية :

دروس التجربة الأولى، دروس الطبعة الأولى من الاشتراكية، برهنت على أنه كان لديها شحنة قوية هائلة لتحطيم العالم القديم وهو ما قامت به ولكن تبـين مـن خلال التجربة أن شحنتها لبناء العالم الجديد لم تكن بقوة الشحنة لهدم العالم القـديم. هذا أول درس من دروس التجربة السابقة.

الدرس الثاني: برهنت التجربة على أن القاعدة المعرفية ـ النظرية للتجربـة الأولى كانت ضعيفة وهذا طبيعي، فالماركسية اللينينية التي اسـتندت إليهـا هـذه التجارب بمجموعها كونت في حينه علم تحطيم الرأسمالية، إن كل ما فعله مـاركس هو أنه وضع علم الرأسمالية ولينين جاء فطور هذا العلم فـي الظـروف الجديـدة للرأسمالية الاحتكارية. وأهمية لينين شمولية كونية وليست روسية مع أن نظريته في روسيا (طرابيشي، 1981).

ولكن الجيل الأول ـ ماركس وأنجلز ـ كما الجيل الثـاني ـ لينـين ـ كانـا قادرين على أن يصوغا نظرية الاشتراكية، ببساطة لأن أي نظرية لا توضع مـن فراغ وإنما تنبت من الأرض على أساس التجربة السابقة.

حتى تمكن ماركس من وضع علم الرأسمالية نفسها كمادة خام، درسها وعمـم نتائجها وخرج باستخلاصات نظرية منها. فكيف يمكن الحديث عـن نظريـة بنـاء اشتراكية كاملة متكاملة في الظروف الجديدة إذا لم تكن هناك خبرة تاريخية في هذا الموضوع؟!! أي إذا لم تكن هناك خبرة سابقة مما يسمح بالتأكيد أن 70 سـنة مـن تجربة الاشتراكية الأولى هي تلك المادة الخام الـضرورية لـصوغ نظريـة بنـاء الاشتراكية، وهذا ما يقوم به الآن العلماء والمفكرون الماركسيون في أقطـار بنـاء الاشتراكية.

كان التصور عن بناء الاشتراكية عاماً أما قوانينها فلم تكن معروفة. وماركس كان قد اكتشف في "الرأسمال" حوالي السبعين قانوناً. كما أن لينين اكتشف قـوانين جديدة في عصر الإمبريالية وطور بعض القوانين القديمة في الظـروف الجديـدة. ورغم الجهود التي بذلت بعد ذلك في خلال عملية بناء الاشتراكية إلا أنه لم تتكـون نظرية متكاملة حول هذا الموضوع.

إن ضعف القاعدة المعرفية ـ النظرية لبناء الاشتراكية هو الذي خلق أرضـية التجريب عبر الخطأ والصواب في عملية البناء نفسه، وظهر ذلك بالدرجة الأولـى عند اللحظات الإنعطافية التي تتطلب حلولاً جديدة للمشكلات المستجدة "الجديدة".

الدرس الثالث: يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن الاشتراكية بنيت في عالم فيه تناسب معين بين القوى. وكان في هذا العالم قوة كبيرة مضادة للاشتراكية هي قـوة الإمبريالية العالمية. لذلك لا يمكن تصور الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية والذي جرى عالمياً، خارج إطار توازن القوى العالمي، وبمعنى آخر فإن العملية الثوريـة العالمية خطت بانتصار الاتحاد السوفييتي بانتصار أكتوبر، خطوة للأمام، وخطـت كذلك بانتصار الحرب العالمية الثانية خطوة أخرى إلى الأمام.

إن توقف هذه الخطوات،وتوقف العملية الثورية العالمية بعد الحرب العالميـة الثانية عن السير خطوات كبرى استراتيجية إلى الأمام كخطواتها السابقة، قد انعكس سلباً على تطور الاتحاد السوفييتي نفسه، لأن توازن القوى العالمي كـان لا بـد أن يؤثر على العمليات الاقتصادية ـ الاجتماعية نفسها التي كانت تجري في نفس بلد الاشتراكية الأول.(البداوي،1984، ص85)

وبمعنى آخر لايمكن فصل تطور الاشتراكية في بلد واحد ، عن تطور العملية الثورية بمجموعها. لأن توقف العملية الثورية بمجموعها عـن التطـور أدى إلـى انعكاسات سلبية على التطور في بلد الاشتراكية الأول نفـسه. إن تـوازن القـوى العالمية هام جداً فيما يتعلق بصيرورة الاشتراكية نفسها.

الدرس الرابع: كما أن للثورة قوانينها فقد تبين أن للردة قوانينها أيضاً. ولـيس من قبيل المصادفة أن كل الحركات الثورية في التاريخ تعرضت للارتداد في مرحلة ما من تاريخها، فثورات البرجوازية ارتدت كلها حتى عـادت النـسخة الثانيـة أو الطبعة الثانية المعدلة من هذه الثورات البرجوازية لتثبت مكتسبات الموجة الأولـى. والاشتراكية ليست خارج هذا الإطار. وهذا يستدعي منا التفكير ووضـع القـضية موضع بحث، هل الارتداد ظاهرة موضوعية أم لا؟! الظاهرة عندما تتكرر وتحدث يصبح التساؤل مشروعاً عن موضوعية أو لا موضوعية هذه الظاهرة. فإذا كانـت موضوعية فعلينا أن نبحث عن قانون اسمه قانون الارتداد. (طرابيشي، 1981).

الدرس الخامس: برهنت التجربة على أن تجاهل الصراع الطبقي في الاشتراكية أدى خدمة سيئة جداً للاشتراكية، فقد تبين أن الصراع الطبقي لا ينتهي في الاشتراكية، وهنا أظهر التاريخ أن أصحاب هذا الرأي كانوا على حق. كان معهم حق من حيث المبدأ. ولكنهم لم يكونوا في عصرهم قادرين على اكتشاف ذلك الشكل لتجليات الصراع الطبقي في الظروف الجديدة. الاشتراكية كما تصورها كل من ماركس وانجلز ولينين هي مرحلة انتقالية واسعة كبيرة من نظام إلى نظام ولكنها ليست نظاماً بحد ذاتها وبالتالي فإن الصراع الطبقي يظل ساري المفعول في هذه المرحلة الانتقالية. ولكن ليس حتمياً أن تكون أشكاله هي أشكال الصراع الطبقي نفسه في ظل الرأسمالية وإنما يتجلى هذا الصراع بأشكال جديدة.

ولم يستطع الفكر أن يعي أو يحل مسألة ما هي هذه الأشكال الجديدة للصراع الطبقي في خلال تطور الاشتراكية و لم يستطع حلها بنجاح. وهي الآن موضوعة أمامه. وقد بدأ يقترب من حلها أي أنه بدأ يقترب من حل قضية: ما هي أشكال الصراع الطبقي في ظل الاشتراكية. والصراع الطبقي الذي نتكلم عنه يعني صراع مصالح وأيديولوجيات.. الخ. إن ذلك واقع موضوعي موجود، وأكبر دليل هو ما جرى في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية. فهل هناك دليل أكبر من أن الانهيار نفسه كان نتيجة صراع طبقي.

الدرس السادس: لقد تبين أن الاشتراكية كنظام انتقالي بين الرأسمالية إلى ما بعد الرأسمالية، أي إلى الشيوعية لها مشكلاتها الاقتصادية الخاصة بها، والتي لم تمر بها البشرية سابقاً وإن حل مشكلات الاشتراكية بطرق رأسمالية لا يؤدي إلا إلى انبعاث الرأسمالية. هذه كانت مشكلة الاتحاد السوفييتي والاشتراكية منذ بداية الستينات (البراوي، 1988، ص45).

إن كل المشكلات الجديدة التي نبعت من تطور الاشتراكية نفسها، من مستوى تطور القوى المنتجة الذي وصلت إليه الاشتراكية، لم تحل بطرق إبداعية. بل حلت بطرق قديمة أي بطرق رأسمالية مما أدى عملياً إلى فرملة التطور الاقتصادي الاشتراكي وإدخال عناصر رأسمالية - النبتات الرأسمالية - التي كانت موجودة ضمنها.

ج- **الأيديولوجية المستندة إلى القومية:** فالقومية ليست مجرد أيديولوجية لكنها شعور بانتماء الفرد إلى جماعة أكبر توصف بالأمة. وعلى مدار تاريخها اجتازت الفكرة القومية مجموعة من المراحل الأساسية، أولها تعود إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما طرح البعد القومي كمظهر لتمييز العنصر العربي في إطار الإمبراطورية العثمانية. مثل هذا الطرح قد أضفى على القومية في تلك المرحلة المبكرة بطابع عرقي من خلال التأكيد على مفهوم العروبة، لكن في الوقت نفسه فإن قوة التيار الإسلامي الإصلاحي جعلت الفكرة القومية تختلط بالدين من خلال التعامل مع الأمة بمعنى الجماعة من الناس أو بمعنى القوم كما ورد استخدام المفهوم في القرآن الكريم.

د- **الأيديولوجية الليبرالية:** وهي محصلة مجموعة من الأفكار التي صاغها عدد من المفكرين على مدار الفترة ما بين القرنين السابع عشر والعشرين، والتي تدور حول التعاقد كأساس قانوني لتنظيم العلاقات الاجتماعية، وإطلاق حرية المبادرة الاقتصادية والملكية الخاصة، والتأكيد على محورية دافع الربح، والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ما أمكن. وتقوم الليبرالية الديمقراطية على مجوعة من الأسس أهمها: التعددية السياسية وتداول السلطة بين الأحزاب عبر انتخابات دورية، واتخاذ القرار السياسي بناء على التفاعل بين مختلف القوى السياسية بما يضمن الوصول إلى حل وسط، وإقامة هيئات تشريعية تحترم رأي الأغلبية عند حسم الخلاف بين وجهات النظر، وإعمال المساواة السياسية من خلال إعطاء صوت واحد لكل مواطن.

2-3 الايدولوجيا كمحدد للسياسة الخارجية:

كثيرًا ما يتم الخلط بين دراسة الأيديولوجية ودراسة الأيديولوجيات، فدراسة الأيدولوجيا هي دراسة لنوع من أنواع الفكر السياسي تمييزاً له عن الفلسفة السياسية أو العلوم السياسية، وهو تحليل طبيعة ودور وأهمية هذا النوع أو التصنيف من الفكر السياسي، ويناقش ما هي الأفكار والأطروحات التي ينطبق عليها وصف "أيديولوجيا"،

وهل اعتناق الأيدولوجيا يؤدي لعملية تحرر أم عبودية للفكرة؟ وهـل يمكـن تقـويم الأيدولوجيات وفق منطق الخطأ والصواب.

أما دراسة الأيدولوجيات - في المقابل - فهي دراسة مضمون الفكر السياسي والنظريات والأفكار التي قدمتها كل أيدولوجية والمقارنة بينها، فما هي الحرية فـي الفكر الليبرالي؟ ولماذا كانت المساواة هي الفكرة المحورية في الاشتراكية؟ أي أن دراسة الأيديولوجيا هي دراسة في نشأة وتطور واعتناق وتطبيق وديناميكية الأفكار، في حين أن دراسة الأيديولوجيات هي تناول أفكار بعينها وتتبع تطورها ومقارنتهـا بغيرها.

ولا شك أن البحث في هذا المجال يجب أن يبدأ بدراسة الأيديولوجيا كنـسق فكري فاعل والاتفاق على خصائص المنظومة الفكرية التي ينطبـق عليهـا وصـف أيدولوجية، حتى إذا ما تم الاتفاق على معـايير التـصنيف (مهنـا، 2006، ص ص 453-460).

وتختلف الأيديولوجية عن النسق العقائدي الوطني، في أن الأيدولوجيا تقـدم تصوراً شاملاً للعالم السياسي المثالي، والأدوات الكفيلـة بتحقيـق هـذا التـصور، فالأيديولجية تميل على تغيير الأوضاع القائمة نحو أضاع مثالية، وبـذلك فهـي ذات طبيعة سياسية حركية، وتفترض وجود حركة سياسية تدافع عن مقولاتها وأهدافها.

أما النسق العقائدي الوطني، فإنه ليس مرتبطاً بالضرورة بقضية التحول نحو أوضاع مثالية للمجتمع أو بوجود حركة سياسية، ومن ثـم فالأيديولوجيـة ظـاهرة مرتبطة بمجتمعات معينة بعكس النسق العقائدي الوطني الذي يميز كل المجتمعـات، فالمجتمع السوفييتي (1922- 1990) على سبيل المثال، اتسم بوجود نسق عقائـدي وطني مستمد من الخبرة التاريخية الروسية، والأيديولوجية الماركـسية – اللينينيـة، على عكس المجتمع الأمريكي الذي طور نسقاً عقيدياً وطنيـاً، ولكنـه لـم يطـور أيديولوجية معينة على الرغم من محاولته تطوير الفكر الليبرالي كأيدلوجيـة للنظـام الليبرالي في الولايات المتحدة الأمريكية (مصطفى، 1998).

ولعل من أهم الأيديولوجيات التي أثرت في الـسياسات الخارجيـة لـلدول الأيديولوجية الماركسية – اللينينية، والأيدلوجية النازية، والأيديولوجية الفاشية، فقـد

انتجت الماركسية – اللينينية آثاراً متعددة على السياسة الخارجية السوفيتية منذ عـام 1917 وحتى سقوط الاتحاد السوفيتي سنة 1991. فتأكيد الماركسية – اللينينية علـى حتمية انهيار النظام الرأسمالي، وعلى وجه الخصوص في الدول الرأسمالية المتقدمة، أدى إلى تبني القادة السوفييت منهجاً تاريخياً للتعامل مع المـشكلات الدوليـة يعتمـد حساب المكاسب والخسائر في الأمد الطويل، والإيمان المطلق بـأن هـذا الحـساب سيكون لصالحهم. ولذلك نجد أن القادة السوفييت في حسابهم لأساليب التعامل الدولي، لم يكن لديهم اهتمام بالخسائر والهزائم في معركة أو في مجال معين، طالمـا أنهـا ستؤدي إلى النصر مستقبلاً، وذلك بعكس القادة الأمريكيين إذ أنهم يهتمـون أساسـاً بالمكاسب والخسائر في المدى القصير، كذلك، فقد كـان اعتقـاد القـادة الـسوفييت الأوائل، وبالذات (لينين، وستالين) في حتمية انتصار الثورة البروليتارية(**هـي ثـورة سياسية كبيرة، أعلنها ووجها الرئيس مـاو شخـصياً فـي ظـروف ديكتاتوريـة البروليتاريا، حيث أنها ثورة في مجال البنية الفوقية، وهدفها سـحق التحـريفيين، واسترداد الجزء الذي استلبته البورجوازية من السلطة، وممارسة ديكتاتورية كاملة للبروليتاريا في ميدان البنية الفوقية، بما فيها كل ميادين الثقافـة وتوطيـد تقويـة القاعدة الاقتصادية الاشتراكية، وضمان استمرار تقدم البلاد في الطريق الاشتراكي**.) في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة مسؤولاً عن تأييد روسـيا الـسوفيتية للحركـات الثورية العمالية في دول وسط أوروبا في عامي 1919، 1920، ومسؤولاً عن عـدم تأييد الاتحاد السوفييتي للحزب الشوعي الصيني، في الثلاثينيات (ربيع ومقلد، 1994، ص ص 122-123).

أن تأثير الأيديولوجية على السياسة الخارجية يقل كلما ازدادت درجة التطور الاقتصادي، خاصة درجة التطور الصناعي فمع ازدياد درجة التطور الاقتـصادي وازدياد الارتباطات الاقتصادية الخارجية للدولة تظهر مشكلات جديدة يصعب على الأيديولوجية أن تقدم حلولاً لها. ولذلك يؤكد دارسو السياسة الخارجية الـسوفيتية أن أثر الأيديولوجية الماركسية – اللينينية على تلك السياسة قد تضاءل باستمرار منـذ الثورة البلشفية حتى انعدم تقريباً مع نهاية الاتحاد السوفيتي عام 1990.

وتأثير الأيديولوجية على السياسة الخارجية يزداد كلما قل تأثر الدولة بالمشكلة التي تصاغ السياسة الخارجية تجاهها، وكلما ازداد غموض هذه المشكلة، فمن اليسير على الدولة أن تغلف سياستها تجاه المشكلات التي لا تؤثر مباشرة على مصالحها في أطر أيديولوجية، ولكنها لا تستطيع أن تلتزم بأيديولوجية محددة في التعامل مع المشكلات التي تمس مصالحها مباشرة وتتعامل معها طبقاً لما تمليه الاعتبارات العملية، ولنأخذ مثالاً على ذلك قضية الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، فبينما استمرت معظم الدول الأفريقية والآسيوية في إدانة سياسة الفصل العنصري ومقاطعة جمهورية جنوب أفريقيا تعاملت معها في محاولة للتوصل إلى حلول عملية للمشكلات التي تواجهها، ولذلك فكثير ما تتبنى الدول التي لا تتأثر مباشرة بالمشكلة أكثر السياسات الخارجية تشدداً تجاه المشكلة ذاتها، بينما لا تتعامل الدول التي لها علاقة مباشرة بالمشكلة بنفس الأسلوب والأدوات (خليفة، 1992).

2-3-1 أثر الأيديولوجيا في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية:

يرى هولستي أن الأيديولوجية تؤثر بعمق في مواقف السياسة الخارجية ويعبر عن ذلك بقوله: (أبو عامر، 2004، ص 48)

1. الأيديولوجية تساعد في بلورة الإطار الفكري الذي من خلاله يرى واضعو السياسات الواقع الخارجي الذي يتعاملون معه بأسلوب الاستجابة والقرار، فكل الرسائل التي تصدر عن البيئة الخارجية من خلال عمليات الاتصال والحوار التي تجري بينها وبين واضعي القرارات، يتم تفسيرهاوإعطاؤها معنى محدداً في نطاق التعريفات الخاصة التي تتيحها الأيديولوجية، والتوقعات التي تبني عليها معالجاتها للحاضر والمستقبل، فمثلاً قد يفسر واضع القرارات في بلد شيوعي صراعاً داخلياً في إحدى الدول على أنه صراع طبقي، وقد يرى حرباً تقع بين بعض الدول الرأسمالية على أنها صراع بين الطبقات الرأسمالية الحاكمة حول الأسواق الخارجية، وقد يرى في الأزمات الاقتصادية لبعض الدول الرأسمالية دليلاً واقعياً على صحة تنبؤات النظرية الماركسية ودقة قوانينها وسلامة فروضها واستنتاجاتها.

2. تضع الأيديولوجية متخذ القرار الخارجي في حالة تصور للمستقبل وتساعد في تحديد الأهداف البعيدة المدى والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق تلك الأهداف، دبلوماسية، دعائية، اقتصادية، أو عسكرية.
3. تساعد الأيديولوجية على المفاضلة من بين الخيارات العديدة التي تطرحها الظروف الإقليمية والدولية، ومن الطبيعي أن يذهب التفضيل لأكثر هذه الخيارات المطروحة التقاء مع مضمون تلك الأيديولوجية أو مع اتجاهاتها ومبادئها العامة.
4. توفر الأيديولوجية مجموعة من المعايير الأدبية والأخلاقية التي يستند إليها في تقييم الاتجاهات والمواقف والسلوكيات، سواء ما تعلق منها بالدولة أو الإقليم أو الإطار الدولي. ومن ذلك مثلاً اعتقاد الماركسيين في صحة المضمون الأخلاقي لتوجهاتهم الفلسفية، ونظرتهم إلى الأيديولوجية الرأسمالية على أنها أيديولوجية فاسدة أخلاقياً، ومضادة لحركة التاريخ، وأنها عائق في طريق التقدم الإنساني العام، ومن هنا فإن أي سياسة تقوم على محاربة الرأسمالية والإمبريالية المرتبطة بها، تصبح مبررة أخلاقياً لأنها تنسجم مع قوانين التطور التاريخي.

إن النسق العقيدي للقائد السياسي يلعب وظيفتين هامتين في التأثير على السياسة الخارجية، الوظيفة الأولى هي أنه يحدد نمط إدراكاته للموقف، فالقائد السياسي يدرك الموقف من خلال عقائده، فإذا كانت المعلومات متناقضة مع العقائد، فإن القائد السياسي يرفض أو يقلل من أهمية تلك المعلومات، أما إذا كانت المعلومات متوافقة مع العقائد، فإنها تدخل في عملية حساب الموقف.

كذلك يلعب النسق العقيدي وظيفة ثانية في تحديد أهداف وأولويات القائد الساسي، وبالتالي البدائل المفضلة في موقف معين، فالنسق العقيدي يتضمن عقائد محددة عن طبيعة العالم السياسي والنسق الدولي، وطبيعة الأعداء السياسيين والعلاقة بينهم وإستراتيجياتهم، والأساليب المثلى لاختيار الأهداف (سليم، 1994، ص ص 408 - 409).

ويلاحظ مقلد أن التقسيم النسبي لحدود تأثير الأيديولجيات في المجتمع الدولي هي: (أبو عامر، 2004، ص48-49)

أ. **الأيديولوجيات الفرعية:** أي تلك التي يمكن أن تتواجد داخل الدولة الواحـدة، وينتمي إلى كل منها قطاع معين من قطاعات الرأي العام الداخلي.

ب. **الأيديولوجيات الدولية أو عبر القومية:** أي تلك التي يشارك في الانتماء إليها والتأثر بها أكثر من دولة كما هو الحال سابقاً مع الأيديولوجية الماركسية.

تلعب الخصائص الاجتماعية والثقافية، كنمط الثقافة السائدة والتقاليد الحضارية والفكرية وعامل التجربة التاريخية والقيم الدينية والاجتماعية، دوراً كبيراً في عملية صنع السياسة الخارجية، هذا إذا سلمنا أن السياسة الخارجية هي انعكاس للتفاعلات التي تتم داخل المجتمع، وأن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخليـة بكـل ضغوطها ومقوماتها. وفي الواقع فإن القرار السياسي الخارجي يعد تجسيداً لهويـة المجتمع وشخصيته، وعوامل بنائه الفكرية والحضارية، ولـنمط التفكيـر القيـادي المتأثر بالوسط الاجتماعي (الرفوع، وفهمي، 2009، ص ص 165-166).

ويتوقف تأثير الأيديولوجيات في العلاقات الدولية، على عدة عوامـل: (أبـو عامر، 2004 ص 50-51)

أ. طبيعة الأيديولوجية وما إذا كانت تفرض على تابعيها الإصرار على التوصل إلى أهداف معينة بغض النظر عن الفوارق القومية، وليس بخاف أنه كلمـا تعمق الشعور بالانتماء إلى أيديولوجية من الأيديولوجيات يزداد تأثيرها على أوضاع المجتمع الدولي وعلاقاته.

ب. طبيعة الأهداف التي يعمل لها ويتحرك من أجلها دعاة تلك الأيـديولوجيات فإذا كانت هذه تؤثر بشكل حاد ومباشر على أمن الدول الأخرى ومـصالحها القومية يزداد هذا التأثير الدولي على نحو يكون مستبعداً تمامـاً أو محـدوداً بالمقارنة فيما لو كانت تلك الأهداف ذات طبيعة سلبية.

ج. عدد الدول التي تشتمل على تابعين لأي من الأيـديولوجيات عبـر القوميـة وأيضاً عدد التابعين لهذه الأيديولوجية في كل دولة وأهمية المراكـز التـي يشغلونها وما إذا كانوا داخل السلطة أو خارجها، كذلك يتحدد التأثير بنـوع الدول التي استطاعت تلك الأيديولوجيات أن تتغلغل فيها، فإذا كان من ضمها

دول كبرى، فمن المحقق أن يختلف تأثيرها في السياسة الدولية عنه مما لـو كان هذا التأثير محصوراً في إطار الدول الصغرى وحدها.

ويقدم الإسلام نموذجاً لتأثير التوجهات المجتمعية على الـسياسة الخارجيـة لبعض الدول التي يعتنق كل أو معظم سكانها الإسلام. فالإسلام يشكل نـسقاً عقيـدياً متكاملاً، وفي الوقت ذاته فهو يمثل أيديولوجية كلية لبناء الدولة وللتعامل مع العـالم الخارجي. ومن ثم، يظهر الإسلام كأحد المعالم الرئيسة في السياسات الخارجية لهـذه الدول وكأحد الأدوات الرئيسة التي يتم توظيفها لتحقيق أهداف الـسياسة الخارجيـة فالإسلام يعد المحور الرئيس للتوجه العام للسياسة الخارجية السعودية، نتيجة إشراف المملكة العربية السعودية على الأماكن الإسـلامية المقدسـة، وارتباطهـا بالحركـة الوهابية. ولذلك تؤكد النخبة السعودية الحاكمة على أفكار أساسية في مجال الـسياسة الخارجية أهمها التضامن الإسلامي، والعداء للشيوعية. ولعل ذلك يفسر لنـا سـعي السعودية الدائب في الستينيات لعقد مؤتمر قمة للـدول الإسـلامية وإنـشاء منظمـة المؤتمر الإسلامي فيما بعد، عدم إقامة علاقات دبلوماسية بين الـسعودية والاتحـاد السوفيتي منذ أن ألغى ستالين البعثة الدبلوماسية السوفيتية في جدة عام 1938 وحتى سقوط الاتحاد السوفيتي سنة 1990. كذلك فإن جمهورية إيران الإسلامية تؤكد أنهـا تتبع "سياسة خارجية إسلامية" أساسها تنظيم السياسة الخارجية لإيران وفقاً للمفهـوم الإسلامي للعلاقات الدولية. كذلك. كذلك فقد وظفـت جمهوريـة إيـران الإسـلامية أيديولوجية "ولاية الفقيه" كأداة لتعبئة الإيرانيين في حربها ضد العراق وكأداة لتبريـر استمرارها في الحرب ضد العراق.

يؤثر النسق العقائدي الوطني، المبني على المعتقدات الأيديولوجيـة والتقاليـد التاريخية المختلفة، على السياسة الخارجية. وينتج هذا الأثر من الفعل الذي تفعلـه المعتقدات في التأثير على كيفية إدراك العالم، وفـي تحديـد الخيـارات، وتعزيـز استمرار السياسة، وإعطاء صانعي القرار الفرصة لتبرير الخيارات المتبناة، وخدمة أهداف دعائية، وتعزيز الوحدة الوطنية. وتعد المعتقدات الأيديولوجية التي تتخطـى حدود الدولة الوطنية أقل تأثيراً على سياسات الدول الخارجية، لأنها تتنـافس مـع أنساق عقدية وطنية أخرى (جنسن، 1989، ص 119).

وعلى الرغم من أن صانعي القرار يستطيعون التلاعب بالمعتقدات الوطنية لتبرير القرارات التي يتخذونها، إلا أن تلك المعتقدات تؤثر على القرارات أيضاً، وتؤثر المعتقدات الوطنية تأثيراً أكبر في المواقف بالغة التعقيد والمواقف التي لا تتوافر فيها المعلومات، وحين لا تكون المصلحة الوطنية محددة بوضوح. وقد أوضحت دراسات عديدة، أجريت على اتجاهات صانعي القرار والمشرعين الأمريكيين أنه حين يتعلق الأمر بالتهديد الشيوعي، فإن القيم الأيديولوجية السياسية الأمريكية تسبق المصالح الاقتصادية، أما حين يتعلق الأمر بقضية حقوق الإنسان، فإن اعتبارات الأمن القومي يصبح لها الأولوية على القيم الأيديولوجية (جنسن، 1989، ص 119).

2-3-2 الايديولولوجيا الايرانية قبل وبعد ثورة 1979:

بدأت الثورة الإيرانية في 1977 عندما اندلعت احتجاجات الحقوق المدنية التي قادها الكتاب والمحامون تطالب بحرية أكثر. وكما هو الحال دائماً فإن الشريحة المثقفة تمثل مقياس حرارة عال الحساسية يعكس درجة الاستياء التي تتراكم في صمت في أعماق المجتمع، وقامت الإمبريالية الأمريكية بالضغط على الشاه ليقوم بإصلاحات وانتهاج الليبرالية. إن مثل هذه الحالة معروفة جداً لدى طلبة التاريخ. فالضغط الجماهيري يولد في مرحلة معنية انقساماً في الطبقة الحاكمة، وخشية من أن يقع الإطاحة بها تقوم الأخيرة بإصلاحات من فوق من أجل منع الثورة. أن أخطر حركة على الحكومة السيئة هي تلك التي تدخل إصلاحات. وأعلن الشاه إصلاحات من ضمنها دعوة المجلس (البرلمان) للانعقاد، غير أن هذه الإصلاحات عوض أن تفض المشاكل فتحت الطريق أمام الإطاحة بحكم الشاه، ومهدت الطريق للطبقة العاملة مع الجماهير المسحوقة والطبقة المتوسطة للتدخل المباشر في حركة التاريخ , (Woods, 2000, p22)

أبعاد الثورة الإيرانية:

الزعامة الدينية: وليس هناك من شك بحدوث تحول عام لدى الإيرانيين نحو القادة الدينيين، عندما اتجه الفقراء بالذات وسط التغيرات التي شهدتها السنوات الأخيرة، نحو المؤسسات والقيم التي يعرفونها، كذلك فإن قطاعات هامة من المثقفين أضحت تهتم اهتماماً متنامياً بالإصلاح الإسلامي، وكذلك الثقة الكبيرة التي أولتها الجماهير للإمام الخميني.

إن أيديولوجية الثورة الإسلامية في إيران لم تأت من فراغ، ولا تكونت بفعل العوامل الداخلية والخارجية التي كانت تعيشها إيران نفسها، بل لأن منطلقاتها وأسسها الدينية منذ وفاة الرسول صلى ا عليه وسلم مروراً بصراعات المسلمين على الخلافة وصولاً إلى الغيبة الكبرى للإمام المهدي المنتظر، وما تلا ذلك من أحداث مبدأ ولاية الفقيه التي كرسها ومارسها نظرياً وعملياً الإمام الخميني، ويتبع حوالي 80% من سكان إيران، الفرع الاثني عشر من المذهب الشيعي الذي أصبح منذ عام 1502م هو دين الدولة ليفصل بين إيران والدول العربية في الغرب والجنوب وبين كل من أفغانستان والباكستان في الشرق.(شحادة وبشارة، 1999، ص15)

التنظيم: اعتمد التنظيم الديني للثورة الإيرانية في قوته وصلابته على قوة ونفوذ رجال الدين الذين يجمعهم تنظيم هرمي ينتهي بآية ا ، أو آية ا العظمى والطاعة التي يبديها الناس لرجال الدين ترتبط بلا شك بالنظرة المقدسة التي ينظر بها للإمام في العقيدة الشيعية، فرجل الدين هو نائب الإمام المنتظر، والإمام في الشيعة هو ظل ا في أرضه، ونور ا في الأرض، والوسيلة الأساسية لمعرفة الحق والباطل والاعتقاد بذلك جزء من الإيمان.

ولاية الفقيه: هي مصطلح ديني موجود في الفقه الشيعي حيث يعتبرها فقهاء "ولاية وحاكمية الفقيه الجامع للشرائط في عصر غيبة الإمام الحجة، حيث ينوب الولي الفقيه عن الإمام المنتظر في قيادة الأمة وإقامة حكم اللّه على الأرض."

المشروع الإيديولوجي لولاية الفقيه: يحدو هذا التيار النزعة الإمبراطورية في التوسع على حساب الشعوب الأخرى، لأنه يؤمن بإقامة حكومة إسلامية عالمية.

على أن يحكم بفقه آل بيت الرسول حصراً، كواجب ديني يضفي عليه دعاته صـفة المقدس الإلهي.

الحكومة الإسلامية، يجب أن يقودها الولي الفقيه المخول من قبل ا : الـولي الفقيه نائب للإمام الغائب محمد المهدي المنتظر، فللفقيه الجامع للشرائط، الذي هـو نائب للإمام، سلطة مطلقَة في أصول المعرفة الدينية، وله أيضاً السلطة المطلقة في المعرفة السياسية وتطبيق هذه المعرفة، فهو الذي يتولى «الزعامة الكبرى و الرئاسة العليا وهو المصدر للقيادة العليا الإسلامية... فالأمراء والقواد هم الممتثلون لأوامـر الفقيه الشاغل لمنصب الزعامة، الواقع في قمة الحكم، والبقية مأمورون مـؤتَمِرون وهو المخول من قبل ا في إجراء الحدود».وعن مهماتها كما جاء فـي الوصـية السياسية الإلهية للإمام الخميني، ما يلي: «إقامة القسط والعدل في العالم وتفـويض أولياء ا المعصومين (عليهم صلوات الأولين والآخرين) أمر الحكومـة يـسلمونها بدورهم لمن يرون فيه صلاح البشرية». وعلى الشيعة، بقيادة الولي الفقيه، أن يحذو حذو الأئمة الذين يقول الإمام الخميني في وصيته عنهم: «نحن فخورون أن أئمتنـا المعصومين (صلوات ا وسلامه عليهم) تحملوا ـ ومن أجل تطبيق القرآن الكريم بكل أبعاده بما في ذلك تشكيل الحكومة الإسلامية ـ السجن والنفي، حتى استشهدوا في النهاية وهم يعملون على إسقاط الحكومات الجائرة وطواغيت زمانهم».

إن مهمات الولي الفقيه أن يقود الثورة الإسلامية في العالم، علـى أن تكـون إيران مركزاً لهذه الثورة وقائدة لها. وهذا ما يعبر عنه السيد حسن نصر ا قـائلاً: إن «هناك مشكلة على مستوى البشرية ككل، منذ وجِد الإنسان وحتى القيامة، هـي مشكلة الابتعاد عن حكم ا ، وبالتالي فإن السنة الإلهية التاريخيـة تحكـم بـأن أي مجتمع يقام على أساس غير أساس الإسلام، سيواجه نفس النتائج التي نواجهها فـي لبنان. هذه السنة إلهية», والحل لن يكون على أيـدي العلمـانيين، لأن «العلمـانيين كالإسرائيليين، والعلمانية تعني فصل الدين عن السياسة».

وإثبات ولاية الفقية تكون بدليلين: الدليل الأول: بعد النيابة الخاصـة للنـواب الأربعة للامام المهدي، انتهت القيادة بالنيابة عن الإمام المهدي إلى الفقهاء العـدول الجامعين للشرائط وهذا ما نص عليه الإمام نفسه وذلك في التوقيع المشهور: "أمـا

الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنّهم حجتي عليكم وأنا حجـة ا ."
والمقصود بالحوادث حسب تفسير هؤلاء الفقهاء "هي المشكلات الأساسية للمجتمـع الإسلامي والأمور الفقهيه والاجتماعية والوقوف في وجه أنواع التسلط الطـاغوتي على المسلمين" علما ان لا شأن لها بالامور السياسيه، وانما تعد ولايه الفقيه في دوله ايران استثناء غير مقبول عند جمهور علماء الشيعه.(المؤمن، 2002)

أما الدليل الثاني: رواية عمر بن حنظلة :قال الإمام الصادق بعد سـؤال عـن رجلين تنازعا: "ينظر إلى من كان منكم ممن قد روى حديثنا ونظـر فـي حلالنـا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكماً فإني جعلته عليكم حاكماً."

فولاية الفقيه تعتبر ولاية مجعولة من قبل الإمام المعصوم بقوله: "جعلته" وهذه الولاية تكون في الأمور الحسبيه مثل القضاء وجمع الأخماس ورعاية القصر، امـا ولاية الفقيه في إيران فهي مطلقه لا حدود لها حيث يكون الفقيه هو الحـاكم دينيـا وفكريا وعسكريا، كما هو في تاريخ الكنيسة الكاثولوكيه والذي عبر عنه بالكهنوت, ولهذا يرفض جميع علماء النجف و كربلاء ومعظم علماء قم هذه الولاية المطلقة لما سببته من تشويه للدين ولأنها تجاوزت صلاحيات المعصوم (المؤمن، 2002).

تشهد إيران كل يوم حـدثاً جديـداً علـى الـصعد الـسياسية والاجتماعيـة والاقتصادية، يسجل فيه النظام إخفاقاً كبيراً يلقي بتبعاته الـسلبية علـى الـشعوب والقوميات الإيرانية التي تعيش أوضاعاً يرثى لها لكثرة ما تشهده من معانـاة، بلـغ بعضها حد المأساة بشهادة الأرقام والإحصائيات التي تنشرها دوائـر النظـام قبـل غيرها، ورغم ذلك يصر النظام الإيراني على التمسك بنهجه غير مكترث بما خلفته سياساته من معاناة ومآسي، ويصر بعناده وحماقته المعهودة على المضي قدما فـي هذا النهج المتخاف الذي لم يجن منه الإيرانيون سوى القمع والفقر، وأخيراً ولـيس آخراً الوباء الذي أخذت وزارة الصحة الإيرانية تحذر في بيانات شبه يوميـة مـن تفشيه بين المواطنين بعد الكشف مؤخراً عن عشرات الإصابات كان نصيب مدينـة قم المقدسة الأكبر من بين عدد المصابين بهذا الوباء القاتل.

وبالرغم مما خلفته السياسة الحمقاء لنظام ولاية فقيه مـن معانـاة للـشعوب الإيرانية فان الآلة الإعلامية لهذا النظام تطالعنا كل يوم بخبر جديد تتحدث فيه عـن

تتوصل قوات الحرس الثوري ووزارة الحرب الإيرانية إلى إنتاج أسلحة جديـدة أو تطوير أخرى بددت على إنتاجها أموال طائلة من قوت المـواطنين، ناهيـك عـن الأموال الهائلة التي ينفقها النظام على المنظمات الطائفية والجماعات الإرهابية التي تعيث فساداً في البلدان المجاورة ومهددة امن وسلامة المنطقـة عامـة (المـؤمن، 2002).

لقد أصبحت إيران اليوم في ظل هذا النظام المتخاف رمزاً للاضطهاد العرقي والطائفي ومركزاً للإدمان وتصدير المخدرات، ومعقـلا لانتهـاك أبـسط حقـوق الإنسان، وسجناً كبيراً لكل تواق للحرية والخلاص من القمع، وسـاحة للإعـدامات الجماعية التي تنفذ بأشكال وطرق لا تليق بالحيوانات.(القلم، 2002)

لقد أصبحت حفلات الإعدام الجماعية، التي لم تتجرأ على فعلها أعتا الأنظمة الدكتاتورية في العالم، أمراً شائعا في إيران وتنفذ علانية وأمام المـرأى العـام دون خشية من ا أو احتراما لمشاعر الناس وذوي المعدومين.

لقد شرع نظام ولاية الفقيه بسياسة الإعدامات الجماعية منذ الوهلة الأولـى لتوليه السلطة في إيران حيث بدأها بحق أبناء الشعوب والقومية غير الفارسية، ومن تلك المذابح على سبيل المثال مجزرة الأربعاء الأسود بحـق العـرب فـي مدينـة المحمرة ومذابح مهاباد وسنندج في محافظة كردستان، بالإضافة إلى مذابح التركمان في كنبد قابوس والبلوش في زاهدان وغيرها .

لقد طالت الإعدامات الجماعية أعضاء وقادة الحركات والجماعات الـسياسية التي كانت المساهم الرئيسي والأبرز في معارضة النظام البهلوي وإسقاطه وكانـت اكبر حملات الإعدام الجماعية، والتي تمر هذه الأيام ذكرها، هي مذبحة المعارضين من أعضاء وأنصار منظمة مجاهدي خلق وغيرها من المنظمات اليسارية الإيرانيـة الأخرى، حيث عرفت تلك المذابح التي جرت في آب عام 1988م بعد قبول إيـران قرار وقف إطلاق النار مع العراق بمذبحة تبيض السجون حيث راح ضحيتها أكثر من ثلاثين ألف سجين سياسي في غضون شهرين، وكانت هذه المذبحة ابتدأت فـي سجني گوهردشت وافين في طهران أولا ثم امتدت الى سائر سجون الأقاليم والمدن الإيرانية الأخرى و لم يجري تسليم جثث ضحاياها الى ذويهم وإنما أقدم النظام على

دفنها في مقابر جماعية، وكانت مجلة راه توده التابعة لحزب تـودة الإيرانـي قـد نشرت آنذاك صور الكثير من الضحايا بعد ان تم نبش عدد من تلك المقابر الجماعية (القلم،2002).

تصدير الثورة: ترى إيران بأن ثورتها هي الدولة الإسلامية التي طال انتظارها كما أنها ترى نفسها نموذجاً للمسلمين, ومثلاً للإسلام, ولا بد لهـا مـن قيـادة العـالم الإسلامي. يقول الرئيس محمد خاتمي: " والإسلام الذي بقي في الأذهان قروناً عديدة بهيئة مجموعة من الأفكار والقيم – نزل اليوم ببركة الثورة الإسلامية إلى الميـدان لإدارة الحياة وتأسيس النظام, وقد أقام دولة, ومن ثم دعا منافسيه ومعارضيه إلـى النزال, ليس في ميدان العقل والأفكار فحسب, بل وفي ميدان العمل وواقع الحياة ".

وانطلاقاً من هذا المفهوم المغلوط, وهو أن إيران هي التي جـسدت الحكـم الإسلامي الذي كان مفقوداً, وتصفية لبعض الحسابات, تبنت إيران منذ وقت مبكـر من الإطاحة بالشاه مبدأ " تصدير الثورة "، وهو أن تلجأ إيران إلـى القـوة لنـشر عقيدتها ومذهبها إلى الخارج الذي اعتبرته متعطشاً لهذا الثورة، واعتبرت أنه لا بد من قتال حكام المسلمين المتكبرين الذين يحولون دون وصول أنوار هذه الثورة إلى المسلمين المستضعفين من شعوبهم!

وبتبنيها لهذا المبدأ, بدا واضحاً أن إيران تدخل مستنقعاً أشبه بالـذي دخلتـه فرنسا التي تكبدت خسائر جسيمة أثناء تصدير الثورة الفرنسية وحروبها الفاشلة في أوروبا. وجاءت الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) لتشكل الحلقة الأولى في مسيرة التصدير, لتشمل بعدها دولة أخرى, الأمر الذي جعل الدول الخليجية تتوجس من المشروع الإيراني, وتلجأ إلى دعم العراق في حربه ضد إيران، ومع فشل إيران بإلحاق الهزيمة بالعراق، والولوج إلى دول أخرى لتـصدير الثـورة توقـف هـذا الأسلوب مؤقتاً ليحل محله أساليب أخرى.(القلم، 2002)

مع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ثم وفاة مرشـــد الثورة الخميني سنة 1989, صارت إيران تلجأ إلى " الغزو الناعم " من خلال إنـشاء مراكـز ثقافيـة وطبية، وتقديم منح دراسية لطلاب من العالم الإسلامي لدراسة العلوم الدينية والعقيدة الشيعية، كما أنها تقوم بتوزيع الكتب والنشرات التي تدعو إلى المـذهب الأمـامي

وتحاول تحسين صور إيران, وتنظم معارض للكتاب الإيراني وأسابيع ثقافية إيرانية في الخارج.

كما اعتمدت إيران أسلوب ترميم الأضرحة، حيث تبدي رغبتها بترميم قبور بعض الصحابة والأئمة في بعض الدول, ومن ثم قدوم حجاجها إلى هذه الدول لتبدو المنطقة بفعل المال الإيراني والحجاج الإيرانيين كما لو أنها جزء من إيران .

أهداف الثورة الإيرانية:

لم تخرج أهداف الثورة الإيرانية عن تحقيق مثالية معينة على ثلاث مستويات: (الخولي، 1986، ص17)

1- مستوى الوحدة القومية أو الدولة وهو المستوى الداخلي: وعلى هذا المستوى كانت الثورة ترمي إلى تقويض نظام الشاه، وإقامة نظام آخر اختارت له النموذج الإسلامي في الممارسة السياسية.

2- المستوى الإقليمي، مستوى منطقة الخليج العربي: وعلى هذا المستوى هدفت الثورة إلى تكريس طابعها القومي ولو بطريق غير مباشر، فقد افترضت أنها تتحمل مسئولية قيادية، تحتم عليها تصدير الثورة إلى كل دول المنطقة، بما يساعد على هدم كل النظم الرجعية، وإقامة نظم تقدمية راديكالية، وشق عصا الطاعة على سياسية الدولة في الخليج العربي، وهي أيضاً أعلنت على لسان قيادتها الروحية أنها بدأت أول خطوات هدم كافة النظم البالية في الشرق الأوسط وإقامة نظم تقدمية ثورية.

3- المستوى الدولي: وعلى هذا المستوى هددت الثورة الإيرانية المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي بعد سقوط الشاه حليف واشنطن وطرحت شعارات معادية لواشنطن باعتبارها الشيطان الأكبر في العالم، وضرورة إبعاد نفوذها عن الخليج.

أطوار الثورة الإيرانية, مرت قيام الثورة الإيرانية بعدة أطوار:

الطور الأول للثورة:

امتد هذا الطور من أيلول عام 1977م، وقد اتسم بزيادة مفاجئة في عدد الخطابات المفتوحة التي وقعتها شخصيات مشهورة وزعماء سابقون ومجموعات

مهنية وتشكيلات سياسية حديثة الميلاد، وكانت جميع هذه الخطابات موجهـة إلـى الحكومة للاحتجاج على العديد من مظاهر الظروف السائدة في البلاد، وقد اشـتملت هذه الخطابات على مطالبات بحقوق ديموقراطية معينة من النظام، كما كانت هنـاك خطابات تقدم النصائح وتقترح برامج سياسية حول كيفية تغير إو إصلاح النظـام، ولم يحاول نظام شاه في البداية التنكيل بأصحاب هذه الخطابات كعادتـه، وحـاول لفترة أن يتجاهلها أملاً في أن تمضي دون أن تخلف أثراً .

الطور الثاني:

بدأ هذا الطور بظهور ذلك الهجوم المرير الذي نشرته صـحيفة "اطلاعـات" الحكومية ضد الإمام الخميني في يناير عـام 1978م. وقـد نقـل هـذا الهجـوم الاستفزازي بالاحتجاجات الجماهيرية إلى "قم" أهم المدن الدينية في إيران، ودخلـت المدينة في اضراب عام لمدة ثلاثة أيام، وانفجرت المظاهرات الضخمة التي رافقتها الاحتجاجات والخطب الحماسية من جانب "آيات ا " وانطوت جميعاً علـى هجـوم مرير على النظام، واستدعى النظام الجيش في آخر الأمر لسحق المظاهرات وفـتح الجيش النيران على المظاهرين مما أسفر عن مصرع مئات الأشخاص علـى أقـل تقدير، لقد أثبتت مذبحة "قم" أن النظام يريد التصفية فحسب، فكل الملابسات كانـت تبين أن المظاهرات السليمة لم يكن لها من هدف إلا الوقوف فـي صـف آيـة ا الخميني والاحتجاج على الإهانة التي وجهت إليه، وكان في وسع النظام لو أنه كان يريد للعاصفة أن تمر أن يبدي بعض التراجع أو يحمل الصحيفة مسؤولية ما حدث.

وفي أعقاب هذه المجزرة، دعا الزعماء الدينيون إلى إعلان يوم 18 فبرايـر، وهو اليوم الأربعون بعد مجزرة "قم" كيوم للحداد القومي، وتكررت بعد ذلـك دورة الأربعين الشهيرة من الاحتجاجات الجماهيرية. وكذلك مظاهرات الـشوارع التـي ضمت قطاعاً عريضاً من المجموعات الاجتماعية، وكانت الطبيعة الـسياسية لتلـك الاحتجاجات شاملة وشديدة الوضوح عما كانت عليه.(السيد،1985، ص127)

الطور الثالث للثورة:

لجأ الشاه إلى إجراء بعض التعديلات اليائسة، فعين الجنرال غلام أزهـاري رئيساً للوزراء خلفاً لشريف إمامي، وقد حاول الشاه إقناع كـريم سـنجابي زعـيم

الجبهة الوطنية بقبول رئاسة الحكومة ولكنه رفض، وقد تمكن الشاه من إقناع أحـد المعارضين "شهبور بختيار" بتولي رئاسة الحكومة، وقد اشترط "بختيـار" شـرطين لقبول رئاسة الوزراء، أولهما مغادرة الشاه البلاد لفترة معينة تهدأ فيها الأوضـاع، ومنحه صلاحيات استثنائية لإجراء بعض الإصلاحات التي يطالب بها المعارضون، وقد قبل الشاه الشرطين لمنح بختيار الفرصة لكسر حدة الثورة وحفظ العرش للأسرة البهلوية.(السيد، 1985، ص134-135)

الطور الرابع للثورة :

غادر الشاه إيران مع زوجته في 16 يناير عـام 1979م، وتـشكل مجلـس وصاية على العرش برئاسة جلال طهراني حتى عودة الشاه، وأقدم شهبور بختيـار على عدة خطوات، فحل جهاز السافاك (مخابرات النظام)، إذ وافق مجلس الـشيوخ الإيراني نهائياً في 6 فبراير على قانون إلغاء جهاز السافاك، وعلى قانون محاكمـة الوزراء والموظفين المتهمين بالرشوة والفساد، كما أطلق سراح عدد من المسجونين السياسيين، إلا أن الخميني ظل على إصراره في رفض حكومة بختيار لأنها تشكلت بأمر من الشاه وهو نفسه ليس الحاكم الشرعي للبلاد، وأمر الخميني بختيـار بـأن يستقيل فوراً إذا أراد المحافظة على سمعته وكرامته، وهكذا لم يؤد خروج الشاه من البلاد ولا إصلاحات شهبور بختيار إلى خمود الثورة، بل على العكـس اسـتمرت المظاهرات ووقع المزيد من الصدام بين الجيش والشعب وسقط المزيد من الضحايا، وأخذ التمرد بين عناصر الجيش يزداد. وهكذا بدأ يظهر بوضوح تفسخ النظام، وبدا البنيان المتهالك آيل للسقوط .(الخولي، 1986)

وفي يناير 1979م أعلن الخميني أنه سيعود إلى أرض الوطن لتشكيل سلطة شرعية تنهي حكم الأسرة البهلوية وتستلم السلطة وتقيم نظاماً إسلامياً، وفـي الأول من فبراير، عاد الخميني إلى طهران واستقبله أكثر من مليوني شخص فـي مطـار مهراباد.

وبمجرد وصول الخميني، أعلن إنه لا يزال مصمماً على اعتبـار الحكومـة القائمة غير شرعية، وأنه سيعمل على تشكل حكومة إسـلامية جديـدة، وأعلـن أن مهدي بازرجان هو رئيس الحكومة الجديدة ، واستولى الثوار على مبنـي الإذاعـة

والثكنات والقواعد العسكرية والمباني الحكومية، وأصبحت طهران في قبضة الثورة، وانتقل رئيس الوزراء بازرجان إلى المقر الرسمي للحكومة، وهكذا، انتهى حكم الأسرة البهلوية لإيران. (السيد، 1985، ص364)

ويمكن أن يقال أن هذه الثورة من جملة تكونيها هو بسبب مساعدة الغرب على الإطاحة بحكومة مصدق المنتخبة من الشعب حيث أن مصدق قد أمم أنتاج البترول في بلاده وكذلك أن الغرب هو الذي أتى بشاه إيران إلى السلطة.

تصدير الثورة:

إن السعودية قد بعثت بخطاب تهنئة بقيام جمهورية إيران الإسلامية وتشكيل الحكومة الإيرانية برئاسة مهدي بازرجان. لكن اتجاه إيران إلى التطرف واستفزاز الدول العربية المجاورة لها، في الخليج دفع إلا تلاشي مشاعر التفاؤل بالوضع الجديد الإيراني من قبل السعودية.(علي محمد،1986، ص91)

وفي الحديث عن السياسية الخارجية السعودية تجاه إيران في مرحلة الثمانينات نجد أنها انبثقت من منطلق أن إيران تشكل خطراً على المنطقة بسبب سعيها لتصدير الثورة إلى الدول المجاورة لها وأثناء الحرب العراقية الإيرانية أعلنت إيران استعدادها لفتح جبهة ضد دول الخليج وذلك لمساندتهم العراق. كما استخدمت كافة الوسائل لتصدير ثورتها ومنها الوسائل العسكرية كما في الحرب مع العراق والتي أفتقدت لثمان سنوات أو وسائل اقتصادية كما في الدعم المقدم لحزب ا والحوثيين.(العلي، 1998، ص26)

ومما ساعد في تصاعد الأزمات الأمنية بين السعودية وإيران تكرار تصريحات الخميني بأن النظام السعودي الملكي يتعارض مع المعتقدات الإسلامية ودعوته المتكررة لضرورة أن تقوم الدول الإسلامية الإشراف على الأماكن المقدسة في مكة والمدينة، إزاء هذه التطورات قامت السعودية في 26 ديسمبر 1981م بتسوية النزاع الحدودي بينها وبين العراق.

ولم يقتصر التهديد الأمني الإيراني في فترات التوتر على خلق الاضطرابات في مواسم الحج والتصريحات الثورية ضد النظام السعودي فقط، بل وقعت بعض

المواجهات العسكرية المتقطعة في الخليج تمثلت في هجمات بعض الزوارق السريعة الإيرانية على ناقلات البترول السعودية والكويتية.

وفي عام 1984م اخترقت طائرة إيرانية الأجواء السعودية في نوع من التحرش فقامت طائرات سلاح الجو السعودي بإسقاطها.(السلمي، 2000، ص111)

وقامت السعودية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران عام 1988م، حتى عام 1990م، رغم ما جرت فيه العلاقات خلال ذلك العقد من تذبذب وبالذات في منتصف الثمانينات عندما اشتدت وتيرة الحرب الإيرانية العراقية بصورة انعكست سلباً على الأمن الخليجي.

إن تصدير الثورة الإيرانية يقف على فهم التوجهات الفكرية للقيادة الإيرانية (آية ا الخميني) حيث ينظر إلى الأنظمة الملكية الدستورية نظرة رفض وشك في إمكانية أن تحقق الوحدة الإسلامية، أو الحكومة الإسلامية العالمية، وبهذا الصدد فإن فكر الخميني بتحديد شكل النظام الإيراني التي حدد بالتالي ممارسته السياسية، فاعتبار النظام الجمهوري هو الأصلح لتطبيق المثاليات الإسلامية، وهذا فرض توتراً على علاقات إيران والأنظمة الملكية.(الأعظمي، 1992م، ص157)

حيث خاص الخميني إلى أن الإسلام يعارض فكرة الملكية من الأساس، وإن أي فرد يدرس الطريقة التي أسس بها الرسول (صلى ا عليه وسلم) حكومة الإسلام يتبين أن الإسلام يتخاص من الاستبداد، كذلك فإن أفكار تصدير الثورة كانت من خلال نصوص دستور عام 1979م، حيث شرع الخميني بوضع أسس نظام سياسي جديد، ومن خلال الدعوة إلى تشكيل الجمهورية الإسلامية، ووضع دستور إيران والذي حدد المسئولية الدينية لإيران تجاه كافة المسلمين، ودعمها المطلق لكافة المستضعفين، واعتبار المجتمع الإسلامي في إيران قدوة وأنموذجاً لكافة شعوب العالم.

شاركت جميع القوى والفصائل السياسية في ثورة شباط (فبراير) 1979، غير أن القيادة أصبحت بيد رجال الدين لأسباب تاريخية واجتماعية. أهمها: حرية نشاط رجال الدين في عهد الشاه، حيث كانوا يشكلون شبه تنظيم ديني سياسي منتشر في

كل أنحاء إيران، فيما كانت الأحزاب والقـوى الـسياسية الأخـرى مـن يـسارية وماركسية ووطنية وقومية تتعرض للقمع.

وفي الواقع إن كثيراً من المراقبين كانوا ينظرون إلى الثورة الإيرانية على أنها جرس إنذار للتوجه الإسلامي الثوري، وعلى أية حال كان دور إيران كحافز للثورة الإسلامية أقل ملاءمة للتطبيق في منطقة الخليج منه في أية منطقة أخرى، فلم يكـن هناك قبول بين غالبية سكان دول الخليج السنية للطموحات الفارسية التوسعية للنظام الإيراني الجديد، ولا لقيادته الدينية الشيعية وتعاليمها الإسلامية الثورية، وربما تكون المجتمعات الشيعية في دول مجلس التعاون الخليجي وهي – أقليات في كافـة دول الخليج باستثناء البحرين – قد اقترنت في البداية إلى حد ما بالثورة الإيرانية، وكـان هناك قلق أساسي في كل من منطقة الخليج والغـرب إزاء الاضـطراب الـسياسي الشيعي الكبير الحجم الذي تم بتلاعب من طهران والذي تزايد مع أحـداث الـشغب التي قام بها الشيعة في السعودية عام 1980م والمحاولة الإنقلابية في دولة البحرين عام 1981م بدعم من إيران، ورغم هذا الدعم الإيرانـي لجماعـات الـشيعة فـي السعودية والبحرين وأماكن أخرى، إلا أنها لم تكن قادرة علـى تـصدير تعاليمهـا الثورية الإسلامية بصورة فعالة إلى الجانب العربي من الخلـيج.(ربيـع ومقلـد، 1994)

أخذت السعودية عقب نجاح الثورة الإسلامية في إيران تتابع باهتمام وتحلـل اتجاهاتها، واتخذت إيران موقفها الخاص بالسعي إلى تغيير الوضع القائم من خلال سياسات تصدير الثورة لدول المنطقة ومنها السعودية، من ناحية أخرى سيطر فـي إيران خلال تلك الفترة نزاع بين الجناح الإسلامي المتشدد والجناح الثوري الليبرالي (الحكومة المؤقتة) وساد الاعتقاد بأنه في حالة نجاح الليبراليين ستخف حدة سياسـة تصدير الثورة الأصولية وعلى هذا الأساس اتبعت السعودية سياسة الصبر والتروي حتى تتضح هوية السلطة في إيران

أن مسألة تصدير الثورة كانت مقلقة لحكام الخليج وخاصة وأن نجاح الثـورة الإيرانية قد أحيا التوجه الإسلامي لدى معظم شعوب منطقة الخليج وأصـبح هنـاك تياراً إسلامياً متنامياً في المنطقة، ولكن اختلاف المذاهب بـين الثـورة الإيرانيـة

وشعوب دول الخليج العربي هو الذي حد من الالتقاء، حيث أن معظم شعوب الخليج سنية المذهب بينما أن أغلب الشعب الإيراني يدين بالمذهب الشيعي ومـع ذلـك لا يمكن إنكار أن الثورة الإيرانية قد أثرت بشكل ما على شـعوب المنطقـة وأحيـت التوجه الإسلامي في المنطقة.

الأوضاع الداخلية في إيران وأثرها على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية مع دول المنطقة العربية.

الثورة الإيرانية الإسلامية في إيران، هي ثورة حدثت عـام 1979 وحولـت إيران من نظام ملكي، تحت حكم الشاه محمد رضا بهلـوي، لتـصبح جمهوريـة إسلامية عن طريق الاستفتاء. آية ا أو الإمام، كما هو معروف في إيـران، روح ا الخميني يعد مؤسس "الجمهورية الإسلامية الإيرانية". وحاول العمل علـى مـد الثورة أو ما سمي تصدير الثورة إلى المناطق المجاورة، ويرى الـبعض أن قيـام الحرب العراقية الإيرانية كانت من نتائج تلك السياسة، وكـذلك الحـرب الأهليـة الأفغانية. (خليفة، 2001)

جانب من مظاهرات الثورة بطهران يظهر أنها ثـورة فريـدة مـن نوعهـا باعتبارها مفاجأة على مسرح الأحداث الدولية، وذلك من حيث السرعة التي حـدث بها التغيير العميق، وكذلك الدور القيادي للدين فيه، كما أنه كان يعتقـد أن النظـام محمي كما يجب من قبل الجيش والأجهزة الأمنية التي أنفق النظام عليها ميزانيـات ضخمة، إضافة إلى انعدام الأسباب الاعتيادية المعروفة للثورة، كالأزمات الماليـة، أو الهزائم العسكرية، أو عصيان الفلاحين، أو التمرد العسكري.

كانت نتيجة ذلك الحدث نشوء جمهورية إسلامية بقيادة عالم دين منفي يبلغ من العمر ثمانين عاماً، مدعوماً من مظاهرات متقطعة لكن شعبية، كما تؤكد التقارير.

الثورة تنقسم إلى مرحلتين: المرحلة الأولى دامت تقريبا من منتـصف 1977 إلى منتصف 1979، وشهدت تحالفاً ما بين الليبراليين واليساريين والجماعات الدينية لإسقاط الشاه. المرحلة الثانية، غالباً ماتسمى "الثورة الخمينية"، شهدت بروز آية ا الخميني وتعزيز السلطة والقمع وتطهير زعماء الجماعات المعارضة للسلطة الدينية (بما فيها الثورة الثقافية الخمينية في الجامعات الإيرانية).

تضم التفسيرات المقدمة على نشوب تلك الثورة بعضاً من الإجـراءات التـي اتخذها الشاه، باعتبارها أسباباً ، إضافة إلى نجاحات وإخفاقات تعرضت لها مختلف القوى السياسية:

سياسة التغريب القوية التي انتهجها الشاه على الرغم من تعارضها مع الثقافـة الخمينية للشيعة، وعلاقاته الوطيدة مع إسرائيل واعتمـاده علـى القـوى الغربيـة (الولايات المتحدة)، إضافة إلى الإسراف والفساد والنخبوية (الحقيقية والمفترضـة) في سياسات الشاه وديوانه الملكي، وفشله في استقطاب المتعاطفين والأتبـاع مـن القيادات الدينية الشيعية لمقارعة الحملة الخمينية ضده (خليفة، 2001).

كان تركيز الحكومة على مراقبة وقمع مجاهدي حركة مجاهدي خلق وبـاقي أطياف المعارضة اليسارية الإيرانية، بينما راحت المعارضة الدينية الأكثر شـعبية تنتظم حتى قوضت تدريجياً نظام الشاه. انتهاك الدستور الإيراني الذي وضع سـنة 1906، بما في ذلك قمع المعارضة من خلال جهاز الأمن (الـسافاك)، ولـم تكـن المهادنة والظهور في موقف الضعف من مصلحته عندما لجأ إليها في الوقت الـذي كسبت فيه الثورة زخماً متزايداً.

لم يواكب البرنامج الاقتصادي الطموح عام 1974 الطموحات التـي أثارتهـا عائدات النفط، إضافة إلى تكريسه سياسة احتكار الحـزب الواحـد، وتزايـد حـدة التضخم، ثم انتشار الأسواق السوداء. وسوء تقدير سياسة التقشف التـي أغـضبت الباعة والناس. وسوء تقدير قوة المعارضة.

ساعدت سياسات الحكومة الأمريكية على تحويل الشاه بشكل جعله يبدو كما لو أنه "دمية" في يد أمريكا، علماً أن لهم في ذلك سجل حافل، فأمريكا هي التي تكفلـت بقلب حكومة محمد مصدق الديمقراطية والمعادية للغرب. وهي في الوقت نفسه التي دفعت الشاه جراء ضغوطها المستمرة ليقوم بإطلاق مشروع التغريب الذي كان من أسباب انطلاق الثورة، وأخيراً فقد تسبب الفشل الأمريكي في قراءة السطور الأولى لتلك الثورة.

في تشرين الأول سنة 1971 حلت ذكرى مرور 2500 عـام علـى إنـشاء الإمبراطورية الفارسية، وقد دعيت شخصيات أجنبية وعربيه للحفل الذي اسـتغرق

ثلاثة أيام مليئة بالتبذير المفرط، قدم فيها أكثر من طن من الكافيار، وجاب 200 طاه من فرنسا لإعداد الولائم. بلغت التكاليف الرسمية للحفل 40 مليون دولار، لكن تقديرات أخرى تشير إلى أن المبلغ تراوح ما بين 100 - 120 مليون دولار، في وقت رزحت فيه ولايات ومحافظات بلوشستان وسيستان وحتى فارس، وهي المناطق التي أجريت فيها الاحتفالات، تحت وطأة جفاف وقحط وفقر.

وفي أواخر سنة 1974 وبدل أن تعمل الطفرة النفطية على إنتاج "حضارة عظيمة" كما وعد الشاه، فقد دقت جرس التضخم والهدر و"الفجوة المتسارعة" بين الأغنياء والفقراء، والريف والمدينة. (خليفة، 2001)

بات القوميون الإيرانيون غاضبين من عشرات آلاف العمال الأجانب المهرة الذين جاؤوا إلى إيران لتشغيل المعدات العسكرية الأمريكية باهظة التكاليف، والتي لم تحظ بدعم أو قبول شعبي، والتي أنفق الشاه مئات الملايين من الدولارات.

في العام التالي أسس الشاه حزباً جديداً سماه "راستاخيز" (أي النهضة)، لم يكن "راستاخيز" الحزب الوحيد الذي يمكن للإيرانين الإنتساب إليه فحسب، بل كان لزاماً على كل إيراني بالغ أن ينتسب إليه، ويدفع رسومه. المحاولات التي بذلها هذا الحزب لاتخاذ موقف شعبي لصالح حملات "مكافحة الاستغلال" لم تكن ذات ضرر اقتصادي فحسب، لكنها أتت بنتائج سياسية عكسية أيضاً، فظهرت السوق السوداء عوض التضخم وتراجع النشاط التجاري، وغضب التجار وفرت رؤوس الأموال.

في سنة 1976، أثارت حكومة الشاه غضب "تقاة المسلمين" الإيرانيين بتغيير بداية السنة الإيرانية، من سنة الهجرة النبوية إلى سنة اعتلاء سايروس العرش الفارسي، إيران قفزت بين ليلة وضحاها من سنة 1395 للهجرة إلى سنة 2535 الملكية، وفي السنة نفسها أعلن الشاه التقشف الاقتصادي بهدف كبح التضخم والهدر، البطالة الناجمة عن ذلك أثرت سلباً على آلاف المهاجرين إلى المدن، وهم ضعاف وغير مؤهلين لأي حرفة أو صنعة. (هيكل، 1983)

في السنة الأولى للثورة كان هناك مركزان للسلطة: الحكومة الرسمية والمنظمات الثورية، رئيس الوزراء مهدي بازركان الذي عينه الخميني، عمل على إنشاء حكومة إصلاحية ديمقراطية، في حين عملت بشكل مستقل كل من المجلس

الثوري المكون من الخميني وأتباعه من رجال الدين، والحرس الثوري، والمحكمة الثورية، والخلايا الثورية المحلية التي تحولت إلى لجان محلية. وفي حين راح رئيس الحكومة (المؤقتة) بازرخان يطمئن الطبقة الوسطى، بات من الواضح أن سلطة اتخاذ القرارات النهائية هو في الهيئات الثورية وفي المجلس الثوري على وجه الخصوص، وفيما بعد الحزب الثوري الإسلامي. ازداد التوتر بين السلطتين بدون شك، رغم أن كلتيهما وضعت وأقرت من قبل الخميني.

في يونيو، أعلنت حركة الحرية مشروع الدستور، وأشارت إلى إيران باعتبارها جمهورية خمينية، يتضمن مجلس صيانة يتمتع بحق نقض التشريعات المتعارضة مع الإسلام، لكن دون وصي فقيه حاكم، أرسل الدستور إلى "مجلس الخبراء" المنتخب حديثاً ليعرض أمام أعضاءه الذين حاز حلفاء الخميني على الغالبية بينهم، رغم أن الخميني كان قد أعلن بأن الدستور "صحيح" إلا أنه هو والمجلس أعلنوا رفضهم له، وصرح الخميني بأن الحكومة الجديدة يجب أن تكون قائمة "بنسبة 100 ٪ على المذهب الشيعي".

في تشرين الأول 1979 استقبلت الولايات المتحدة الشاه لعلاج السرطان، كانت هناك ضجه كبرى في إيران من جماعة الخميني والجماعات اليسارية تطالب الشاه بالعودة إلى إيران للمحاكمة والإعدام. شباب من أنصار الإمام الخميني اقتحموا السفارة الأمريكية واحتجزوا عشرات الرهائن داخلها في ما أصبح يعرف باسم أزمة الرهائن في إيران. في أمريكا أنصار الشاه لاحظوا أن كارتر لم يقم بما يكفي لدعم الشاه مما تسبب بتحول إيران من حليف إلى عدو ومن ثم وقوع أزمة الرهائن. اعتبر البعض أن دعم الخميني لعملية احتجاز الرهائن كانت مناورة سياسية ذكية هدفها تقسيم مواقف المعارضة ضد الدستور الجديد الذين كان سيتم الاستفتاء حوله بعد شهر، الليبراليون المعارضون للحكم الديني عبروا عن رفضهم لحكم رجال الدين وكذلك لعملية احتجاز الرهائن، في حين أن المنظمات اليسارية وضعت خلافها مع الدستور الجديد جانباً وانضمت إلى الحماس المناهض للإمبريالية في مسعاها لاحتلال "عش الجواسيس" (شحادة وبشارة، 1999، ص15).

فشلت محاولات تسليم الشاه للمحاكمة وتوفي في مصر بعد أن منح حق اللجوء فيها من قبل الرئيس المصري أنور السادات، قبل مرور سنة على احتجاز الرهائن، دون أن تؤدي وفاته إلى قطع فتيل الأزمة.

أزعجت الثورة الإيرانية كل زعماء العراق والكويت والسعودية ودول الخليج عموماً، فقد كان لظهور الراديكالية الشيعية وسيطرتها على حكومة دينية ودعوتهـا إلى إسقاط الأنظمة الملكية واستبدالها بجمهوريات إسلامية كـل ذلـك كـان أشـبه بالكابوس بالنسبة للعرب السنة في الجوار الشيعي، فهناك أقليات شيعية في كل تلـك البلاد. وضعت الجمهورية الخمينية نفسها على أنها منارة للثورة تحت شعار "لاشرق ولاغرب" (أي لانتبع نموذج الاتحـاد الـسوفييتي ولانمـوذج الغـرب الأمريكـي الأوروبي).

قدمو زعماء الثورة في إيران، وطلبوا الدعم لقضايا الشعوب الإسلامية وغير الإسلامية، كمنظمة التحرير الفلسطينية، كوبا، الكفاح ضد العنصرية فـي جنـوب أفريقيا، ودعت إلى الثورة لتغيير الظلم الاجتماعي والملكيـات والتـأثير الغربـي، والفساد في الشرق الأوسط وباقي أنحاء العالم. في هذه الظروف غزا العراق إيران في محاولة للاستحواذ على المناطق ذات الأغلبية العربية والغنية بالنفط في الأهواز والقضاء على الثورة في مهدها، وهكذا بدأت حرب السنوات الثمان بـين العـراق وإيران، واحدة من أكثر الحروب دموية وتدميراً في القرن العشرين.

يتفق معظم المراقبين على أن للثورة الإيرانية تراث مختلط.دولياً ينظـر إلـى الثورة الإيرانية على أنها المسؤولة عن بدء حقبة الأصولية الخمينية، من حزب ا إلى تنظيم القاعدة إلى الجماعات الجهادية المتنوعة.

لقيت بعض أهداف الثورة العامة في إيران (خصوصاً القضاء على العلمانيـة والنفوذ الاميركي في الحكومة) نجاحات معقولة. في حين أن أهداف أخـرى (مثـل زيادة الحرية السياسية والمساواة الاقتصادية والإكتفاء الذاتي وتثقيـف الجمـاهير، والنزاهة والفعالية والكفاءة في إدارة الحكومة) لم تلاق مصيراً مشابهاً.

التذمر من الاستبداد والفساد الذي انتشر في عهد الشاه وحاشيته يوجـه الآن ضد "الملالي في إيران"، الخوف من البوليس السري السافاك حل محله الخوف مـن

الحرس الثوري، على الرغم من بروز درجة من التمثيل الحكـومي والانتخابـات الديمقراطية في مرحلة ما بعد الثورة من حيث الهيكل السياسي، لكن البعض يتحدث عن انتهاكات لحقوق الإنسان في النظام الديني تزيد عما كان يحـصل فـي عهـد الملكية. التعذيب والسجن للمخالفين، وقتل كبار النقاد أمر شائع، بالإضافة على سوء وضع المرأة، واضطهاد الأقليات، وخاصة أتباع المذهب البهائي، الذي أعلـن أنـه بدعة. تم إعدام أكثر من 200 من أعضاء الطائفه البهائية وسجن آخرون في حـين حرم الآلاف من فرص العمل، والمعاشات التقاعدية، والأعمال، وفرص التعليم.

بدأت علاقات السياسة الخارجية الإيرانية بـالتغير بعـد الثـورة الإسـلامية الإيرانية سنة 1979 ميلادية والتي عبر دول الخليج العربي بالقلق حيال مـا بعـد الثورة، باستثناء الإمارات التي كانت تبدي إرتياحاً حول قـضية احـتلال الجـزر الإماراتية الثلاث، إلا أن سياسة الثورة الإسلامية مشت على خطى البلاط الملكـي الإيراني باعتبارها جزيرة إيرانية خالصة. (شتا، 1979).

بعد أن أستولى الخميني على الحكم بإيران أرتكبـت معظـم جرائمهـا ضـد الساميين اليهود وقتل العرب واضطهاد أهل السنة وحرمانهم من وظـائفهم، وفـي الخارج كان علي الخميني يقوم بتصدير الثورة والأفكار الشيعية إلى الدول العربيـة بغية إخضاعها لإيران وإحياءاً لذكرى مجد الإمبراطورية الفارسية باسم الإسلام.

بدأت الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980 بعد ان أعلـن الـرئيس العراقـي السابق صدام حسين الغاء معاهدة الجزائر بين البلدين وشن الحرب على إيران فـي سبتمبر 1980 الجزر الإماراتية الثلاث : وهي طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى أستولى عليها الحكم الإيراني سنة 1971م بموجب اتفـاق مـع البريطـانيين قبـل أنسحابهم من المنطقة.

كانت العلاقات المصرية الإيرانية أيام الشاه محمد رضا بهلوي علاقة كاملـة وممتازة، وأعترف الرئيس الراحل أنور السادات إيـران بأنهـا كانـت تعتـرف بإسرائيل، وأن حرباً مع إسرائيل قد ولت، وأستمرت حتى عام 1979 م، وتراقـب مصر بحذر وخوف من التغيير التي صارت في طهران، واستقبلت مـصر الـشاه محمد رضا بهلوي بعد رفضت إستضافة أمريكا خوفاً على مصالحه، وما أن مصر

أعلنت معاهدة سلام مع إسرائيل في مارس 1979، حيث أعلن النظام الايراني قطع العلاقات مع القاهرة... بسبب خيانة السادات. (هوليداي, 2001).

وبعد أن قتل الرئيس الراحل أنور السادات في أكتوبر 1981م، أطلق النظـام الإيراني شارع اسم قاتله خالد أحمد الإسلامبولي على أحد شوارع طهران، وطالبت السلطات المصرية النظام الإيراني بإزالة هذا الاسم الذي قتل فيه الرئيس الراحـل أنور السادات، حتى سمي شارع محمد رضا بهلوي في أحد شوارع القاهرة تخليـداً لذكرى رحيل الشاه محمد رضا بهلوي في تاريخ الشرق الأوسط الحديث.

تمتد جذور الأهداف الواسعة للجمهورية الإسـلامية الإيرانيـة فـي التـراث السياسي والثقافي للثورة الإسلامية (1979)، الثقافة التي أدت إلى انتـصار الثـورة وتحولت إلى مبادئ وهيكليات يمكن استنباط أهداف السياسة الخارجية منها، ونظراً إلى الدستور والأداء الإيراني فإنه يمكن تقـسيم الأهـداف العريـضة إلـى ثلاثـة أقسام:(القلم، 2002، ص 112)

1- النمو والتوسعة الاقتصادية، والحفاظ على وحدة الأراضي والسيادة القومية.
2- الدفاع عن المسلمين والثورات التحررية ومعارضة إسرائيل والغرب وخاصة أمريكا.
3- إقامة مجتمع إسلامي قائم على أسس شيعية.

الفصل الثالث
العلاقات الإيرانية العربية

تمهيد:

تحظى إيران بموقع جغرافي استراتيجي، إذ أنها تمثل حلقة الوصل بين الشرق والغرب وبمثابة ممر طبيعي للتجارة العالمية، وقد ساعد ذلك في إتاحة الفرصة أمامها للاتصال بمختلف الدول كطريق حيوي في الاستيراد والتصدير بين الشرق والغرب، لكن هذه القيمة سرعان ما تضاءلت ولاسيما بعد افتتاح قناة السويس عام (1869)، مما دفع إيران بالخليج العربي الذي يتمتع بأهمية اقتصادية وإستراتيجية تتزايد يوماً بعد يوم في خريطة الاهتمامات الدولية.

ارتبط تاريخ إيران السياسي والاقتصادي ارتباطاً قوياً بموقعها الجغرافي وتبلغ مساحتها (1648000) كم2 (هوليداي، 1985، ص 22). وتأتي أهمية الموقع من إطلالته وإشرافه على مضيق هرمز وسيطرته على بعض الجزر الموجودة فيه (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى) التي تقع على بوابة مضيق هرمز الذي يعد من أهم المعابر المائية عالمياً بسب تحكمه بحركة الملاحة لتصدير النفط من منطقة الخليج العربي التي تعد أكبر احتياطي للنفط في العالم وذلك مما زاد من أهمية إيران الاستراتيجية، لأن القوة التي تشرف وتسيطر على هذا المضيق تستطيع أن تتحكم بوسائل النقل البحري الداخلة والخارجة من الخليج العربي (علي، 1986، ص 13).

3-1 جذور وتطور العلاقات الإيرانية العربية حتى عام 1979:

بدأت الخلافات الإيرانية- العربية الحديثة، قد بدأت مع نهاية الصراع الصفوي-العثماني، ثم القاجاري-العثماني. ورغم أن المعركة العسكرية حسمت لصالح العثمانيين بعد أن خسرت إيران المعركة في "جالديران" عام 1514، فإن الصراع الثقافي الإيراني- التركي، والتنافس المذهبي السني- الشيعي، استمرا في العراق بالذات حتى زوال الدولة العثمانية مع نهاية الحرب العالمية الأولى. ورغم كل التهم الموجهة للدولة العثمانية والأتراك، فإن العثمانيين كانوا في الواقع يحاربون

على الجبهة الشيعية والسنية معاً، وبخاصة في القرن التاسع عشر، عندما قاموا بتصفية الحركة الوهابية والدولة السعودية الأولى، كان العراق على الدوام بؤرة الصراع الرئيسية لأسباب مختلفة، وقد أدى اعتماد العثمانيين بسبب صراعهم مع إيران الشيعية، إلى زيادة الاعتماد على السنة في العراق، وتحاشي تجنيد الشيعة، أو إشراكهم في شؤون الحكم. فكانت هذه السياسة من أسباب الانقسامات الطائفية، وتكريس الخلاف (حيدر، 2010).

بدأت المرحلة الثانية من العلاقات العربية- الإيرانية باستلام رضا شاه حكم إيران عام 1926، والملك فيصل الأول حكم العراق عام 1921، والملك عبدالعزيز آل سعود حكم المملكة العربية السعودية عام 1932. أما تركيا العثمانية فقد ألغيت فيها الخلافة عام 1924 وخرجت رسمياً من صراعات المنطقة، وبخاصة منطقة الخليج العربي، بعد قرون طويلة من الوجود والتأثير في العراق والإحساء والحجاز (حيدر، 2010).

شهدت هذه المرحلة، بين الحربين العالميتين، تجارب العرب والإيرانيين والأتراك في بناء الدولة الحديثة المستقلة. وفي كل هذه الدول، وبخاصة العراق وإيران اشتد التعصب القومي، الذي تم على حساب الأقليات القومية والمذهبية في البلدين مهما كان حجم هذه "الأقليات"، كالشيعة في العراق مثلاً.

حاولت إيران "رضا شاه" أن تستنسخ تجربة مصطفى كمال أتاتورك في مجال تغيير الأبجدية العربية وتحرير المرأة وتخليص الثقافة الإيرانية من المؤثرات العربية والإسلامية. ولكن قوة ونفوذ رجال الدين الشيعة واستقلالهم المادي، أجهضت جوانب عديدة من محاولات رضا شاه. بل حرصت المرجعية الشيعية لسنوات طويلة قبل وصول الملك إلى العرش في طهران، أن تقيم في النجف الأشرف وسامراء بالعراق، كي تكون بمنجى عن نفوذ ملوك إيران.

كانت السلفية الوهابية من جانب ثانٍ شديدة التأثير على الحياة الدينية في دول الخليج، وبخاصة بالنسبة لشيعة العراق والإحساء، ولكن أتباع المذهب الشيعي كانوا لقرون عديدة، يرون أنفسهم في بيئة غير ودية تتهددهم مخاطر من كل نوع، ومنها مثلاً ما حدث في كربلاء عام 1801. ومع تنامي ملامح الدولة القومية، العربية في

العراق والفارسية في إيران، والإسلامية السلفية في السعودية، تضاعف شعور الشيعة بالعزلة والخطر. (حيدر، 2010)

ومع اختفاء مؤسسي إيران والسعودية والعراق بعد وفاة ملوكها، بدأت مرحلة ثالثة، خلال حكم محمد رضا شاه والرئيس جمال عبد الناصر ومن قبله الملك فاروق والملكان سعود وفيصل في المملكة العربية السعودية. وتميزت هذه المرحلة بمحاولة التقريب بين المذهبين الشيعي والسني، توجت في الأزهر الشريف خلال فبراير 1958 بصدور فتوى تجيز التعبد بموجب "المذهب الجعفري" الشيعي. ولكن المرحلة كانت كذلك شديدة التوتر على الصعيد السياسي، بعد اصطدام مصر الناصرية بإيران والسعودية على حد سواء. وهكذا ساد التوتر العلاقات العربية-العربية من جانب، والعلاقات العربية-الإيرانية من جانب ثان، والتهبت المشاعر القومية العربية وزادت الشكوك في كل ما يمت إلى إيران بصلة. وإذا كانت الصراعات والاختلافات الإيرانية-العربية السابقة محدودة الإطار بعض الشيء، فإن هذه المرحلة، ما بين 1952-1967، قد دخلت فيها الصحافة والإذاعة والتلفاز والراديو والمسجل والميكروفونات والمدرسة والبيت والمسجد والمظاهرات، وهكذا جرى إشراك جمهور واسع جداً في الشد والجذب.

إن العلاقات الإيرانية العربية في ظل الثورة الإسلامية، فقد كانت عدائية مع العراق التي دخلت معها في حرب استمرت ثماني سنوات من عام 1981 حتى عام 1988م، ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والبحرين، ومصر أيضاً التي دعمت العراق بالأسلحة التي تنتجها المصانع الحربية المصرية، بينما دعمت السعودية وأقطار الخليج العراق بالأموال لشراء الأسلحة تعمير ما خربته الحرب مع إيران.

وبالنسبة للعلاقات الإيرانية مع السعودية فقد تحسنت في عهد حكومة مهدي بازرجان المعتدل والذي أظهرت روح التعاون وحسن الجوار، الذي قطع العلاقات مع إسرائيل التي قامها الشاه منذ عام 1960، ومن أرسلت الحكومة السعودية رسالة تهنئة لحكومة مهدي بازرجان، وبرقية تهنئة بمناسبة الإعلان عن قيام الجمهورية الإسلامية في إيران. (عبدالحميد، 2006، ص209)

وقد نظرت حكومة طهران الإسلامية إلى قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظرة عداء لأنها اعتبرت قيام هذا المجلس حجر عثرة في طريق فرض هيمنتها على المنطقة العربية بأكملها، وسدا منيعاً أمام محاولات ثورة وسياسية الخمسيني في تصدير الثورة إلى أقطار المجلس والدول العربية، وما زالت حتى الآن تنظر إليهم بنظرة عدائية، حيث قامت إيران بجهود لإثارة الخلافات داخل دول مجلس التعاون الخليجي، وتبنت سياسات عدائية تهدف إلى زعزعة أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، ومحاولة لعب دور رئيسي في أمن واستقرار منطقة الخليج العربي (إدريس، 2005).

وبالنسبة لعلاقات إيران بكل من سوريا ولبنان، فإنها تتسم بروح المودة وعدم العداء، وذلك لأن الحكم في دمشق ينتسب إلى العلويين إحدى فرق الشيعة، ولذلك كانت سوريا أثناء الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) هي الدول العربية الأكثر تعاوناً وتأييداً لإيران ضد العراق، وما زالت العلاقات ودية جداً بين إيران وسوريا، أما لبنان فإن علاقات إيران معها ودية والتي تعمل في الجنوب اللبناني ضد إسرائيل.

وبالنسبة لعلاقات إيران مع مصر، فقد توترت وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين نظراً لعقد مصر اتفاقية كامب ديفيد وتأييد مصر قيام مجلس التعاون الخليجي، ودعم مصر للعراق بالأسلحة في حربه مع إيران، وإعلان مصر أن أمن الخليج وأقطاره العربية هو أمن لمصر، ومن هنا استمرت حملة إعلامية إيرانية ضد مصر، وقد بذلت محاولات عدة لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران، ولكن مصر طلبت أن تعلن إيران التخلي عن سياسة فرض الهيمنة الإيرانية على الأقطار العربية، وإعلانها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتنظر إيران إلى هذه المطالب المصرية والعربية على أنها تعني التخلي عن سياسة تصدير الثورة الإسلامية والتخلي عن ادعاءاتها على أجزاء من الخليج العربي، كما تطالب مصر إيران بالتخلي عن سياسة تدعيم الجماعات الإرهابية التي تسعى لزعزعة الأمن في مصر وفي غيرها من الأقطار العربية باسم الإسلام. (عبدالحميد، 2006، ص 210).

حاولت الولايات المتحدة طيلة فترة الثمانينيات لعب سياسة توازن القـوى أو "الاحتواء المزدوج" وبخاصة أثناء فترة الحرب العراقية الإيرانية التي انتهت عـام 1988، لكن الولايات المتحدة تخلت عن السياسة السابقة بعد الحرب الخليجية الثانية وإخراج الجيش العراقي من الكويت، وأجهضت دعوة ربط الأمن الإقليمي الخليجي بالأمن العربي عبر ما سمي بـ "إعلان دمشق" عام 1992م بين دول مجلس التعاون الخليجي الست وكل من مصر وسوريا بعد مشاركتهما في الحرب الخليجية الثانيـة، واستطاعت أن تعقد اتفاقيات ثنائية مع كل دولة من دول مجلس التعـاون الخليجـي على حدة فتحولت تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي الى ما يـسمى بـ ـ"مـستطيل التوتر" وهو مصطلح يشير إلى محاولات السيطرة والهيمنة عـل منطقـة الخلـيج العربي وإيران ودول الخليج والولايات المتحدة الأمريكيـة واسـتطاعت الولايـات المتحدة الأمريكية تقوية نفوذها في الخليج فأصبحت قوة إقليمية فاعلة في المنطقـة، إن جاز التعبير.

شهدت العلاقات الخليجية في الثمانينيات من القرن الماضي مزيداً من التفاعلات الصراعية بين إيران ومجلس التعاون وبين إيران والعراق وبين مجلس التعاون والعراق وبين العراق والولايات المتحدة، وبين الولايات المتحدة وإيران، ولكن هذه العلاقات تحولت من إطار علاقات التوتر الى صراعات الهيمنة على إقليم الشرق الأوسط بعد التطورات الدراماتيكية التي حدثت في الإقليم عقب تفجيرات نيويورك وواشنطن 11 سبتمبر 2001 والإعلان رسمياً وإعلامياً والبدء واقعياً بالحرب على الإرهاب وغزو أفغانستان والعراق واحتلاله واحتدام الصراعات في فلسطين ولبنان والسودان وحتى الصومال وبحسب الباحث الدكتور إدريس فإن هذا النمط الجديد من التفاعلات ساهم في زيادة تعقيد العلاقات العربية الإيرانية إذ أضحت العلاقة العربية الإيرانية بحالة من الصعوبة بمكان عزلها عن مجمل تفاعلات الصراع حول الهيمنة على إقليم الشرق الأوسط في ظل المشاريع الاستراتيجية للإدارة الأمريكية التي تهدف الى تأسيس هيمنة أمريكية كبرى وبخاصة في منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط وفي المنطقة العربية عموما لوجود ترابط في التفاعلات بين الخليج والعالم العربي بحيث أن تأثيرا في العلاقة العربية ينعكس على

العلاقة الخليجية والعكس صحيح أن أي تأثير في العلاقة الخليجية ينعكس على العالم العربي برمته.

إيران تسعى جاهدة لمنع وجود تهديد من العراق البازغ من جديد، لكن هـذا التهديد قد يظهر بعدد من الطرق والاحتمالات: حرب سنية شيعية، تأسيس الدولـة الكردية المستقلة في كردستان العراق، تأسـيس حكومـة رجـال الـدين الـشيعة المعارضين، تأسيس حكومة موحدة تملك تحالفا وثيقا مع الولايات المتحدة، ولأجـل أن تضمن إيران دورها في القدرة على التأثير بأية نتائج وتداعيات محتملـة قامـت بتأسيس علاقات بدرجات مختلفة مع كل فئة منشقة تقريبـا فـي العـراق لحـصر رهاناتها بشكل مؤثرن وتجدر الإشارة إلى أن المحافظين في إيران يتخوفون كثيـراً من بزوغ حكومة دينية قوية في العراق.

3-2 الإطار المفاهيمي والقيمي للعلاقات العربية الإيرانية:

استند الفكر القومي العربي في نظرتـه إلـى بلـدان الجـوار الإسـلامي، وخصوصاً إيران وتركيا، وإلى تصورات مركبة أبرزها أن الإقلـيم الممتـد مـن موريتانيا إلى الخليج تحكمه منظومة عربية تتسم بالتجانس اللغوي والثقافي والإثني، كما تتسم بأنماط من التفاعلات الكثيفة والإيجابية بين أعضائها، وبدا أن مكونات هذه الرابطة تجعلها "نظاماً إقليمياً عربياً" بكل ما ينطوي عليه مفهوم النظام الإقليمي من خصائص. (مطر وهلال، 1983، ص ص 17-21) من هنـا، صـارت الـدول المجاورة التي لا تنتمي إلى هذا النظام العربي تسمى بـ ـ"دول جـوار جغرافـي"، وبالتالي اعتبرت إيران وتركيا دول جوار جغرافي، مثلها مثل إسـرايل وأثيوبيـا. وترتب على هذا المفهوم القومي للنظام الإقليمي النظر إلى هذه الدول على أنها تمثل تهديداً للنظام الإقليمي العربي، سواء لناحية هويته أو أمنه القومي. (سـعيد، 1987، ص ص 42-45) ولعل هذه النظرة كان لها ما يبررها في التوجهات العامة للسياسة الخارجية لتركيا وإيران ، والتي كانت تصب في اتجاه معاد لحركة التحرر العربية، وخصوصاً لناحية الإستراتيجيات الغربية والتعاون مع إسرائيل ورفض سياسة عدم الانحياز.

وكان لهذه النظرة ما يبررها في آليات نظام الاستقطاب الدولي الثنائي التـي جعلت القوة العظمى التي كانت تهدد إيران (الاتحاد السوفياتي) هي القوة نفسها التي تساند العرب، وعلى خلاف ذلك، كانت القوة العظمى التي تؤيد إيـران (الولايـات المتحدة الأمريكية) هي نفسها القوة المعادية للقضايا العربية. قد يأخذ علـى الفكـر القومي العربي عدم تحديده آليات محددة للتعامل مـع دول الجـوار، مثـل إيـران وتركيا، وثوابت التقارب الديني والثقافي والجيوسياسـي بـين الـشعوب العربيـة والإيرانية والتركية، وبالتالي القصور في توظيف الرصيد المشترك لمصلحة بنـاء مؤسسات للتعاون الإقليمي، الأمر الذي أفسح في المجال لتعاظم التغلغل الأجنبي في المنطقة وتفشي ظاهرة الاستقطاب الإقليمي (سليم، 1994). وقد يذهب بعض آخـر إلى تحليل مختلف يربط أسباب العجز والقصور بالموقع الإسـتراتيجي والإسـلامي للبلدان العربية، وبالشروط الذاتية لهذه البلدان التي تمتلك إمكانات الوحـدة لتـصبح دولة كبرى، ولذلك يدعو هذا البعض إلى إدراك خصوصية التعامـل الاسـتعماري الغربي مع مثلث القوة الإقليمي، وخصوصاً القرار الإستراتيجي للدول الكبرى الذي يقضي بفرض التجزئة على هذه المنطقة (شفيق، 1979، ص158).

وعندما حصل التحول الإسلامي في إيران عام 1979، كانت أزمة القوميـة العربية على أشدها، بالنظر إلى الانشقاق الذي تسبب به اعتراف مـصر بإسـرائيل عقب اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، وإلى التساؤل عن مدى فاعلية معاهدة الـدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية. ورأت النخبة الإسلامية في إيران أن الظرف مناسب للعمل على تغيير السياسات العربية، ذلك أنه بدا لها أن للنهج السياسي الإيراني الجديد المعارض لإسرائيل وللهيمنة الأمريكية قابلية للتأثير في المنطقة العربية دينياً وسياسياً. وقد يكون أحد التغيرات الأيديولوجية التي أحدثتها الثورة الإسلامية في إيران هو اعتبارها أن مقاومة الاختراق الـصهيوني للمنطقـة ليست قضية تعني العرب فحسب، بل قضية إسلامية من الدرجة الأولى. (هويـدي، 1987، ص365). وحتى وقت قريب كانت المقاربة الإيرانية الإعلامية والتي تعلن عنها وتحاول من خلالها استثارة الرأي العام العربي للمنطقة العربية محكومة بفكرة "الجهاد على أرض فلسطين" واستمرار الصراع العربي – الإسرائيلي، وذلك علـى

الرغم من بروز أهمية المصالح القومية في الكثير من القرارات التي اتخذتها الحكومة الإسلامية في إيران في مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار مع العراق (القلم، 1993).

أن تطور العلاقات الإيرانية العربية في مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية في إيران، اصطدم بمعوقات فكرية إيرانية تتصل بالمغالاة في الرهان على مسألة الصحوة الإسلامية وعدم وجود قابلية لمقاربة علاقة الترابط بين العروبة والإسلام مقاربة موضوعية تأخذ في الاعتبار تجربة المجتمع والتاريخ العربي (شفيق، 1979، ص42-46) والمعوقات التي تتصل بالانقطاعات التي أصابت القيم السائدة في النظام العربي، والتي مثلت المناخ الثقافي والسياسي الذي تبلورت في إطاره السياسات العربية المختلفة في الخمسينيات والستينيات، وأبرز هذه الانقطاعات التحول في النظرة إلى إسرائيل والقبول بالاعتراف بالكيان الصهيوني، ولعل بداية هذا التحول تعود إلى قبول غالبية الدول العربية بقرار مجلس الأمن الرقم 242 الذي ينص على الاعتراف بحدود آمنة ومعترف بها لكل الدول في الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل (مطر وهلال، 1983، ص 195).

وقد دخل النظام العربي في الآونة الأخيرة مرحلة جديدة في المسار الطويل للصراع مع إسرائيل. وقد دخل هذه المرحلة وهو غير مستعد للخيارات والتحديات التي تطرحها، وغير مؤهل للتعامل معها (المشاط، 1994). وخلافاً للمراحل السابقة التي استنزفت الطاقات العربية، ولكنها شحذت المعنويات، تبدو المرحلة الراهنة كأنها مواجهة أخيرة تفرض على النظام العربي تسوية غير متوازنة وتستند إلى شروط تنتقص من شرعيته ومقومات استمراره، والشرط الأول هو أن تجري مفاوضات التسوية في ظل الرعاية الأمريكية بشكل ثنائي بين إسرائيل وكل من الدول والكيانات العربية المعنية بالتسوية، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، وأن تنتهي باتفاقات ثنائية يتضمن كل منها بنوداً تضمن تحصين العلاقة السلمية الجديدة أو ما يسمى "التطبيع" (الدوري، 2007، ص892).

والشرط الثاني تأمين الضمانات الكافية لتجاوز وضع إسرائيل طرفاً هامشياً خارج النظام العربي، فإسرائيل لن تتعامل بعد اليوم مع "نظام" في المنطقة إلا

إذاكانت عضواً أصيلاً في تفاعلاته، وفي هذه الحال سيكون نظام "الشرق الأوسط الجديد" الذي يقوم على الفرضية القائلة "إن السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب سيخلق بيئة ملائمة لإعادة تنظيم جذرية للمؤسسات الشرق أوسطية، وإن المصالحة والقبول العربي بإسرائيل كأمة تتمتع بحقوق ومسؤوليات متساوية، سيطلق نوعاً جديداً من التعاون (Shimon, 1993, P61). وإذا تعذر تنفيذ ذلك في الأجل القصير، فإن إسرائيل تضمن من طريق الاتفاقات الثنائية بناء "نظام" لتفاعلات ثنائية أو ثلاثية تكون هي أحد أطرافها، وتكون لتفاعلات هذه النظم الجزئية أفضلية من الناحية العملية على تفاعلات أطرافها العرب مع الأطراف العرب الآخرين غير المتفاعلين مع إسرائيل.

والشرط الثالث أن تجري محادثات التسويات الثنائية وتعقد الاتفاقات الناتجة منها في ظل التفوق الإسرائيلي كأمر واقع متمثل في الاحتلال العسكري والقدرة التفاوضية، بحيث تأتي الاتفاقات والالتزامات انعكاساً لأوضاع تتسم باختلال التوازن.

والشرط الرابع أن يجري تعديل في الفكر السياسي العربي والعقل الجماعي العربي من طريق الانفتاح الثقافي في الأقطار العربية على المفهوم الغربي للشرق الأوسط الذي ينفي الهوية العربية والإسلامية لهذه المنطقة، وإعادة صوغ التصورات العربية عن الصهيونية عقيدة وحركة سياسية، وإعادة صوغ الرؤية العربية لإسرائيل لتبرير شرعية وجودها في المنطقة.

وهكذا، يبلغ الضعف العربي، في ضوء الاتفاقات المنفردة الإسرائيلية – الفلسطينية والمعاهدة الأردنية – الإسرائيلية، حداً لم يسبق له مثيل، بعدما صار النظام العربي، في سياق تداعيات حرب الخليج الثانية، ساحة مفتوحة لدولة عظمى هي الولايات المتحدة تفعل فيها ما تشاء. وقد دفعت دول عربية كبرى إلى عزل نفسها، مؤكدة بذلك عجز النظام العربي عن وضعية إستراتيجية قومية واحدة (الكيلاني، 1994).

تتحصن إيران وراء الرفض المبدئي لتسوية النزاع العربي – الإسرائيلي عبر التفاوض من دون أن تظهر أن لديها رؤية إستراتيجية لما يدور في المنطقة،

وخصوصاً في مجال التعاون الإقليمي حيث ترتكز المقترحات الإسرائيلية وأخطرها تلك المتصلة بإنشاء بنية للأمن والتعاون في منطقة الـشرق الأوسـط. (الـدوري، 2007، ص896)

إن النظرة الدينية الإسلامية إلى مسألة فلسطين والقدس هي التي تفرض على الحكومة الإسلامية في إيران أن تنأى بنفسها عـن كـل الـسياسات أو الترتيبـات والخطط التي تعيد النظر في الحكم الشرعي المتعلق بأرض فلسطين والتعامل مـع إسرائيل كدولة غاصبة ومعتدية (شتا، 1979، ص ص 160-163).

إلا أن في مقاربة إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون حيال الـشرق الأوسط ما يدعو إلى الاعتقاد أن محاولة فك الاشتباك في الـشرق الأوسـط عبـر تسوية النزاع العربي –الإسرائيلي، والمتزامنة مع السباق المحموم لبعض وحـدات النظام العربي على التقرب من إسرائيل، تهدف إلى عزل الـدور الإيرانـي عـن السياسات العربية من حيث أنها تقاص علاقة الترابط الإسلامية بقـضية فلـسطين باعتباغرها "القضية الأولى" أو "القضية المركزيـة" للعـرب والمـسلمين (إنـديك، 1993)

كذلك يتصور دبلوماسيون غربيون أن اعتبارات الـسياسة الأمريكيـة فـي الشرق الأوسط التي فرضت توقيت "التسوية الشاملة" بعيد احتواء العراق في حرب الخليج الثانية للتفرغ لمواجهة "التهديد الإسلامي" المتمثـل فـي إيـران والـصحوة الإسلامية، هي نفسها الاعتبارات التي تحض الجمهورية الإسلامية على العمل على ضمان استمرار علاقة الارتباط بالمسألة الفلسطينية / الإسرائيلية عبر التشديد علـى مفهوم التضامن الإسلامي والتزام كفاح الحركات الإسـلامية العربيـة والفلـسطينية المعارضة للتسوية والتطبيع مع الدولة اليهودية (شفيق، 1992، ص 84 - 85).

إن انحسار نطاق التأثير داخل محيط الأفكار ارتبط بـالقيود التـي فرضـها النظام الدولي على إيران، ومع مرور الوقت والاتجاه نحو مزيد من البراجماتية بدأ يخف الصراع بين متطلبات المصلحة القومية والمصلحة الأيديولوجية.

لم يتحقق الفتور في العلاقات الإيرانية العربية والعداء في بعض الحالات إلا فى البدايات الأولى للثورة ثم بدأ التغيير بالتدريج مع تغير لهجـة خطـاب النظـام

الإيراني وخفوت حدته وتحوله لمزيد من البراجماتية على المستوى الخارجي ولـم يعد هذان المحوران يتحكمان في مسار العلاقات مع العرب. (عبدالحميـد، 2006، ص202 - 210)

بقبول قرار (598) القاضي بوقف إطلاق النار بين العراق وإيـران بـدأت مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العرب، فلم تعد الحرب محـوراً لرسم الأهداف الخارجية الإيرانية. وعملت إيران على تحسين صورتها الخارجيـة مع اهتمام واضح بالتسلح وعمليات إعادة البناء. وبدأ صوت البراجمـاتيين يعلـو و بدأت تتحسن العلاقات مع العالم العربي.

وفي سياق قضية الحركات الإسلامية التي طالما كانت عائقـاً أمـام وجـود علاقات عربية إيرانية لم تلعب إيران دوراً تكوينياً للحركات الإسلامية في الـوطن العربي، لكنها لعبت دوراً تحفيزياً ومعنويـاً إذا مـا اسـتثنينا دعمهـا للجماعـات الإسلامية، بذلك لم يتعد تأييد إيران للحركات الإسلامية في المنطقة نطـاق الـدعم المعنوي أو تقديم النموذج الرائد اذا ما استثنيا حركتي حماس وحـزب ا ، وهـذا النموذج اهتز بسبب ظروف إيران الداخلية ونجاح معظم الدول التـي توجـد بهـا جماعات إسلامية معارضة في تحجيم عملها.

إن النزعة التوسعية الإيرانية لا ترتبط بالعهد الصفوي وإنما بدأت حتى قبـل ظهور الديانة الإسلامية وتعود إلى الإمبراطورية الفارسية التي كانت تتوسع بـشكل دائم نحو المنطقة العربية وكان العراق هو سـاحة الـصراع مـع الإمبراطوريـة الفارسية، وهي نزعة مدفوعة بقوى وتيارات ومشاعر طائفية وقوميـة وجغرافيـة وسياسية. ولكن العالم تغير كثيراً، وأصبحت شؤون العالم تقرر من قبـل القطبيـة الواحدة المتمثل بالإدارة الأمريكية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. وكان على النزعـة التوسعية الإمبراطورية، ذات الطابع العسكري لإيران الصفوية والقاجارية والبهلوية والخمينية، أن تتأقلم مع العالم الجديد، تماماً كما تأقلمت معه دول المنطقة الأخـرى (نافع، 2008).

تراجعت تدريجياً الأداة العسكرية، وحلّت محلها أدوات أخرى، ولنشر النفوذ وتوسيع نطاق ما يرى أحياناً باعتباره دائرة المصالح الحيوية. وبالنظر إلى موازين

القوى الحالية في الإقليم، وإلى أهمية النفط البالغة للاقتصاد العالمي وقواه الكبـرى، يمكن أن تمثل إيران خطراً عسكرياً على جوارها، العربي وغير العربي، خاصةً في ظل سعيها لامتلاك سلاحاً نووياً. وتتركز أدوات إيران، وستبقى كـذلك إلـى أمـد طويل في العمق الطائفي وامتداداته في دول الإقليم، والدعم المالي والاقتصادي لهذه الامتدادات. ويبقى الأهم هو طبيعة النظام الذي يقود الـسياسة الإيرانيـة، وكيفيـة توظيف هذه الأدوات وتحديد طبيعة المصالح وأولوياتها ووسائل تحقيقها.

تبقى سياسة إيران الإقليمية محل عدم ارتيـاح علـى المـستويين الإقليمـي والدولي، بسبب مزجها الدائم بين حكم الدين (الطائفي) ولعبة السياسة مـن خـلال توفير غطاء سياسي لعناصرها في المنطقة. فطهران لا تخف رغبتها في أن يعترف المجتمع الدولي وسائر دول المنطقة بموقعها كقوة عظمـى إقليميـة، وذلـك بعـد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ، وعدم وضوح الدور التركي مع غياب دور عربي واضح في المنطقة (نافع، 2008).

أن عدداً من الأطراف الدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكيـة وبريطانيـا وفرنسا يتوجس خيفة من مشاريع إيران التوسعية، التي يرى البعض أنها تقوم على مزج خطير بين الدين والسياسة، ما يظهرها وكأنها توسع أجندتها الخارجية بإتقـان كبير يوازن بين التكتيك والإستراتيجيات. وبصرف النظر عن التحليلات المختلفـة لموقف الولايات المتحدة من الثورة في إيران، بين من يعتقد أن أمريكـا تـضررت بسقوط الشاه، أحد أقرب حلفائها في المنطقة، وبين من يرى أنها كانت قد تخلت عنه قبل فترة بسبب إدراكها لضعف نظامه، فمن المؤكد أن الحدث الأبرز الذي يرسـم معالم العلاقة بين طهران والولايات المتحدة، كان أزمة الـسفارة الأمريكيـة فـي طهران، وقد بدأت الأزمة في تشرين الثاني 1979، واستمرت حتى كانون الثـاني 1981، حيث احتجز عدد من الطلاب الإيرانيين (الحرس الثـوري الإيرانـي) 52 موظفاً أمريكياً كانوا ضمن طاقم سفارة واشنطن بطهران عشية الثورة لمـدة (44) يوماً، وتم الإفراج عنهم ضمن اتفاقية شملت تقديم ضمانات مالية وسياسية لإيـران، ولم تنته الأزمة إلا بتقديم ضمانات مالية وسياسية لإيران. ولا شك أن الحادثة علّمت الإيرانيين بأن الضغط وسيلة جيدة للحصول على لمطالب، وهو ما طبقوه في الفترة

اللاحقة، حيث شهدت الحرب الأهلية اللبنانية بين عـامي 1979 و1990 عمليـات خطف للأجانب، الذين فجر الإفراج عنهم فضيحة (إيران كونترا) في عام 1986م. والتي حصلت بموجبها طهران على أسلحة أمريكية عن طريق إسرائيل التي شحنتها لها عبر طرف ثالث، مع علمها بوجهتها، خلال الحرب العراقية الإيرانية. وهو مـا يؤكد تنوع الأساليب الإيرانية في تحقيق الأهداف السياسية مهما يكن الموقف المعلن من الطرف الآخر، وهو ما يشير على إنتهازية النظام الإيراني، وقبوله التعامل مـع جهات يصفها أنها معادية، وحتى تلك التي يصنفها على أنها شيطان أكبر، مما يؤكد وحدة المصالح والأهداف.

لتحديد الأطر العامة لتحركات السياسة الإيرانية، يقتضي العودة إلى مفهـوم تصدير الثورة الإسلامية، وهو مفهوم يقوم على أسس يراها النظام الإيراني متصلة بعناوين مثل وحدة الأمة الإسلامية، التي تدعي إيران بأنها تحرص خلال تعاطيهـا مع الملفات الإقليمية على إبراز تشددها على الوحدة بين لمسلمين من خـلال تبنـي القضية الفلسطينية وضرورة (إعادة الحقوق للشعب الفلسطيني)، وإشـهار معـاداة إسرائيل. ولكن في حقيقة الأمر أن هذه الخطوط هي مجرد غطاء للمشروع الإيراني الحقيقي المرتبط بطموحاتها القومية لمد مناطق نفوذها في مجمل الـدول العربيـة والإسلامية، ويرتكز على نشر الفكر الطائفي وتأسيس الأحزاب الموالية لإيران على غرار حزب ا في لبنان، وتسليحها في بعض الأحيان من جهـة، واللعـب علـى الورقة الفلسطينية من جهة أخرى، باعتبارها قضية قادرة علـى إكـساب طهـران مشروعية شعبية. وخاصةً أن طهران أزالت سفارة إسرائيل من أراضيها ودعمـت الفصائل الفلسطينية، بعد الإيرانية في عام 1979.

3-3 تطور العلاقات الإيرانية العربية بعد عام 1990:

أن العلاقات الإيرانية العربية لم تكن متداخلة ومتشابكة بمثل هذه الدرجة التي هي عليها الآن، مع مجمل التفاعلات الإقليمية لما يمكن تـسميته بـ ـ "مـستطيل صراعات الهيمنة " وهو مصطلح يشير إلى محاولة القوى الإقليمية والدولية الهيمنة والسيطرة على منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية، في النظام الإقليمي للـشرق

الأوسط وجدير بالإشارة الى أن العلاقات الإيرانية العربية كانت تأخـذ- اسـتنادا لمحددات أساسية - طابع العلاقات الثنائية الصراعية أو التعاونيـة، علـى اخـتلاف العلاقة القائمة الآن من مستطيل التوتر الى مستطيل صراعات الهيمنة .

هناك محطات هامة لعبت الدور البارز في تحديد ورسـم شـكل وطبيعـة العلاقات الإيرانية العربية، فمن جهة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/2001،وما يسمى بالحرب على الإرهاب،صنفت الولايات المتحدة الأمريكية إيـران وسـوريا ومعها أيضاً كل قوى المقاومة العربية والفلسطينية بما فيها حزب ا وحماس ضمن خانة محور الشر،ومارست كل أشكال وأنواع العقوبـات الاقتـصادية والتجاريـة والمالية والدبلوماسية والعزل والحصار بحقها.

ولكن فشل السياسة الخارجية الأمريكية بدء من أفغانستان ومروراً بـالعراق ولبنان وانتهاء بفلسطين، قاد الى عدد من التحـولات والتبـدلات الإقليميـة،فإيران وحلف المقاومة والممانعة والمعارضة العربية،بدء بالتقدم على حـساب تآكـل فـي شعبية وحضور التيار المعتدل، فإيران لم تتراجع عن قرارها بامتلاك التكنولوجيـا والسلاح النووي وغدت قوة إقليمية وسوريا لم تعزل ويسقط النظام،ودخول إيـران كلاعب قوي على ملعب المصالح الأمريكية، قاد إلى دفع أمريكا لإسـرائيل لكـي تخوض عنها ولأول مرة حرباً بالوكالة من أجل الدفاع عن هذه المصالح وخلق مـا يسمى بالشرق الأوسط الجديد، ولكن ثبت أن حزب ا ومعه حلفاءه إيران وسـوريا أجهضوا هذه الولادة، وهذا عكس نفسه على محور الاعتـدال العربـي الـذي زاد حضوره وشعبيته تآكلا، ناهيك عن مصادرة إيران وقوى إقليميـة أخـرى الـدور العربي والإقليمي لدول عربية كبرى مثل السعودية ومصر، هو الـذي دفـع بهـذه الدول لشن حملة على إيران وقوى المقاومة العربية والخطر الإيراني على ما يسمى بالأمن القومي العربي المفقود، وشنت الحملة تحت يافطة غطاء المذهبيـة ونـشر التشيع في الوطن العربي (عبيدات، 2009).

وبغض النظر فلكل دولة مـصالح وأهـداف وأطماع،والأطمـاع الإيرانيـة والأهداف في العراق واحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، بالإمكان حلها وتسويتها في إطار من التفاهم، فإيران تتخذ من الول العربية منفذاً لإختـراق المنطقـة ولكـسب

الشارع العربي من خلال مناصرتها لقضاياهم وفي مقدمتها قظية فلسطين علماً أن دورها الفعلي في قضية فلسطين لا يتناسب مع شعاراتها المعلنة في مواجهة أمريكا وإسرائيل، ومن المبالغة أن نساوي بين خطرها وأطماعها والخطر الأمريكي والغربي والإسرائيلي على المنطقة العربية، فإيران لم تزرع إسرائيل في قلب الوطن العربي، ولا تدعم هيمنتها وسيطرتها على المنطقة العربية، ومن هنا نجد أن شكل العلاقات الإيرانية العربية له علاقة بالتطورات والتغيرات الحاصلة إقليمياً ودولياً،وما يفرضه هو طبيعة هذه التطورات والتغيرات وليس الواقع العربي نفسه وخاصة المعتدل منه، فأي انفراج أمريكي- إيراني سيعكس نفسه على علاقة إيران مع معسكر الاعتدال العربي،على اعتبار أن هناك علاقة تحالف وثبات ما بين سوريا وإيران وحلفائهما،وأي تصعيد أيضاً سيعكس نفسه بالاتجاه المعاكس على هذه العلاقات (عبيدات، 2009).

أضحت إيران قوة إقليمية تلعب وتؤثر في أكثر من ساحة العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والخليج نفسه،وهي جارة لكل الدول العربية ويربطها الكثير من الوشائج والعلاقات والمصالح بالعالم العربي،وهي تحاول أن تتظاهر بأنها تقف في موقع متصادم مع المشاريع الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة،ولذلك يجب العمل على صوغ تحالفات وعلاقات معها بما يضمن مصالحها والمصالح العربية،وعلى العرب أن يعوا جيداً ما قاله "تشرشل" الزعيم البريطاني ومن بعده "كوندليزا رايس" وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة،بأن الغرب وأمريكا ليس لهم أصدقاء دائمين،بل لديهم مصالح دائمة،وعليهم أن يتصرفوا مع الغرب وأمريكا وفق هذه القاعدة،بدلاً من إضاعة الوقت في عمليات التحريض على تفتيت الموقف العربي.

نظرة إلى خارطة العلاقات التي حكمت طهران مع عواصم الجوار الجغرافي على مدى العقدين الأخيرين، تبين ان الصبغة الاساسية لهذه العلاقات كان التوتر وعدم الاستقرار حيث أن تمسك النظام السياسي الإيراني بنهج تصدير الثورة وإتخاذها مواقف سياسية عدائية يمكن أن يشكل طبيعة العلاقة الإيرانية العربية، وهو أمر مفهوم في بعض جوانبه، سواء بسبب الطموحات الثورية للايرانيين التي صاحبت اطاحة الامام الخميني وأنصاره بسلطة محمد رضا بهلوي امبراطور ايران

السابق وأحد مرتكزات السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، أو بسبب المخـاوف التي اثارها انتصار ثورة الخميني وسط مجموعة من البلدان التي تـشكل نقائـضا سياسية وايدلوجية ودينية ومذهبية تحيط بايران من كل الاتجاهات (كشك، 2007).

في العقدين الاخيرين حدثت تحولات ملموسة في خارطة علاقات طهران مع جيرانها، بل ان هذه التطورات أخرجت ملامح التغيير في علاقات ايران الى ما هو أبعد من دول الجوار الاقليمي المباشر، وصولاً الى الدائرة الاقليمية الاوسع، فحدثت تغييرات ايجابية في علاقات ايران مع مصر وبلدان المغـرب العربـي، وطـرأت تغيرات في علاقات ايران مع الهند وباكستان.

كانت العوامل الداخلية ذات أثر أكبر من العوامل الخارجية في هذه التغييرات ،فقد شهدت ايران تحولات سياسية مهمة بعد التوجه الى بناء نظام تختلط فيه القـيم الدينية والديمقراطية، نظام يتم بموجبه الوصول الى السلطتين التنفيذيـة والتمثيليـة عبر صناديق الانتخاب، وهو أمر فرض مبدأ التداول على السلطة وحرية الصحافة وتعددها، وتشكيل منابر وجماعات سياسية، تطـرح بـرامج وتوجهـات عقائديـة وسياسية متباينة، وهو الامر الذي يعبر عنه، الانقسام الكبير الظاهر في ايران بـين التيارين الاصلاحي والمحافظ، وكل واحد من هذين التيارين يضم طيفاً واسعاً مـن الاتجاهات والجماعات والشخصيات.

ولا ينفصل هذا التطور السياسي فـي ايـران عـن تطـورات الوضـعين الاقتصادي والاجتماعي، حيث فرضت سنوات حرب الخليج الاولـى بـين ايـران والعراق والحصار الاميركي المفروض على ايران، دوراً ملحوظاً في تردي الوضع الاقتصادي لكثير من الايرانيين ولاسيما الفئات الدنيا من المجتمع الايرانـي الـذي تسجل فيه النساء حضوراً مميزاً ويشكل الشباب القسم الاكثر حيوية وحضوراً فيـه، وبموجب هذه الظروف عجزت الدولة الايرانية عن تأمين فرص عمـل للوافـدين الجدد الى سوق العمل الايرانية والذين يصل عددهم سنوياً الـى مليـون شـخص (كشك، 2007).

فرضت الأحداث الايرانية الداخلية تأثيراتها المباشرة في تشكل سياسة ايران الاقليمية، بحيث تمت صياغة سياسة تعاون وتوافق ايراني مع المحـيط الاقليمـي،

وهي في الحد الادنى محاولة للتقليل من المشاكل والخلافات القائمة والمحتملة مع بلدان الجوار الاقليمي، ويمكن ملاحظة المستوى الاول في مستويات السياسة الخارجية من خلال نموذج سياسة التعاون الإقليمي الإيراني الصاعد مع سوريا ودول الخليج العربية وروسيا، حيث تسعى ايران الى تعزيز علاقاتها مع هذه الدول على قاعدة نظام تعاون سياسي أقتصادي اقليمي محتمل (كشك، 2007).

أما المستوى الثاني في سياسة ايران الاقليمية، فتمثله سياسة التوافق التي يجسدها بصورة عملية واقع علاقات ايران مع كل من تركيا والعراق حيث تشكل علاقات الاولى مع اسرائيل والولايات المتحدة دور المانع المباشر لنمو وتطوير علاقات تعاون تركية ايرانية، فيما تلعب (ترسبات الحرب) العراقية - الايرانية دورها في عدم تحقيق تقدم ملموس دائم في العلاقات بين طهران وبغداد.

المستوى الثالث في سياسة ايران الاقليمية، تجسده سياسة التقليل من المشاكل والخلافات، ولعل المثال الاوضح في هذا الموقف الايراني من السلطة الفلسطينية ومن السلطة الجديدة في افغانستان، والسلطة الفلسطينية في نظر الايرانيين كانت حتى وقت قريب نتيجة توافقات لا تتقاطع والسياسة الايرانية بل تتعارض معها.

إن السياسة الاقليمية الايرانية تقوم على الاحتياجات والمصالح، بل وفي بعض الاحيان سياسة براغماتية، لاتخلو في بعض الاحيان من تعارضات مع الايمانات الايديولوجية والشعارات السياسية المعلنة.

لقد ساهمت الحرب الأمريكية على الإرهاب في تعزيز مكانة إيران كدولة إقليمية ذات نفوذ قوي وذلك بعد الإطاحة بنظامين مجاورين يشكلان تهديداً أمنياً وثقافياً للجمهورية الإسلامية، وثم تبادل المنافع والمصالح من جراء القضاء على حكم طالبان في أفغانستان وأيضاً القضاء على النظام العراقي السابق بقيادة صدام حسين الا أن المشروع النووي الايراني بدأ يثير مخاوف للولايات المتحدة الأمريكية تزامنا مع تصريحات المسؤولين الإيرانيين بامتلاك أسلحة متطورة، ولم تقتصر المخاوف على الولايات المتحدة وحسب، وإنما امتدت الى الدول العربية وبخاصة الخليجية منها بسبب التجاور الجغرافي وحساسية الحالة الإيرانية وانعكاساتها الإقليمية المباشرة (كشف رئيس هيئة الطاقة الذرية غلام رضا آغا زادة أن طهران

خصبت اليورانيوم حتى درجة أربعة فاصل ثمانية في المئة لكنها لن تخصب الى ما فوق درجة الخمسين في المائة ليبقى مستوى التخصيب في النطاق المستخدم في محطات توليد الطاقة المدنية (محمود، 2008) وبالرغم من التصريحات المطمئنة للقادة الإيرانيين فإن الحقائق التي بدأت بالظهور للعيان تثير شبهة قوية نحو سعي إيران الى امتلاك السلاح النووي، فالمحققون الدوليون على علم بتسلم طهران وثائق مواد سرية في الفترة الواقعة بين 1984-1987 عندما أطلق عليها الغرب الشبكة النووية السرية لأبي القنبلة الباكستانية عبد القدير خان، إن إيران جادة في برنامجها النووي المعد لأغراض عسكرية فقد أعلنت إيران بنفسها عام 2003م أنها لا تتوقف عن تطوير برنامجها الخاص بالتسليم النووي وهذا ما دفع الولايات المتحدة إلى اتخاذ سياسة مشددة حيالها خصوصاً في عام 2005م.(محمود، 2008)

وأحدث تقرير صادر عن مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي في كانون الأول / ديسمبر 2007 يتنبأ أن إيران تكون قادرة تقنياً على إنتاج يورانيوم عالي التخصيب لصنع رأس نووي سيكون بين عامي 2012 – 2013. (international Institute for strategic studies, 2005)

يقوم النموذج الإيراني على اعتقاد راسخ ويفيد بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقدم على عمل عسكري بسبب أزمتها في العراق، بل على العكس حاولت إيران استخدام الأوضاع القائمة في العراق كورقة ضغط ومساومة مع أمريكا بشكل علني منذ وصول الملف النووي الايراني الى مجلس الأمن، عبر رسالة بأن أي شر يصيب إيران سينعكس على أمريكا في قلب الاستراتيجية الأمريكية، وأن الحل في العراق يمر من إيران (طالب، 2006).

وأيضاً على الرغم من الأسباب الكثيرة لدى حزب الإعلان شرارة الحرب كان الملف النووي الايراني، أحد هذه الأسباب، وكذلك إبراز قدرة إيران واختبار الأسلحة الإيرانية، لكن مع وصول الملف النووي الايراني لمجلس الأمن وصدور قرار بفرض عقوبات اقتصادية عليها، واستمرار إيران في تحدي الأمم المتحدة للمضي قدما في المشروع النووي ومع تصريحات المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل (الداعية الى أن إيران إن لم تعلق تخصيب اليورانيوم فإنها ستواجه العزلة الدولية)

ومع تخلي كوريا الشمالية عن برنامجها النووي بالاتفاق مع الأسرة الدولية فإن الحالة الإيرانية أضحت خطيرة قد تؤدي الى ضربات عسكرية أمريكية أو حرب أمريكية إيرانية تؤثر سلبا على المنطقة الخليجية خاصة والعالم العربي عامة ومن نافلة القول إن الملف النووي الايراني ليس لمصلحة الشعب الإيراني ولا لمصلحة شعوب المنطقة في الوقت الذي تغيب فيه التنمية والديموقراطية في إيران فإن النظام الايراني لن يفيده تكرار تجربة صدام حسين، إذ ستستغل القوى الخارجية كأمريكا هذا التوجه لتقضي على هذا الملف، والخاسر هو الشعب الايراني لأنه يدفع جوعه ثمنا لتطلعات ايران النووية وكذلك شعوب الخليج العربي وبالتالي شعوب المنطقة برمتها (محمود، 2008).

تشهد الحالة العراقية الراهنة حالة عنف يومي مخيف تهدد بنشوب حرب أهلية طاحنة تدمر كل مكونات الشعب العراقي المادية والمعنوية تنعكس على شعوب المنطقة بأكملها بما فيها الشعوب في إيران، و بدون علاقات فاعلة مقنعة بين واشنطن، طهران، بغداد فإن الاستقرار المستقبلي للنظام العراقي الجديد قد يكون موضع شك، إذ لا يخفى على أحد مدى تأثير إيران القوي على السياسات العراقية بسبب الجغرافيا والتاريخ كذلك بسبب الروابط الاقتصادية، العرقية والدينية وشبه العسكرية، وإن المدى الذي ستستخدم فيه إيران هذا التأثير لتؤثر سلبا في الأحداث في العراق سوف يكون في جزء كبير منه مصمما من قبل العلاقة المستقبلية بين إيران والولايات المتحدة، إن تأثير إيران في العراق منتشر وواسع الا أن وقعه مبهم، وغير بعيد للمتابع أن إيران قد قدمت الدعم المادي والمعنوي للمجموعات السياسية ذات الخلفية الشيعية وساعدتها مادياً ومعنوياً (محمود، 2008).

3-3-1 دور جامعة الدول العربية في العلاقات العربية الإيرانية:

أما عن دور الجامعة العربية في العلاقات العربية الإيرانية فقد شددت على أهمية حل المشاكل بين العرب وإيران عبر الحوار المتبادل، واقتراح الحوار مع إيران قبل أن تنضم إلى رابطة دول الجوار، وأكدت الجامعة العربية على أنها ليست راضية عن حال العلاقات العربية الإيرانية، وذلك لما يسودها من شكوك وخلافات

يؤدي إلى تعطيل العمل العربي المشترك، ركز عمرو موسى أمين عـام الجامعـة العربية على على ضرورة إطلاق حوار عربي/ إيراني للنظر في جميـع القـضايا العالقة يؤسس له عمرو موسى نفسه في المرحلة الأولى، وذلك من خـلال الاتفـاق على جدول أعمال لهذا الحوار.وقد أبدى الأمين العام قلقه من حجم الأمور العالقـة بين بعض البلدان العربية وإيران جراء سياساتها في المنطقة. ولهذا ارتأى حتميـة الحوار كمرحلة أساسية في تحديد العلاقات العربية المستقبلية مع إيـران ودعوتهـا للمشاركة في رابطة الجوار العربـي الاقليمـي، كـدعوة منبثقـة عـن الجامعـة العربية.وفي ختام أعمال القمة بسرت في آذار 2010، صدر الترحيب بدعوة موسى لإطلاق رابطة دول الجوار العربي من خلال القرار الذي تبناه المجتمعـون. وقـد طلب من الأمين العام ضرورة إعداد ورقة عمل عن دول الجوار في آسيا وإفريقيـا وحوض البحر المتوسط، وعن علاقة هذه الدول مع الدول العربية.كذلك عهدت القمة إلى الأمين العام بضرورة وضع مذكرة يعرض خلالها المبادئ المقترحـة لـسياسة جوار عربية مع تلك الدول وسبل تطوير الروابط والتنسيق معها، بما في ذلك تشكيل رابطة جوار عربية للمساهمة فـي تـذليل العوائـق الـصعبة وتنظـيم المـصالح المشتركة.(الحسين، 2010)

2-3-3 تطور العلاقات الإيرانية مع الدول العربية:

أطلقت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في نهايـة القـرن العـشرين حملتهـا الهجومية لتغيير الوضع القائم داخل إيران وخارج حدودها أيضاً. وبينما اسـتلهمت الجماعات الإسلامية وبعض المجموعات المعارضة من الثورة الإيرانية فكرة تحرير نفسها من استبداد الحكومات والأطروحات التسلطية في الشرق الأوسط، فقد قوبلت هذه التطلعات والأفكار الإيرانية المنشأ بمعارضة قوية من جميع الحكومـات فـي المنطقة. وعارضت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً الأنشطة الإيرانية على أساس أنها تتدخل في الوضع القائم، وتحشد المعارضة المعادية للغرب في الشرق الأوسط. وبمرور الوقت، وكما هو الحال في أغلب الثورات الأخرى، أظهرت النخـب فـي الجمهورية الإسلامية اهتماماً أكبر بالشؤون الخارجية مقارنة بما كانت تبذلـه مـن

اهتمام بإنشاء مؤسسات لبناء جمهورية إيرانية تراعي معايير الكفاءة وتكون خاضعة للمساءلة. وكرد فعل على محاولات إيران الرامية إلى تغيير الوضع القائم، حصل العراق على إجماع حول القيام بغزو إيران، وتعرضت الجماعات الإسلامية في الشرق الأوسط لحملات قمع، كما توسعت عملية أمركة المنطقة. وبينما ظهرت أصوات تأييد منعزلة للثورة الإيرانية في أوساط الإسلاميين، هيمنت موجة معاداة لإيران على مستوى العالمين العربي والإسلامي.

3-3-3 العلاقة مع المملكة العربية السعودية:

شهدت العلاقات السعودية الإيرانية تحسناً ملحوظاً خلال فترة رئاسة كل من هاشمي أكبر رافسنجاني (1989 – 1997م) ومحمد خاتمي (1997-2005م) إلا أن فوز أحمدي نجاد الذي ينتمي إلى حزب المحافظين بالانتخابات الرئاسية الإيرانية عام 2009 أدى إلى إعادة الوضع إلى ما كان عليه ومنذ ذلك الوقت اتسمت العلاقات بين البلدين بالشد والجذب وعلى الرغم من ذلك كان هناك بوادر تحسن ملحوظ فى العلاقات فقد كانت هناك عدة بوادر إيجابية قبيل اللقاء المشترك الذي جمع الملك عبد ا بن عبد العزيز بالرئيس الإيراني أحمدي نجاد فى 4 آذار 2007م وإن كانت هذه المقابلة تحمل تحذير من العاهل السعودي إلى إيران والقيادة الإيرانية بعدم التدخل فى الشئون العربية وتشهد العلاقات الآن توتراً ملحوظاً لاختلاف وجهات النظر تجاه بعض القضايا الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وأبرزها البرنامج النووي الإيراني – الوضع في لبنان والقضية الفلسطينية (علي، 2008).

تباينت مواقف كلاً من السياسة السعودية والإيرانية تجاه القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية واتضح ذلك بعد أحداث غزة في نهاية عام 2008م ومع بداية عام 2009م حيث شاركت إيران في مؤتمر الدوحة الذي عقد في قطر بينما لم تشارك المملكة العربية السعودية في هذا المؤتمر لأن اشتراك المملكة العربية السعودية في هذا المؤتمر وبعض الدول العربية مثل مصر كان سيفشل الجهود السابقة لحل مشكلة غزة والاعتداء عليها من جانب العدو الإسرائيلي, ويظهر تباين

السياستين السعودية والإيرانية خلال أحداث العدوان على غـزة اخـتلاف وتـوتر العلاقات بين الدولتين وأن كل دولة لها سياسة خاصة بها تنتهجها وإن كانت السياسة الإيرانية تميل إلى الهجوم ورد الفعل العنيف بينما السياسة السعودية تأخذ بمبدأ السلم والسلام (العرب، 2009).

كان وقوف المملكة العربية السعودية إلى جانب العراق في حربه ضد إيـران لأن ذلك سوف يقضى على التهديد الإيراني والمد الإيراني للمنطقة وهـو مـا زاد الهوة بين البلدين توتراً وكذلك وصل التوتر ذروته عندما قطعت المملكـة العربيـة السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع طهران في عام 1988م، ومما زاد العلاقة تـوتراً أيضاً قضية الحجاج الإيرانيين الذين يثيرون الشغب أثناء مواسم الحج كل عام ممـا أضطر السلطات السعودية في بعض الأحيان إلى رفض استقبالهم فى مواسم الحـج وحدوث العديد من المصادمات بين القوات السعودية وكذلك الحجاج الإيرانيين وقـد أسفرت إحدى هذه المواجهات عن جرح عشرين حاجاً إيرانيـاً فـى عـام 1981م واستمر هذا التجاذب لعدة سنوات حيث كان يسمح بعدد محدد من الحجاج الإيرانيين فقط علاوة على مراقبتهم ومراقبة أنشطتهم أثناء مواسم الحج. (شحاتة، 2007)

قامت المملكة العربية السعودية بدور مهم فـي محاصـرة النفـوذ الإيرانـي المتنامي في المنطقة معتمدة في ذلك على عاملين أساسيين العامل الأول يتمثل فـي ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت حاجز المائة دولار خلال بعض الفترات في عـام 2007م وعام 2008م فالسعودية تعتبر أكثر ثراء من إيران وهو أمر من المتوقع ألا يتغير، خاصة إذا استمرت أسعار النفط في الارتفاع وبينما تتزايـد ثـروة المملكـة العربية السعودية من النفط ومن ثم نفوذها الإقليمي يعانى الاقتصاد الإيراني بـشدة من أزمات حادة. والعامل الثاني للدور السعودي في المنطقة يتمثـل فـي المكانـة الرمزية للمملكة العربية السعودية والشرعية بوصفها حارساً لأقدس بقعتـين لـدى المسلمين (مكة المكرمة والمدينة المنورة). ولمحاصرة النفـوذ الإيرانـي المتنـامي بالمنطقة اضطرت المملكة العربية السعودية إلى إتخاذ آلية أكثر فاعليـة فـي حـل الصراعات بالمنطقة والذي انعكس في تصريحات الملك عبد ا عبد العزيز التـي جاء فيها "لا نريد من أحد أن يدير قضايانا ويـستغلها فـي تعزيـز مكانتـه فـي

الصراعات الدولية ويتجلى ذلك في عدة أمور منها وأبرزها التحرك الذي قامت بـه الرياض في تحقيق السلام بين الجانب الفلسطيني والعدو الإسرائيلي بل مـن أجـل إنهاء الخلافات بين حركة فتح وحماس فشهدت مكة في فبرايـر 2007م محاولـة سعودية لإنهاء الخلافات بين فتح وحماس ومحاولة تكوين وحدة وطنيـة فلـسطينية وإن كان الدور السعودي في الماضي يقتصر على الـدعم المـادي فقـط (النمـر، 2007).

4-3-3 العلاقة مع جمهورية العراق:

كشفت أحداث ما بعد احتلال العراق في التاسع من نيسان.2003 حجم الـدور الإيراني في المساهمة غير المعلنة في غزو العراق واحتلاله من خلال الكشف عن مستوى التنسيق بين أدارة بوش والنظام الإيراني حيث عبر عن ذلك صراحة مرشد الثورة علي خامنئي في تصريحه المعروف والذي قال فيه (لقد نقضت أمريكـا مـا اتفقنا عليه) ولا غرابة في ذلك لأن إيران ومنذ عام 1979 توجهاتها عدائيـة ضـد النظام الوطني في العراق العداء وإنها أسست لهذا الغـرض حركـات وميلـشيات وأحزابا لتكون أدواتها في تنفيذ مخططاتها الرامية إلى زعزعـة امـن واسـتقرار العراق ومن ابرز تلك الحركات المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وحزب الـدعوة فموقف إيران من العراق وسياساتها في الاعتداء على المناطق الحدوديـة والمـدن العراقية على الحدود مع إيران والأسباب التي قادت إلـى حـرب 1980م، حيـث نشرت صحيفة كيهان أمر الخميني بتشكيل المجلس وتعيين) (محمود هاشمي شـهر ودي) قائدا له ومحمد باقرالحكيم ناطقا رسميا باسمه جاء ذلك في عـدد الـصحيفة ليوم1982/11/17 وطيلة عقدين من الزمن دربت إيران وجهزت وسلحت عناصر المجلس وجناحه العسكري (فيلق بدر (وأتمت عملية إعدادهم لدور مرسوم سلفا فـي العراق.(الكيلاني،1994)

من استعراض سريع لإحداث العراق الدامية خلال خمس سنوات من الاحتلال نتعرف على حجم وتأثير الدور الإيراني في العراق، دخلت عناصر المجلس الأعلى وبدر العراق بعد التاسع من نيسان2003 وسيطرت على كل مؤسسات الدولة ومعها

دخلت مجاميع المخابرات الإيرانية المتمثلة بقوة القدس التي أوجـدت لهـا كيانـات صغيرة في اغلب محافظات وسط وجنوب العراق مثل منظمة ثأر ا , وسيد الشهداء في البصرة وغيرها من المدن العراقية، أشرفت إيران من خلال قوة القـدس علـى تصفية كبار قادة الجيش العراقي وطياريه بالتنسيق مع الأحزاب الطائفية التي تدين بالولاء لإيران ومنها الدعوة والفضيلة التيار الصدري إضافة للمجلس الأعلى وقوات بدر (الزبيدي، 2009).

أن إيران استطاعت ومن خلال الأحزاب الطائفية هذه أن تؤسس لعمل تخريبي كبير يشمل كافة قطاعات المجتمع فعملت على. (الزبيدي،2009)

1. إثارة النعرات الطائفية من خلال دعم إنشاء وسائل إعلام مقروؤة وقنوات فضائية تتبنى الخطاب الطائفي الذي كان له تأثيره المباشر وغير المباشر في أعمـال العنف الطائفي التي شهدها العراق.
2. تدير إيران في العراق اليوم أكثر من (300) شـركة ومؤسـسة فـي جميـع الاختصاصات (الاجتماعية والصحية والإنسانية والدينية) كواجهـات للعمـل استخباري ويشرف على أدارة هذه الـشركات والمؤسـسات العميـد (قاسـم سليماني) ونائبه (احمد فروزندة) وهما من قادة قوة القدس وتوجد مـن هـذه الشركات في بغداد لوحدها (18) شركة ومؤسسة وعلى سـبيل المثـال فـأن مؤسسة شهيد المحراب التي يرأسها عمار الحكيم تصرف شهريا بـين (12-15) مليون دولار وأن اغلب هذه الـشركات والمؤسـسات تـرتبط بالـسفير الإيراني حسن كاظمي قمي (الزبيدي، 2009).
3. قدمت إيران وبمصادقة مكتب خامنئي بتاريخ 5حزيـران 2005 مبلـغ (700) مليون دولار إلى فيلق بدر حيث صرف هذا المبلغ على شكل دفعات لغـرض ديمومة عمل هذا الجهاز. وفي 10/تموز2006 وافق مكتـب علـي خـامنئي المرشد الأعلى للثورة الإيرانية على صرف مبلغ (900) مليـون دولار إلـى حزب الدعوة المقر العام في العراق لغرض تنفيذ المشاريع المكلف بها. وتـم تكليف علي الأديب بالتنسيق مع قاسم سليماني لغرض معرفة احتياجات الحزب

الفعلية لتذليلها ومنها أن مكتب خامنئي سيقوم بدفع رواتب جميع منتسبي الدعوة في العراق (الأصفهاني، 2007).

4. ما زالت إيران ومن خلال مليشيات الأحزاب الموالية لها مستمرة في سرقة وتهريب النفط العراقي. فقد كشفت التقارير أن هناك (22) منفذا غير رسمي.لتهريب النفط العراقي إلى إيران في محافظة البصرة لوحدها إضافة إلى (15) بئرا نفطيا في الطيب ومجنون سيطرت عليها إيران وان قيمة النفط المهرب عبر هذه المنفذ والآبار بلغت مليار و400 مليون دولار سنويا وقد اعترف بذلك وزير النفط في حكومة المالكي ومثله فعل هوشيار زيباري حيث اضطر لتقديم مذكرة احتجاج إلى الخارجية الإيرانية بهذا الشأن (الأصفهاني، 2007).
5. ظهور المد الإيراني و تأثيراته في مواقف حكومة الجعفري والمالكي وبرز دور المخابرات الإيرانية وقوة القدس في تسيير أمور حكومةالمالكي الحالية.
6. أعطت زيارة أحمدي نجاد إلى بغداد في 2آذار 2008 دلالة واضحة على حجم التنسيق الأمريكي الإيراني بشأن العراق فالعراق محتل كما تقول إيران من قبل الشيطان الأكبر لكن من وفر الحماية لإحمدي نجاد هو نفسه الشيطان الأكبر، وهذا يشير إلى وجود تنسيق غير معلن بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بشأن العراق.

سعت إيران ومن خلال الأحزاب الموالية لها إلى طمس هوية العراق العربية وبالعديد من المواقف والممارسات والنصوص الدستورية التي أوردتها أنظمة الاحتلال حتى وصل الامرالى حد التأثير على فقرات البيان الختامي لمؤتمر البرلمانيين العرب الذي عقد في اربيل في آذار2008 حيث خلى البيان من الإشارة إلى عروبة العراق كما أن التأثير الإيراني ظهر في التحفظ الذي أبداه وفد برلمان الاحتلال على ماورد في البيان ذاته من أحقية دولة الإمارات العربية المتحدة في استعادة الجزر الثلاث (الزبيدي، 2009).

3-3-5 العلاقة مع الجمهورية السورية:

يأتي التحالف الإيراني- السوري على رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي، فعن طريقه يمكن لطهران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مروراً بالعراق وصولاً إلى سورية، التي تنظم سلسلة النفوذ الإيراني وصولاً إلى لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، وهذه الإطلالة الأخيرة باتت أحد الأوراق القوية بيد إيران لفرض حضورها الإقليمي سواء بحدود تماس مباشر مع إسرائيل، أو بضغط معنوي كبير على الدول العربية الرئيسية، خصوصاً في ظل تعثر عملية التسوية السياسية للصراع العربي-الإسرائيلي. ولأن إيران ترتبط تاريخياً وعقائدياً مع جبل عامل في لبنان، وتمثل سورية أيضاً حلقة الوصل التي تربط لبنان تاريخياً وعقائدياً واستراتيجياً وإعلامياً لإيران بسلسلة نفوذها الإقليمي. وهذه البراعة الإيرانية في نسج التحالفات سواء مع أحزاب تنطوي بالكامل تحت مظلة الولايات المتحدة الأمريكية العراق؛ أو مع أخرى تناصب واشنطن العداء العقائدي في لبنان، جعل جمعها للتناقضات الأيديولوجية في سياسة إقليمية تخدم مصالحها الوطنية مضرباً للأمثال ومثالاً يومياً على براغماتية سياسية قل نظيرها في منطقتنا ولئن بدأ التحالف الإيراني- السوري دفاعياً محضاً واستمر طوال الثمانينات والتسعينات منخرطاً أساساً في لبنان، إلا أن سقوط العراق وتصاعد نفوذ الحركات الإسلامية الراديكالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة جعل إيران في مرحلة هجوم على التوازنات السائدة بالمنطقة باستخدام نفس التحالف ولكن لتحقيق أهداف متجددة (اللباد، 2007)

لم تهتز العلاقات الإيرانية-السورية بعد وفاة الرئيس السوري السابق حافظ الأسد عام 2000، واستمر التحالف بين البلدين قائماً، في ظل نفس المحددات التي انتهى عندها عقد التسعينات، تحت قيادة الرئيس الجديد بشار الأسد وجاء انسحاب إسرائيل من لبنان في منتصف عام 2000 ليسوق إنجازاً كبيراً للتحالف الإيراني- السوري، الذي بدأ يشكل ضغطاً معنوياً على الدول الداعمة لعملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي.

وحرصت كل من طهران ودمشق على إدانة أحداث الحادي عشر من سبتمبر وعلى التعاون لوجستياً ومعلوماتياً مع واشنطن لمكافحة التنظيمات الإرهابية. وفي لبنان كان مشروع "الإعمار" الذي قاده رئيس وزراء لبنان رفيق الحريرى يسير جنباً إلى جنب مع مشروع المقاومة تحت زعامة السيد حسن نصر ا ، وكانت سورية مستمرة في لعب دور الحكم بين الأطراف المختلفة. ثم جاء احتلال أفغانستان وتعاون طهران مع القوات الأمريكية لوجستياً ومعلوماتياً ليجعل إيران شريكاً معترفاً به أميركياً لتقرير مستقبل أفغانستان، وهو ما رسخ دور إيران الإقليمي ودون تأثير إيجابي يذكر لصالح سورية ثم جاء احتلال العراق 2003 ليقلب التوازنات في المنطقة رأساً على عقب وليبرز تناقضات حتى في التحالف الإيراني-السوري. احتلت القوات الأمريكية العراق عسكرياً، وتحكمت إيران عبر الحلفاء في بغداد بمقادير السياسة العراقية لأول مرة في التاريخ الحديث (اللباد، 2007).

كما أن سورية وبرغم حدودها الجغرافية مع العراق لا تملك امتدادات سياسية أو عرقية أو طائفية هناك، على العكس من إيران التي تملك كل أنواع هذه الامتدادات في العراق. وهكذا ولأول مرة في تاريخ التحالف الإيراني-السوري يخرج أحد الطرفين بمكسب استراتيجي صاف في حين يخرج الطرف الأخر بخسارة إستراتيجية صافية، فما الحال والعراق يفصل جغرافياً بين الطرفين المتحالفين؟. ولم تتوقف الخسائر السورية عند هذا الحد فقط، بل أظهرت الأحداث في لبنان تهديدات مبطنة لدور سورية الإقليمي بسبب صدور القرار الدولي 1559 الذي يطالب سورية بسحب قواتها من لبنان وبنزع سلاح الميليشيات المسلحة من هناك. وفى حين اقتربت التهديدات من سورية أكثر، فقد كانت إيران تتعامل باسترخاء مع القرار الجديد لعدة أسباب. الأول أن متاخمتها لكل من أفغانستان والعراق ودورها الإقليمي فيهما وضع أوراقاً ممتازة للضغط بيدها، والثاني أن حليفها اللبناني حزب ا قد فرض حضوره الطاغي على الساحة السياسية والعسكرية ونزع سلاحه –رغم القرار- بدا أمراً مستبعداً. (باكينكام، 2007)

والأمر الثالث أن التوافق الإيراني-السعودي في لبنان عبر الحلفاء المحليين لم يعد يرتبط بالضرورة بالدور السوري كحكم بين الفرقاء. والسبب الرابع يتعلق

بحليف إيران الذي يمثل الشطر الأعظم لطائفة لبنانية كبرى، فـي حـين لا تملـك سورية مثل هذا الحليف هناك، إذ ينظر الكثيرون إلى رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري على أنه شخصية سياسية مخضرمة، ولكن حـضور حركـة أمـل التـي يتزعمها أصبح لا يتجاوز حالياً مجرد التفصيلة في المشهد الشيعي اللبناني. أما باقي حلفاء سورية في لبنان والذين استمروا في موالاتها حتى صـدور القـرار الـدولي (1559) فلم يملكوا أية صفة تمثيلية لطوائـف لبنانيـة، وهـي الـشرط الأسـاس للاستمرار في اللعبة السياسية ومرد ذلك أن الدستور اللبناني ينص علـى التقاسـم الوظيفي للطوائف المختلفة. واعتبرت دمشق أن القرار موجها ضدها، خصوصاً وأن اصطفافاً لبنانياً ظهر يؤيد القرار وكان على رأسه السيد رفيق الحريري والسيد وليد جنبلاط (العربية نت، 2009).

6-3-3 العلاقة مع الجمهورية اللبنانية:

في بداية التسعينيات وبعد اتفاق الطائف تعززت العلاقة اللبنانيـة الإيرانيـة وشهدت في فترات محدودة بعض التقلبات السلبية وخاصة عام 1988، وذلك تبعـا للتقلبات التي كانت تطرأ على العلاقات السورية اللبنانية، حيث نشأ صراع حينهـا بين سوريا وإيران على النفوذ، وأصبح الدور الإيراني في لبنان مستهدفا حتى مـن بعض أبناء الطائفة الشيعية نفسها، فقد نشبت ما سميت بحرب الأشقاء الشيعة، بـين حركة أمل المؤيدة من سوريا وحزب ا المؤيد من إيران.

إن العلاقات التاريخية بين إيران ولبنان تتعدى حدود السياسية إلى التعـاون الاقتصادي والثقافي والحضاري بين شعبي البلدين

وعلى مدى الأعوام الماضية تتالت الزيارات وأبرزها زيارة الرئيس الايراني السابق محمد خاتمي الى بيروت في العام 2003، والتي عززت التعاون الـسياسي بين البلدين الى حد التنسيق المشترك على مستوى المواقف في الامم المتحدة .

اقتصادياً، ظل التبادل التجاري بين طهران وبيروت محـدوداً حتـى العـام 2003، الذي شهد تأسيس لجنة صداقة مشتركة برعاية وزارتي اقتصاد كـل مـن

البلدين، انبثقت عنها لاحقاً خمس لجان وقعـت مـذكرات تفـاهم لمنـع الازدواج الضريبي وتشجيع الاستثمار ودعم قطاعي الزراعة والنقل .

شهد عام 2003م توقيع البروتوكول المالي حيث اودعـت ايـران خمـسون مليون دولار في البنك المركزي. وفي العام 2007، بلغ حجم التبادل التجاري بـين لبنان وايران اثنين وسبعين مليون دولار (جعفر، 2008) .

والى وقوفها الواضح الى جانب لبنان خلال عدوان تموز فـان للجمهوريـة الاسلامية مساهمات عديدة بارزة في اعمار ما هدمته الحروب الاسرائيلية المتتالية، فساهمت في العام ستة وتسعين في اعادة اعمار الجسور وعدد من المبـاني التـي تهدمت اثر عدون نيسان. وبعد عدوان تموز 2006، بادرت طهران الى تشكيل هيئة رسمية تتولى اعادة اعمار وتأهيل الطرق والمستشفيات والمدارس والجسور التـي تضررت من العداون. كما اخذت على عاتقها تزويد لبنان بثلاث محطـات لتوليـد الكهرباء الى جانب القيام بمشاريع انمائية في الجنوب والبقاع والـضاحية الجنوبيـة لبيروت (جعفر، 2008).

وتعززت العلاقات اللبنانية الإيرانية بعد أن تعزز دور "المقاومة الإسـلامية" لحزب ا في الحياة السياسية اللبنانية، وذلك برعاية سورية وبلغت الذروة في عهد الرئيس السوري بشار الأسد، ولكنها بلغت الحضيض بين البلدين مع تأزم الأوضاع ما بين لبنان وسوريا وانسحاب الجيش السوري من لبنان عام 2005، على خلفيـة اتهام قوى لبنانية دمشق بالتورط في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسـبق رفيـق الحريري، وظهر في الواقع السياسي ما سمي المحور الإيراني السوري.

إن للسيطرة الإيرانية على التيار الشيعي في لبنان والدعم المادي والمعنـوي لها، عامل مهم وأساسي لبدء توسيع قاعدتها السياسية وازدياد حجمه وفرض نفوذه. لذلك أقدم حزب ا فرض هيمنته على الوضع السياسي اللبناني والتحكم بمـوازين القوة فيه، كما أنها عززت قاعدتها الشعبية الكبيرة من خلال تلك المساعدات ولذلك أصبحت لإيران يدا في الكثير من الأمور هنالك، كمـا أصـبحت هـي المرجعيـة السياسية والعقائدية لأكثرية التيار الشيعي في لبنان (شقير، 2007).

لكن وبعد الاتفاقيات الأخيرة وتشكيل الحكومة الجديدة وانتخاب رئيس جديد للبنان في أيار 2008 وتحالف لبنان وعلاقاتها المتينة مع الغرب وعملية السلام السورية الإسرائيلية سيضعف التدخل الإيراني إن لم ينتهي بالكامل.

3-3-7 العلاقات الإيرانية الأردنية:

وتتأرجح العلاقة بين عمان وطهران بين العداء والدبلوماسية الحذرة منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام 1979، رغم أن الملك عبد ا الثاني زار طهران عام 2003، في أول بادرة على هذا المستوى منذ الثورة الإسلامية.

تجدر الإشارة الى ان العلاقات الأردنية- الإيرانية كانت قد تعافت بعد الزيارة التاريخية التي قام بها الملك عبدا للعاصمة الإيرانية العام 2003، والتي كانت الأولى من نوعها لملك أردني منذ حكم الشاه الفارسي رضا بهلوي، إذ لم يحرص الملك الأردني الراحل حسين بن طلال على إظهار أي ود للثورة الإسلامية التي وصلت للحكم في طهران بقيادة الإمام محمد الخميني، ووقف إلى جوار النظام العراقي المخلوع ابان حرب الثماني السنوات بين بغداد وطهران (حتر، 2006) .

وتبادلت عمان وطهران السفراء بعد زيارة ملك الأردن لإيران، ثم قامت الملكة الأردنية رانيا العبدا بزيارة انسانية وتضامنية لمدينة "قم" التي ضربها زلزال مطلع العام 2004، لكن علاقات الأردن وايران انتكست اثر تصريحات العاهل الأردني حول "الهلال شيعي" (حتر، 2006).

3-3-8 العلاقة مع دولة الإمارات العربية المتحدة:

توترت علاقات إيران مع دولة الإمارات العربية المتحدة عندما احتلت إيران الجزر الإماراتية الثلاث :

1 ـ أبو موسى
2 ـ طنب الكبرى
3 ـ طنب الصغرى

وذلك في نوفمبر عام 1971 بعد جلاء الاحتلال البريطاني عن دولة الإمارات العربية المتحدة، علما إن أهمية هذه الجزر التي وما تزال تسيطر عليها إيران تكمن في التحكم على الخليج الذي يشكل ممر مائي وملاحي مهم وذو موقع استراتجي مهم بالنسبة للقارات الثلاث أسيا وأوربا وأفريقيا بالإضافة إلى ذلك توجد في هذه الجزر ثروات نفطية ومعدنية عديدة كل هذه الأسباب أدت إلى تعقيد مشكلة هذه الجزر. هذا وعرضت الإمارات على إيران إجراء مباحثات بشان هذه المسألة غير أن الجانب الإيراني نأى عن نفسه مناقشة المسألة، كما رفضت إيران عام 1996 الاقتراح المقدم من قبل مجلس التعاون الخليجي بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية (عطوان، 2006).

ورغم هذا الخلاف الموجود بينهم وفي ظل التهديدات الأمريكية والغربية لإيران بسبب برنامجها النووي إلا أن دولة الأمارات العربية أكدت على أنها لن تسمح للولايات المتحدة باستعمال أراضيها لغرض التجسس على إيران، أو أن تكون منطلقا لأية عمليات عسكرية تستهدف إيران، لكنها في نفس الوقت لن تكون طرفا في مشكلة لا تمسها بصلة وسيكون لها دور حياديا إذا ما وقع المحظور.

3-3-9 العلاقة مع دولة الكويت:

شهدت العلاقات الإيرانية الكويتية عبر مراحل تطورها حالات من المد والجزر حالها حال علاقات اغلب الدول في العالم، حيث كانت اغلب هذه الحالات ايجابية ولم يحدث أي شرخ في تلك العلاقات بين البلدين لحين بدء الحرب بين العراق وإيران في بداية الثمانينات.

ومع اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية فى سبتمبر عام 1980 وتطورها على مدى ثمانى سنوات أخذت العلاقات بين الدولتين شكل التوتر، فمع بداية الحرب أعلنت الكويت حيادها التام وطالبت الطرفين المتصارعين بوقف القتال، كما أعلن ولى العهد الكويتى ورئيس الوزراء أن الكويت تصر على إنهاء الحرب وهى مستعدة لبذل أى نوع من المساعى لإيجاد حل عادل يرضى الجارتين. إلا أنه مع تطور الحرب وتعرض الأراضى الكويتية لقصف بالصواريخ واعتداءات برية استهدفت

أمنها واستقرارها أدركت الكويت أن ميزان القوى فى الحرب قـد ينقلـب لـصالح إيران، وهو الأمر الذى يمثل تهديد ا واضح ا للكويـت فأعلنـت دعمهـا المـادى والسياسى والمعنوى للعراق مما أدى إلى توتر العلاقات الكويتية-الإيرانيـة حتـى وصل الأمر ذروته مع طلب الكويت من الدول الكبرى رفع أعلامها علـى الـسفن والبواخر الكويتية التى تنقل النفط.

وكان الغزو العراقى لدولة الكويت عام 1990 إيذان ا ببدء مرحلة جديدة من العلاقات بين الدولتين، فقد رفضت إيران منذ البداية هذا الاحتلال، كمـا رفـضت إحداث أى تعديل فى حدود الكويت، وصرح الرئيس الإيرانى آنذاك بأنه حتى لو قبل العرب ضم الكويت فإن إيران لن تقبل ذلك، وفى 9 نوفمبر عام 1990 كرر الرئيس الإيرانى موقف بلاده الداعى إلى انسحاب العراق غيـر المـشروط مـن الكويـت ومعارضة تسليم أى جزر كويتية للعراق، كما أبلغت إيران الأمم المتحـدة عزمهـا على الامتثال لقرار مجلس الأمن رقم 661 القاضى بفرض المقاطعة الشاملة علـى العراق مع تأكيد وزير الخارجية الإيرانى التزام بلاده بالعقوبات الاقتـصادية علـى بغداد كما قررتها الأمم المتحدة، ومما لاشك فيه أن إيران كانت سباقة لإدانة الغـزو رغم بعض التنازلات التى قدمها العراق لطهران فى ذلك الوقت فى مقابل تأييـدها لموقف العراق آنذاك، ومنذ ذلك الحين تسارعت وتيرة التعاون بين الجانبين خـلال عقد التسعينيات.

في تلك الفترة تأزمت العلاقة بين الدولتين بسبب ميل الكويـت إلـى جانـب العراق في بادئ الأمر، لكن وانطلاقا من الثقل الـسياسي والموقـع المتميـز بـين الطرفين الإيراني والكويتي بشكل أو بآخر تحسنت العلاقـة بـين الـدولتين لكـن استراتيجية علاقة الكويت بأمريكا سيجعل دولة الكويت تقف إلى جانـب مـن هـو القوي والمسيطر مراعاةّ لمصالحها (عطوان، 2006).

شهدت الدولتان تبادل الوفود الرسمية والشعبية بهدف بحـث كافـة جوانـب العلاقات بين الدولتين كان أبرزها زيارة وزير الخارجية الإيرانـى للكويـت فـى 18أبريل عام 1992، ومع تولى الرئيس الإيرانى المنتخب محمد خاتمى سدة الحكم فى عام 1997 وإعلانه مبادئ حسن الجوار والتعايش الـسلمى مـع دول الخلـيج

العربية الست تسارعت وتيرة التعاون بين طهران وتلك الدول ومنها الكويت حيـث قام وزير الخارجية الإيرانى كمال خرازى بزيارة للكويت فـى 11نـوفمبر عـام 1997، وقد عولت طهران كثير ا على هذه الزيارة لإنجاح مؤتمر منظمة المـؤتمر الإسلامى الذى كان مزمعا عقده آنذاك من ناحية، ولدعم العلاقات الإيرانية مع دول الخليج من ناحية أخرى.

وفى التاسع عشر من مايو عام 2002 قام وزير الدفاع الإيرانـى الأدميـرال على شمخانى بزيارة الكويت أشار خلالها إلى أنه فى إمكان دول المنطقة من خلال الإرادة الواحدة والتعاون المشترك التصدى لأى طرف يحاول تكرار ما حدث وذلك فى إشارة إلى الغزو العراقى للكويت عام 1990 وقبله العدوان العراقى على إيران عام 1980، وفى الأول من يونيو عام 2002 قام رئيس مجلس الأمة الكويتى جاسم الخرافى بزيارة لإيران على رأس وفد برلمانى وقد دعا الخرافى خلال تلك الزيارة إلى تشييد نظام إقليمى آمن ومستقر ليكون الخطوة الأولى على طريق الخروج مـن دائرة القلق على المستقبل، فى حين أكد أمين المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى حسن روحانى أن طهران لن تستخدم قوتها العسكرية إلا لمصلحة المنطقـة وأمـن جيرانها (كشك، 2010).

10-3-3 العلاقة مع دولة البحرين:

كانت العلاقة بين الدولتين متوترة نوعاً ما وهذا يعود إلى عدد من الأسـباب ومنها ما يلي.

1. في عام 1996 أعلنت حكومة البحرين عن كشفها مخطط إرهابي تموله إيـران لقلب نظام الحكم في البحرين وهذا ما أثار مخاوف الحكومة البحرينية وأرغمها إلى الإسراع باتخاذ موقف جدي فقررت آنذاك سحب سفيرها من إيران باعتبار أن ما جرى هو تدخل في الشأن الداخلي لبلادهم.
2. كانت لدى دولة البحرين وثائق تؤكد بأن إيران تعمل بجهد حثيث لتصدير الثورة إلى بلادهم وهذا ما أثار غضبهم وازدادت مخاوفهم من توتر الوضع الداخلي في البلاد.

3. كانت بين البلدين مشاكل حول قضايا المياه والموارد المائية. إن البلـدان وقعـا العديد من الاتفاقيات الثنائية إلا إنها لم تكن بمستوى طموح الطرفين .هذا يـدل على أن دول البحرين غير معنية بما سيجري في إيران مستقبلا. ألا أنها حالهـا حال بقية الدول ستعمل جاهدةً لمراعاة مصالح شعبها وبلادها (الجزيـرة نـت، 2007).

3-3- 11 العلاقة مع سلطنة عمان:

شهدت العلاقات الإيرانية العمانية على مر السنين فترات مـن الـصراعات والتعاون المشترك.الروابط المشتركة بين الدولتين هي الـدين الإسـلامي وتقـارب الحضارتين العربية والفارسية.إلى جانب ذلك تواجد علاقات نسب بينهم بحيث كونت القبائل على جانبي مضيق هرمز علاقات جيدة.هذا من جانب ومن جانب أخر حيوية العلاقات الاقتصادية والتعاون التجاري المشترك بين البلادين.حيث أن للبلادين رؤيـة مشتركة لدعم وتطوير كافة أنواع التعاون وفي جميع المجالات وأبرم الجانبين عدة اتفاقيات منها اتفاقية تبادل الاستثمارات و اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيـة التعاون العلمي والفني إضافة إلى اتفاقيات أخرى (المحروقي، 2009).

الفصل الرابع

المشروع الطائفي الإيراني في المنطقة العربية

تمهيد:

شكلت الايدويولوجيا السياسية محدد رئيسي في رؤية إيران الثوريـة للعـالم الخارجي بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران خاصة في العقد الأول من عمرهـا. وتعبر مقولة الخميني أصدق تعبير عن ذلك حين أعلن "إننا نواجه الـدنيا مواجهـة عقائدية". لقد قدمت الثورة لغة خطابية جديدة ومتفردة للتعبير عن الخارج (وكـذلك الداخل) فتميزت بإسلامية المفاهيم من خلال الاقتباس الناجح والمؤثر مـن القـرآن الكريم الذي أعطاها الفعالية المطلوبة للتأثير على المتلقي لهذا الخطـاب، وتلخـص المعيار الأساسي للتمييز والتفرقة على المستوى الخارجي في مصطلح "الاسـتكبار" (العرب، 2009).

اعتبر المنظور الإيرانى مفهومي الاستقلالية والحكـم الإسـلامي المحـورين الأيديولوجيين الرئيسيين، وهما في الواقع المدخلان الأيديولوجيان اللذان أثرا بشكل أو بآخر على تطور العلاقات العربية الإيرانية، فحينمـا زاد التمـسك بهمـا زادت درجة التوتر في هذه العلاقات، وهو ما ساد في الثمانينيات خاصة في ظل الحـرب العراقية الإيرانية وموقف العرب المساند للعراق أمام ما عرف بالتهديـد الإيرانـى للمنطقة، وما يميز الجمهورية الإسلامية الإيرانية أنها تمتلك بالفعل نظرية سياسـية لماهية الحكم الإسلامي محورها _ مفهوم ولاية الفقيه _ وتراها الحـل الإسـلامي الحقيقي لمشاكل العالم الإسلامي (الزويري، 2008).

إذا ما اعتبرنا أن مفهوم الحكم الإسلامي ومفهوم الاسـتقلالية همـا حجـرا الزاوية في الرؤية الأيديولوجية الثورية الإيرانية، فيمكن القـول أن المحـور الأول حكم علاقة إيران بدول الخليج مما قاد إلى علاقات متـوترة معهـا، أمـا بالنـسبة لاستقلاليتها ولعداءها للدور الأميركى والإسرائيلي فقد كان عامـل تقـارب علـى مستوى عربي آخر وهو سوريا والسودان تم فى إطاره التغاضـي عـن المحـور الأيديولوجي الآخر خاصة مع سوريا، ومن ناحية أخرى ظل تأثير الثورة الإيرانية

الإسلامية على المنطقة العربية تأثيراً فكرياً وأيديولوجياً ومعنوياً بالأساس. (صادق، 2006، ص96).

1-4 المشروع الطائفي الإيراني في المنطقة العربية وأثره على العلاقات الإيرانية العربية:

أثر البعد القومي والديني على السياسة الخارجية الإيرانية المعاصرة بشكل محدد، ففي خلال فترة حكم محمد رضا هلوي، الذي نال لقب شاه إيران بعد تنازل والده عن العرش في عام 1941، كان هناك تركيز على الرموز الوطنية الفارسية والتراث العريق لحكام الامبراطورية الفارسية، وعلى الرغم من أن سلالة بهلوي الحاكمة لم تشمل سوى رضا بهلوي وابنه محمد، إلا أنها ادعت ارتباطها بالإمبراطورية الفارسية القديمة التي نشأت منذ ما يقرب من 2500عام، وكان الشاه يشير دائماً في خطبه إلى مؤسس الإمبراطورية الفارسية سايروس الثاني، الذي استطاع إقامة حكم فارسي في منطقة شاسعة خلال جيل واحد. كما حصل الشاه على الألقاب القديمة مثل شاهنشاه (ملك الملوك)، وظل ا ، ونائب ا ، ومركز الكون، حتى أن الحرس الشخصي للشاه سمى العشرة آلاف خالد تيمناً بحرس سايروس الثاني(كوردزمان، 2000، ص ص 4 - 5)

كذلك، فقد صيغت محاولات الشاه لتحديث إيران وإعادة بناء "حضارة عظمى" على غرار التجارب السابقة في التاريخ الفارسي، كما أن حركة "الثورة البيضاء" الإصلاحية التي أعلن عنها في عام 1961م، كانت تشبه محاولات سيارورس في إقامة مملكة يعمها الخير دون إراقة الدماء. وقد سعى الشاه، نتيجة لتأثره بالماضي المجيد، إلى جعل إيران واحدة من أقوى خمس دول في العالم في نهاية القرن الماضي. ولكي يتمكن من بناء حضارته الجديدة، بدأ الشاه في توجيه أكبر قدر من الموارد للإنفاق العسكري، وساعده على ذلك تزايد دخل إيران من البترول وموافقة إدارة الرئيس الأمريكي نيكسون على بيع السلاح له بكميات كبيرة. ووصل إجمالي تلك الصفقات إلى (6.7) مليار دولار خلال الفترة من 1974-1978، وبذلك أصبحت إيران أكبر مستورد للأسلحة الأمريكية في تلك الفترة.

وتضاعف معدل الإنفاق على التسليح في الفترة من عام 1973 إلى 1976(جنسن، 1989، ص 112).

إلا أن تأثير الإسلام على السياسة الخارجية للشاه كان محدوداً. وقد أكدت الدراسات المتخصصة في الشؤون الإيرانية أن تأثيرالإسلام على السياسة الخارجية الإيرانية في فترة حكم رضا شاه (1925-1941) كان منعدماً تقريباً. وقد اصطدم البهلويون مع الزعماء الدينيين المسلمين نتيجة لسياسة التحديث، حيث استاء هؤلاء الزعماء من تأكيد الشاه في عام 1976 "نحن، سلالة البهلوي، الحاكم لا نكن أي محبة إلا لإيران، ولا حماسة إلا لإجلال الإيرانيين، ولا نعترف بأي واجب إلا خدمة دولتنا وأمتنا". وجاء استياؤهم هذا لتعارض الرأي بوضوح مع المفهوم الإسلامي للأمة، الذي يعطي الولاء للدين أولوية على الولاء للوطن. (جنسن، 1989، ص 113).

ومع وصول آية ا الخوميني إلى الحكم في عام 1979، أصبح الدور الذي يقوم به رجال الدين في عملية صنع السياسة الخارجية أكثر وضوحاً، وقد أدرك الشعب الأمريكي أثر الدين على الحياة السياسية حين رأى على شاشات التلفزيون المسلمين الإيرانيين وهم ينشدون شعارات معادية لأمريكا خارج السفارة الأمريكية في طهران، التي أصبحت سجناً لحوالي خمسين من الرهائن الأمريكيين ابتداء من نوفمبر عام 1979، ثم هجوم الجماعات الإسلامية على المنشآت الأمريكية في دول أخرى، وكان ذلك بمثابة تذكير لهم بأن الدور السياسي للإسلام لم يكن مقصوراً على إيران، ومع وجود ما يقرب من (750-900) مليون مسلم في أرجاء العالم المختلفة، ومما يدعم هذا الاتجاه تزايد المسلمين الملفت لنظر في مناطق أخرى كإفريقيا، فمنذ حوالي (25) سنة كان حوالي ربع أو ثلث سكان إفريقيا مسلمين. (عنتر، 2008).

وعندما تحصل الزعامة الدينية على السلطة السياسية، كما هو الحال بالنسبة لإيران تحت حكم الخميني ومجلس الثورة، يزداد أثر الدين في السياسة الخارجية. وقد عمد العديد من القادة العلمانيين الآخرين إلى إقامة جمهورياتهم الإسلامية على أساس تعاليم القرآن الكريم، كما حدث في حالة الزعيم الباكستاني ضياء الحق، والزعيم الليبي معمر القذافي. فقد استخدم القذافي معظم دخل ليبيا من البترول لدعم

القضايا الإسلامية في العالم. وادعى بأنه كان أول من ساعد آية الخـوميني فـي محاولاته الوصول إلى السلطة في إيران، كما قيل إنه دعم محاولة باكستان الحصول على قنبلة نووية "إسلامية".

وهناك بعض المفاهيم الإسلامية التي قد تـؤثر علـى الـسياسة الخارجيـة الإيرانية وسياسات الدول الإسلامية، فالإسلام دين حركي يبرر استخدام القوة لنـشر الدين، ويرتبط بذلك مفهوم الجهاد الذي برز بصفة خاصة فـي المـذهب الـشيعي المسيطر في إيران، وقد تحدث الزعماء الإيرانيون عن الجهاد في حربهم مع العراق عام 1980(جنسن، 1989، ص 113).

تمثل قضية المشروع الطائفي الإيراني واحدة من أبرز محاور الخلاف بـين إيران ودول الإقليم، التي تشير إلى أن طهران تحاول نشر الخلافات الطائفية بـين مواطني تلك الدول بوسائل متعددة، وهو ما تنفيه إيران بشدة، متهمة جهات معادية لها باستخدام هذا الملف ذريعة لإخافة الرأي العام منها. لكن الخـلاف حـول هـذه القضية لم يبق طويلاً في إطار التأويلات، بل أخرجته إلى العلن، علـى المـستوى الديني، ظهرت مرجعيات معروفة في الأوساط الإسلامية، لشن حملة عنيفـة ضـد إيران وفضح ممارساتها العدائية للعرب والمسلمين من خلال إثارة الفتن الطائفية في دول الإقليم، كما شهدت الثقافة السياسية والدينية العربية عودة لمـصطلحات مثـل (الصفوية) و (الشعوبية) للدلالة على الدور الإيراني. (جيمس، 2008).

ومن بين أهم أدوات السياسة الإيرانية في المنطقة العربية إمـساكها بورقـة التنظيمات المقاتلة في مجموعة من دول المنطقة، إذ سبق لإيران أن رعت تأسـيس حزب ا اللبناني، الذي تحول مع الوقت إلى تنظيم فائق القـوة علـى المـستويين السياسي والعسكري. وإلى جانب حزب ا ، يبرز دعم إيران لحماس وحركة الجهاد الإسلامي في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إل الدعم والتسليح لمليشيات وتنظيمات وفصائل مسلحة في العراق معززة بالحرس الثوري الإيراني. وتبرز أهميـة هـذه الأوراق في أنها تشكل واحدة من مرتكزات القوة الإيرانية الدبلوماسية لعسكرية، إذ تدرك طهران بأن تعدد الأدوار في أكثر من دولة بالمنطقة يضمن لها مكانة إقليمية في أي توزيع جديد لحصص النفوذ العالمي. وعلى المـستوى العـسكري، يمكـن

لإيران استخدام هذه القوى، إلى جانب خلايا نائمة، تنتشر في مناطق مختلفة من العالم، لتوجيه ضربات مؤلمة إلى خصومها في حال تعرضها لمخاطر أمنية. ولتعزيز هذه القوة فإن إيران تقوم بتطوير قدراتها الصاروخية، في الوقت الذي تستمر فيه لبناء قنبلة نووية تشكل قوة ردع بوجه القوى الدولية التي تقف بوجه مشروعها الإقليمي. (حيدر، 2009).

تبدو الظروف الدولية والإقليمية الحالية مواتية لإستراتيجية إيران الإقليمية، فقد تورطت الولايات المتحدة وحلفاؤها في حربين بالمنطقة بتكلفة كبيرة في الأرواح والأموال، الأمر الذي جعل ثقة الولايات المتحدة في تأثير الحروب الإستباقية تهتز، كما أثارت ازدواجية المعايير في السياسة الأمريكية، وممارسات إسرائيل القمعية والتوسعية غضب الشعوب العربية والإسلامية، يضاف إلى ذلك انتشار الفكر الطائفي في العالم العربي والإسلامي بدعم إيراني، معززة بقدرة إيران على تحريك بعض عناصرها الكامنة لإحداث مشاكل داخلية في معظم دول المنطقة، كما حدث في اليمن في عام (2009) وأحداث البحرين في عام 2010 والكويت بالإضافة إلى لبنان والعراق، كما تلوح إيران بسلاح النفط بشكل علني أحياناً، وفي هذا الإطار، فإن النفط الإيراني ليس وحده المقصود في هذه التهديدات، وإنما إمكانية اللجوء إلى وقف إمدادات نفط الخليج عبر مضيق هرمز، فضلاً عن الإمساك بورقة استهداف المصالح والقواعد الأمريكية في المنطقة في حال اشتعال الموقف بمواجهة عسكرية، هذا بالإضافة إلى معاناة الوضع العربي من انقسامات حادة وعدم وجود موقف عربي موحد إزاء قضايا ودور القوى الإقليمية في المنطقة، وقضايا السلام وغيرها.

تدرك إيران أن بلوغ أحلامها الإقليمية لن يكون سهلاً في مواجهة مختلف القوى الدولية والإقليمية وإسرائيل، لذلك تتعمد اللجوء إلى العمل على عدة محاور منها (السرجاني، 2007):

أ . التأثير في عدد من الملفات العربية، وتنمية العلاقات بها، بحيث يمكن تكرار النموذج اللبناني (نموذج حزب ا)، وذلك لأجل توظيفها للإيحاء بمدى امتداد إيران الإقليمي، والتفاوض على ذلك عند التقاطع مع مصالحها،

واستخدام الأدوات الإيرانية في تلك الملفات، لكي تنفجر الملفات نفسها في أي وقت، بما يطيل الأمد الزمني المتاح لطهران لإبعاد النظر عن ملفها النووي.

ب . توسيع العلاقات مع الدول الإفريقية في كافة المجالات لأجل الإيحاء بامتـداد النفوذ الإيراني بما يمكّن من الإدعاء بوجود شبكة دولية داعمة لإيران، وفي هذا السياق لا يمكن إستبعاد الإمتداد الإيراني في أمريكا اللاتينية.

جـ . إتباع عدة استراتيجيات خاصة بعلاقاتها مع القوى الكبرى اسـتطاعت مـن خلالها تحقيق نجاحات كبيرة على المستويين الإقليمي والدولي، فقد استخدمت إستراتيجية استثمار الأخطاء التي وقعت فيها الولايات المتحـدة الأمريكيـة، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، فـالحرب الأمريكيـة علـى أفغانستان ساعدت إيران على التخلّص من عدو لها، هو نظام طالبان، كما أن الحرب على العراق قدمت أكبر مكسب لإيران هو مد نفوذها فـي العـراق. وإتباع إستراتيجية خلط الأوراق، وهو ما كشفت عنه رسالة الرئيس الإيراني (محمود أحمدي نجاد) في أيار 2006م، حيث تم خلط أوراق الملف النـووي بالحسابات الإقليمية والدولية، الأمر الذي أضعف الموقف الأمريكـي داخـل مجلس الأمن في مواجهة إيران، وبالتالي نجحت إيران في تحويـل مواقـف الأطراف كلها باتجاه المسار الدبلوماسي وليس العسكري ضدها. وبالإضافة إلى ذلك اتبعت إيران إستراتيجية التحالفات الاقتصادية من خلال البحث عن حلفاء والتقرب من بعض الأطراف التي يعتمد عليها في مواجهة الولايـات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، بالارتباط بها باتفاقات اقتصادية، وأشهر الأمثلة في ذلك هو النموذج الصيني، حيث تُعد إيران ثاني أكبر مصدر للنفط إليها.

بقي حلم بلوغ القوة العظمى الإقليمية قائماً في السياسة الإيرانيـة منـذ قيـام الثورة، إلاّ أن الظروف الدولية والإقليمية حالت دون تحقيق ذلك، وعندما سـمحت لها الظروف من جديد سعت لتحقيقه، ومن ثم مارست السياسات واتبعت الأسـاليب التي تحقق لها ذلك، تقوم سياسة إيران الإقليمية على تصدير الثورة، وهذا التوجـه منصوص عليه في الدستور الإيراني، ورغم التركيز على المستـضعفين ومقاومـة الطغاة إلا أن الدستور الإيراني ارتكز كلياً على فكر الخمينـي بنزوعـه الطـائفي

العرقي الذي يدمج بين المذهب الجعفري والقومية الفارسية. والحرب الأهلية التي حدثت في بداية الثورة توضح هذا الدمج فقد قهرت العرقية الفارسية الأقليات الموجودة داخل إيران من عربية وتركمانية وكردية وبلوشية والتي تشكل أكثر من نصف مجموع سكان إيران (العريبي، 2010).

بدأت بتطوير آليات جديدة حيث استفادت من الاحتلال الأمريكي للعراق إلى أقصى الحدود بعد أن فتحت لهم الإدارة الأمريكية البوابة الشرقية للأمة العربية وتخلصت من عراق قوي ومستقل واستغلال الاتجاهات الدينية والمذهبية في تمزيق وحدته ومحاربة الفكر القومي العربي وتحويله إلى فكر طائفي، وإعادة إنتاج مفهوم تصدير الثورة، وإن لم يكن يتم ذلك بشكل مباشر إنما عن طريق الواقع الذي استطاعت إيران فرضه من خلال حملات التبشير لطائفية والتي ينصب واجبها بتشكيل جماعات متطرفة وبأسماء جمعيات إسلامية وخيرية وحتى قسم منها يعمل تحت أسماء ومؤسسات تجارية وثقافية مرتبطة بشكل مباشر بالحرس الثوري الإيراني معززة بالميليشيات والقوى التي تدعمها وتمولها في المنطقة، على قاعدة انتزاع الصراع العربي الإسرائيلي من أيدي العرب ووضعه في الأيدي الإيرانية بالدرجة الأولى وبالتالي تحويله من صراع قومي إلى صراع ديني أو حضاري (حيدر، 2009).

ويمكن النظر هنا إلا أن حلم بلوغ القوة الإقليمية العظمى لا يزال قائماً في السياسة الإيرانية منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة الخميني، إلا أن الظروف الدولية حالت دون تحقيق ذلك، فقد جاء الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما صاحب هذا الغزو من تداعيات على كافة دول المنطقة حيث عملت إيران على استغلال ما خلفه العدوان على العراق من فراغ استراتيجي في الإقليم، وما تركه انهيار الإتحاد السوفيتي من فراغ في آسيا الوسطى والقوقاز لفرض مكانتها كقوة إقليمية، بغية تحقيق طموحاتها القومية في الهيمنة، من خلال صياغة دور مركزي لها كقوة إقليمية في المنطقة إن لم يكن فرض تغيير جذري في ميزان القوة الإقليمية لصالحها، وتخويف جيرانها على المدى القريب ثم فرض سيطرتها على المنطقة كهدف على المستوى البعيد. (عبيدات، 2009).

تعد الأساطير الفارسية هي أساس بناء العقيدة الإيرانيـة، والتـي لا زالـت تبتدعها حتى الوقت الحاضر، وهذه الأساطير مكنت إيران من المحافظة على هويتها الأصلية. أن إيران بعد أن قبلت الإسلام أو لنقل بعد أن فُرض عليها وقبلته لم تتخلى عن قوميتها الفارسية بفضل عمق حضارتها التي مكنتها من الاستمرار واستطاعت أن تضم العديد من الحضارات القادمة إليها وتمزجها بها، لتشكل منها هوية إيـران، التي استطاعت أن تحافظ عليها رغم التنوع العرقي، الذي يشكل المجتمع الإيرانـي (مهتدي، 1996، ص ص 85 - 97).

تتميز التركيبة السكانية الإيرانية بأنها متنوعة، ولكن العنصر الفارسي يغلب على القوميات الأخرى، لذلك غير الشاه رضا بهلوي أسم البلاد من بلاد فارس إلى إيران كي تشمل كل القوميات، ولكن الأثر القومي متأصل عند الإيرانيين، وهذا مـا ظهر في نصوص دساتيرهم، فبالرغم من مرور أكثر من1400 عـام علـى زوال الإمبراطورية الساسانية وسقوطها بالفتح الإسلامي، ما زال الإيرانيون يحملون نزعة السيطرة والاحتلال للبلاد العربية، وتكرار سلوك النهج الإمبراطوري قبـل وبعـد الإسلام (العربية نت، 2009).

سلوك الثورة الإيرانية وفكرة تصدير الأيديولوجيا تطورت مع الوقـت مـن التبني الرسمي لتصدير الثورة من قبل مؤسسات الدولة، إلى انـسحاب المؤسـسات الرسمية من الدعم العلني والمباشر إلى العمل غير المباشر من خـلال المؤسـسات الأهلية داخل إيران، والتنسيق مع القوى الموالية لها في الخارج سواء كانت قـوى سياسية أو مراجع دينية (حيدر، 2009).

يظهر الخطاب السياسي الإيراني دائماً خطاباً أيديولوجياً ثوري في مواجهـة أعداء إيران الذين يعارضون التوجهات الثورية الإيرانية إضافة إلى التطور الجديـد الذي تعمل إيران من أجله والذي يقوم على الفكر الطائفي، مع تقديم الدعم للأطراف المرتبطة بها كأداة تصدير أفكار الثورة إلى العالم العربي، كما ظهر ذلك في الـدعم الإيراني للحوثيين في اليمن في حربهم مع اليمن والسعودية في عام 2010 ودعـم حزب ا في لبنان، ودعم الشيعة في دول الخليج العربي والعراق.

أخطر ما في المشروع السياسي الإيراني هو السعي إلى بناء علاقـات مـع الحركات المعارضة للحكومات القائمة في بعض البلدان العربية وكـذلك الأقليـات الشيعية، فالعلاقات التي حاولت إيران بناءها مع بعض الحركات الإسلامية والتـي كانت علاقاتها تمر في أزمة كبيرة مع حكوماتها عززت من شعور القلق من الدور الذي تطمح إيران أن تحصل عليه في الجزء العربي من الشرق الأوسط (عبيـدات، 2009).

المشروع السياسي الإيراني الراهن مشروع قومي توسعي لا يختلـف فـي طبيعته وأهدافه الاستعمارية عن جميع المشاريع التوسعية التـي شـهدها المجتمـع الإنساني، لا سيما تلك التي شهدها العراق، وأطماع هذا المشروع وأهدافه التوسعية لا تختلف في جوهرها عن تلك التي سعى نظام الشاه بهلوي لتحقيقهـا ومـا يميـز المشروع الخميني الراهن ويجعله أكثر خطورة، يكمن في استخدامه الشعار الـديني الطائفي، وتبنّيه مفردات الخطاب الديني بشكل يجعله أكثر قبولاً من شرائح اجتماعية وسياسية معينة وذلك رغم أن المشروع الراهن للنظام الإيراني لـيس دينيـاً وهـو مشروع يستند على أيديولوجيـة قوميـة توسـعية مغلّفـة بـشعارات الإصـلاح الديني(العرب، 2009).

تمثل سياسة إيران الخارجية دائما إشكالية سواء على المستوى التحليلـي أو على المستوى العملي، وهو ما سبب إرباكا حقيقيا للمتعاملين معها، ومرد ذلـك أن طهران لا تتحدث بصوت واحد، وأن ثمة معسكرين في إيران يتداولان تلك المسألة، فضلا عن طبيعة سياستها الحذرة والمعقدة.

ويلاحظ وبخاصة بعد سقوط النظام العراقي، تصاعدا فـي النفـوذ الإقليمـي لإيران، فهي تقبع على موقع جيوبوليتيكي متميز قدم لها فرصة كبيرة في استثماره لجهة الدفع بمشروعها التوسعي الدفاعي والهجومي في نفس الوقت، بيـد أنـه، أي الجيوبولتيكي الإيراني، جعلها أيضا عرضة للمخاطر فـي منطقـة تتـسم بـالتوتر واللااستقرار.

تحاول إيران أن تستغل ما لديها من أوراق تؤهلها في بسط نفوذهـا داخـل محيطها الإقليمي، بغية لعب دورا قياديا، يعكس قدراتها وإمكانياتها الحقيقية، وثقلها

الحضاري والتاريخي، وإحساسها بالرسالة. وهذا ما يعتبر إحدى الإشكاليات التـي واجهت إيران في سياستها الخارجية، حيث راوحت سياستها بين المثالية (العقائدية) والواقعية، بين القول والفعل.

بالإضافة إلى أنها بلد نامي تفتقر إلى الإمكانيـات الكافيـة لتنفيـذ دورهـا الطموح، لاسيما أن هذا النفوذ الإقليمي جاء في كثير من الأوقـات علـى حـساب التنمية الإيرانية الداخلية واحتياجات المجتمع الإيراني، بخاصة في ظـل الحـصار المضروب عليها، فضلا عن الاحتجاجات الداخليـة المعارضـة لـسياسة إيـران الخارجية الطموحة ذات الكلفة العالية، وبخاصة تدخلها في لبنان والعراق وفلسطين وغيرها من المناطق والأقاليم الأخرى، حيث استنفذ ذلك من مواردها. وبالتالي لابد للدولة أن يكون لها إستراتيجية لسياستها الخارجية متوائمة مـع واقعهـا وقوتهـا ووزنها الحقيقي، وإلا أصبحت سياستها الخارجية وحركتها الدولية مجردة إلى حـد كبير من عوامل الفاعلية. إن أي خلل في هذا التوازن بين قـوة الدولـة الـشاملة وسياستها الخارجية يؤدي إلى نتيجتين: الأولى، أن تكون السياسة الخارجية مجردة من الفاعلية إلى حد كبير. والثانية، أن تكون قوة الدولة غير مـستغلة تمامـا فـي سياستها الخارجية.(حيدر، 2009)

تأسيسا على ذلك، ثمة مجموعة من القضايا تنال الأولوية لسير الـدول فـي سياستها الخارجية، وهي تمثل الأهداف الحيوية: الأمن، حفظ الـذات، والاكتفـاء الاقتصادي، والنفوذ والهيبة القوميين، ومحور السياسة الخارجية هو تقرير أفـضل السبل التي يمكن اتخاذها لدفع هذه الأهداف إلى الأمام، وهي الأهداف التي تنـصب عليها السياسة الخارجية الإيرانية. إذ تصاغ خيارات السياسة الخارجية على ضـوء الموارد المتاحة، للوصول إلى الأهداف والخيارات المختارة. وفي بعض الأوقـات تؤكد سياسة الدولة الخارجية على واحد أو أكثر من الأهداف هـذه علـى حـساب الأهداف الأخرى، تبنت إيران سياسة خارجية ثورية منذ 1979 إذ كانـت الطبقـة الحاكمة آنذاك محملة برؤية مسبقة تجاه العالم الخارجي انعكـست علـى سياسـتها الخارجية، جرت هذه الرؤية عاصفة محملة بعزلة دولية ونظرة سلبية تجاه إيـران. إلا أن مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي وبداية عقد التسعينات، بـدت إيـران

أكثر واقعية في سياستها الخارجية، لاسيما مع صعود التيار الواقعي. إثر ذلك سعت إيران إلى إعادة هيكلة علاقاتها الإقليمية والدولية مع الاحتفاظ بثوابتها الإستراتيجية، وانتقلت من الدور الثوري في عهد الخميني، إلى الدور المتوازن إذ ركـزت علـى الدبلوماسية الهادئة والتوازن في علاقاتها الخارجية، وحاولت أن تجمع بين القـوة الصلبة والناعمة، بعيدا عن إثارة الحساسيات، بهدف إعادة بناء ما دمرتـه الحـرب العراقية- الإيرانية. رغم ذلك استمرت دول الجوار تقابل كل سياسة إيرانية بنظـرة يكتنفها الشك والحذر الشديد.

أما بخصوص علاقتها مع واشنطن، تمكنت الأخيرة من خلق نفـوذ سياسـي وعسكري في الشرق والجنوب والشمال وبعض مناطق الجبهة الغربية لإيران، في كل من أفغانستان والمحيط الهندي وجمهوريات أسيا الوسـطى والخلـيج وتركيـا، وأخير العراق، وبالتالي إحكام الحصار الأمريكي على إيران، ولفق طـوق أمنـي وسياسي وعسكري حولها، بغية عزلها وإبعادها عن أيـة ترتيبـات فـي محيطهـا الإقليمي، إذ " تشير متابعة السياسة الإيرانية خلال فترة ما بعد الخليج إلى أن هـذه السياسة تشهد حالة من الذعر والتوجس من احتمالات تعـرض إيـران لـضربات عسكرية أمريكية أو أمريكية-إسرائيلية".(العربية نت،2009)

هذا البيئة المضطربة جعلت إيران تستحوذ عليها فكرة استهدافها عسكريا في إطار ما تسميه واشنطن بـ" محور الشر" . ولولا مأزق الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان لفتحت جبهات أخرى ربما كانت إيران إحدى هذه الجبهـات. ومع ذلك، ورغم العداء التاريخي بين الطرفين، إلا أنهما لم يصلا حد التناقض الذي لا يمكن أن يتعايش كلاهما معه بحيث يدفع ذلك إلى حرب طاحنة يقضي أحـدهما على الآخر، أي أن الواقع التاريخي لتطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية يقـول إن الطرفين استطاعا أن يتعايشا رغم تناقضاتهما. وبالتالي يمكـن القـول: إن سياسـة إيران الخارجية استطاعت أن تحافظ على كيانها القومي وحفـظ ذاتهـا واسـتمرار الطبقة الحاكمة في الحفاظ على وجودها وهيمنتها على النظام.

ومع ذلك فرغم هذا النجاح النسبي في سياستها الأمنية، إلا أن إيـران مـا تزال في علاقتها الإقليمية والدولية ينتابها عدم ثقة عميقة، حيث تواجـه 15 دولـة

جوار يغلب على تفاعلاتها سمة التوتر، تجعل إيران والأطراف الإقليمية والدولية في حالة شك دائمة، وهذا بالتأكيد سوف ينعكس على فاعلية سياسة إيران الخارجية، وهو ما يعتبر إخفاقا نسبيا في سياستها الأمنية مما يجعل نجاحها الكامل أمرا مشكوكا فيه، وبخاصة أن إيران ما انفكت تشعر بأنها مستهدفة من القريب والبعيد، وهذا ينعكس على رؤيتها للعالم بما يحول دون تفاعلها الايجابي والبناء، وهو ما له تداعيات سلبية على نظام سياستها الخارجية. ولعل العزلة والتهديد الموجه ضد طهران جعلا التفكير السياسي الإيراني القائم على المؤامرة ربما يمثل القوة المحركة وراء محاولة الحصول على السلاح النووي. وجدير بالملاحظة أن التهديدات والحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على إيران، فرضا على الأخيرة التركيز على سلامتها ووحدتها الإقليمية وأيقظت وعي الإيرانيين والشعور بأهمية الوضع الإقليمي لإيران.

لا تزال أنشطة إيران الخارجية تُقابل بنظرة من القلق والشك، لاسيما في العراق ولبنان وفلسطين واليمن ومعظم الدول العربية، وهو ما يحول دون تجذر العلاقات الإيرانية- العربية. فتجذر هذه العلاقة يتطلب بناء مؤسسات مشتركة تؤطر تفاعلاتهما، وترعاها جهات نافذة ذات سلطان ونفوذ، حتى يتم التعامل مع هذه العلاقة باعتبارها جزءا من نسق عقائدي كامل اقتصادي وثقافي وسياسي، عند ذلك يمكن أن تزال أزمة الثقة بين إيران وجوارها، وبخاصة أن إيران لم تقم بالجهد اللازم لتطمين هذه الدول.

أن سياسة إيران الأمنية جعلتها طرفا لا يمكن تجاوزه في ترتيبات المنطقة الأمنية. وبالتالي فإن أي سياسة تحول دون دمج إيران في شبكة طبيعية من العلاقات الدولية والإقليمية، هي سياسة فاشلة وقصيرة الأجل. حيث ترى المجموعة الأوروبية فرصة اقتصادية كبرى في المساعدة على تسوية الخلافات الأمريكية- الإيرانية. وعلى المستوى الداخلي في واشنطن أخذت شركات النفط والمؤسسات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة لعدد متنام من الشخصيات السياسة الأمريكية، تنتقد واشنطن لفشلها في حل مشكلاتها مع إيران. وسعت دول عربية خليجية إلى تحسين علاقاتها مع إيران ورفض مشاركتها بأي عمل عسكري ضدها. ولكن يجب على

دول الخليج بخاصة امتلاك عناصر القوة الشاملة لجعل علاقتها مع إيران تقوم على التوازن حتى يمكن تطوير علاقات متوازنة ومنظومة أمنية متناسقة، لأنه بدون التوازن الاستراتيجي بين إيران ودول الخليج لن تنبني علاقات متوازنة بل ستكون علاقات مختلة لصالح الطرف الأقوى وهذا يؤدي إلى صراعات مدمرة وعدم استقرار وتوتر دائم.

2-4 الأدوات التي تستخدمها إيران لتنفيذ مشروعها الاقليمي في المنطقة العربية:

أصبح على إيران تحقيق المعادلة بين استثمار موارد نفوذها في الجنوب العراقي للدرجة التي تدعم الدور الإيراني في المنطقة وتوسع حضوره، ولكن إلى الحد الذي لا يستثير عداء الولايات المتحدة، وبالدرجة التي تستمر معها الحاجة الأمريكية لإيران في الساحة العراقية (كشك، 2007)، لذلك رغبت الولايات المتحدة في التوافق مع إيران حول دور الشيعة في العراق فيما بعد حرب الخليج الثالثة في عام 2003م، ففي سعيها لمجابهة المقاومة السنية ترتكز الولايات المتحدة على الدور الكردي والشيعي في العراق، بل احتاجت الولايات المتحدة أكثر للتفاوض مع إيران لبحث كيفية إدخال السنة في المعادلة السياسية لتحييدهم وليس مع القوى العربية. ففي جميع الأحوال، تحولت إيران لأن تكون القوة الإقليمية الرئيسية الفاعلة في العراق في ظل سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية واحتكارها للتخطيط المستقبلي للعراق وتحييد إن لم يكن إبعاد القوى العربية عن الساحة العراقية. (باكينكام، 2007).

وفيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي فإن إيران تبدي اهتماماً بهذا الصراع ليس لمحض البعد العقائدي والديني بل بناءً على حسابات الأمن القومي الإيراني، فقد أضحت فلسطين خط مواجهة أساسي على مستوى التوازنات الإستراتيجية الإقليمية، ويعد الموقف الرافض للوجود الإسرائيلي من أهم المؤشرات الدالة على درجة عالية من الاستمرارية في الموقف الإيراني (العرب، 2009).

كما أن الموقف الإيراني المعلن من القضية الفلسطينية لم يتغير ولم تتبدل الرؤية الإيرانية لوسائل الحل الحاسمة: وهي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي

المحتلة، وعودة جميع الفلسطينيين، وإقامة استفتاء ديمقراطي حر وإنشاء حكومة مستقلة في القدس تعبر عن المسلمين والمسحيين واليهود. إلا أنه في ظل استقرار هذه الرؤية الفكرية، تتغير السياسات المرحلية وفق مقتضيات كل فترة (الزويري، 2008).

ولذا يمكن ملاحظة أن إيران في أواخر التسعينيات وخاصة بعد أحداث أيلول 2001، باتت تتلافى في أحيان كثيرة توجيه النقد اللاذع لمن يخطو خطوات تجاه التسوية السلمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي، بل سعت في أحيان أخرى إلى تهدئة الأوضاع، كما دلت مساعي إيران خلال ما سمي بثورة الأرز لتهدئة ردود أفعال حزب ا وتركيز نشاطه كمؤسسة سياسية (باكينكام، 2007).

كما أن حماس تعتبر وهي في السلطة أحد أبعاد تدعيم النفوذ الإيراني والتدليل على محورية دور المقاومة -التي تمثل إيران أحد رموزها في المنطقة-، وقد كانت إيران أولى الدول التي قدمت مساعدات إلى حكومة حماس بحوالي مائة مليون دولار، الأمر الذي مثّل ضغطاً غير مباشر على الدول العربية، حيث تلتها قطر بتقديم عشرين مليون دولار.

بالنسبة لورقة النفوذ الشيعي، تشير بعض الآراء إلى إمكانية استخدام إيران الأقليات الشيعية في دول الخليج، فسيناريو الصعود السياسي للشيعة والذي يخدم النفوذ الإيراني لا يقتصر على العراق فقط بل يمتد لدول خليجية أخرى. كما تحدثت قيادات سعودية وأردنية عن الهلال الشيعي وضرورة الانتباه إلى مخاطره، إلا أنه من الملاحظ أن التركيز على البعد المذهبي للمنافسة بين إيران والدول العربية انطلاق أساساً من أصوات عربية، والتي تبدو مستفيدة من إحياء هذا التمييز وتعظيم الإدراك به (محمود، 2008).

أولويات السياسة الخارجية الإيرانية:

إن المبادئ العامة للثورة والدولة في إيران هي: الإسلام، التشيع، الثورية، الثقافة الوطنية، المكانة الإقليمية والدولية، الحاجات الطبيعية لإيران كجزء من المجتمع الدولي. وضمن الإطار العام للمبادئ المذكورة حددت السياسة الخارجية الإيرانية أربعة أهداف لتحقيقها على الصعيدين المحلي والدولي، وهي توفير الأمن

وتحقيق التنمية والرفاه الاقتصاديين، وكسب الاحترام على صعيد العلاقات الدولية، ثم نشر القيم والثقافة الوطنية. (عطوان، 2006).

تصنف أولويات السياسة الخارجية ضمن أربعة أنواع بحسب محدداتها وهي:

أ- المكانة في النظام الإقليمي والعالمي، أو تحديد الدور الذي ينبغي أن تلعبه إيران، هل هو دور إقليمي أم عالمي أم محدود بالعلاقات الثنائية.

ب- تحديد المناطق الجغرافية التي توجد لإيران فيها أو معها مشاكل.

ج- تحديد القضايا والمسائل الإقليمية والدولية المرتبطة بنحو ما بالسياسة الخارجية لإيران، وقد حددها الخبراء الإستراتيجيون بخمسين قضية قسمت على أسس مختلفة، كالقرب أو البعد من أهداف قصيرة المدى أو متوسطة المدى أو بعيدة المدى، على النحو التالي: (بن جدو، 2007، ص532)

1- القضايا ذات الأولوية قصيرة الأمد وهي حل مشكلة الجزر الثلاث المتنازع عليها مع الإمارات العربية المتحدة، وحسم العلاقات مع العراق، ثم كيفية التعامل مع الموقف الدولي من قضية التسوية العربية – الإسرائيلية وتحديد طبيعة التفاعل معه.

2- القضية ذات الأولوية المتوسطة المدى وهي تنظيم العلاقات الاقتصادية الخارجية، ويشمل الديون الخارجية وارتباط التعاون الاقتصادي بالسياسة الإعمارية الجديدة في إيران بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، ثم تحديد أطر التنسيق بين سياسات النفط والطاقة مع السياسة الخارجية، ثم تحديد السياسة والموقف المطلوبين إزاء روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وأخيراً كيفية الحصول على مكانة أفضل في منطقة الخليج والدول المحيطة بهذا الإقليم (بن جدو، 2007، ص532 - 533).

3- أما القضايا ذات الأولوية بعيدة المدى، فهي نشر الثقافة الإسلامية والإيرانية، وحل المشاكل مع الغرب، ثم حل المشاكل مع العالم العربي، المقصود من عبارة قصيرة الأمد الفترة التي لا تتعدى السنة الواحدة، ومتوسطة الأمد الفترة التي تمتد من سنة إلى ثلاث سنوات، وبعيدة الأمد الفترة التي تتجاوز أكثر من ثلاث سنوات. (بن جدو،2007، ص 532)

تبقى سياسة إيران الإقليمية محل عدم ارتيـاح علـى المـستويين الإقليمـي والدولي، بسبب مزجها الدائم بين حكم الدين (الطائفي) ولعبة السياسة مـن خـلال توفير غطاء سياسي لعناصرها في المنطقة. فإيران لا تخفِ رغبتها في أن يعتـرف المجتمع الدولي وسائر دول المنطقة بموقعها كقوة عظمـى إقليميـة، وذلـك بعـد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وعدم وضوح الدور التركي مع غياب دور عربي واضح في المنطقة.

لقد أضحى النظام الإقليمي ضعيفاً جداً، فالعراق انهار كدولة قويـة موحـدة وذات سيادة، وأدى انفجاره الداخلي إلى تغيير المعطيات الجيوسياسية للنظام. ومـع انهيار العراق، اكتسبت إيران نفوذاً مباشراً في إحدى أهم وأبرز الـدول العربيـة والإسلامية. وأصبح العراق ساحة توترات ومجابهات داخلية وخارجية تدفع بـدول المنطقة إلى حسابات جديدة بين بعضها البعض (علاوي، 2009).

يستند التطلع الإقليمي الإيراني إلى عدة أبعاد، من بينها، البعد الأيـديولوجي القومي الديني، البعد السياسي، البعد الاقتصادي، البعد العسكري. ويمكن لنا أن نسلّط الضوء على البعد الايديولوجي القومي الديني، بغية التعرف على الدوافع الحقيقيـة التي تحرك النفوذ السياسي الإيراني باتجاه لعب دور إقليمي أكبر كونها تشكل نقطة الارتكاز لمشروع إيران الإقليمي. يعطي هذا البعد، إيران فرصة كبيـرة لتعزيـز وجودها في بنية النسيج الاجتماعي في الشرق الأوسط. وتعول إيران كثيـراً علـى وحدة الشعور الشيعي، ووجود طائفة شيعية مهمشة ومضطهدة وبعيدة عـن النفـوذ السياسي ومراكز القرار، وهي تدعم هذه الطائفة أينما وجدت، علناً أو سراً. وكنوع من الدهاء السياسي الإيراني فإنها تستثمر هذه الطائفة دعماً لترويج رؤيتها السياسية والفكرية (الفارسية)، ودعماً لسعيها لتكون قوة مؤثرة في سياسة المنطقة باعتبارهـا مرجعية عقائدية وسياسية للطائفة الشيعية في العالم. ومن هنا، فإن غالبية الحكومات العربية ذات حساسية سلبية حيال أي تحرك إيراني في المنطقة أو في داخل بلدانها. ومع كل المراقبة الشديدة، فقد نجح الدهاء السياسي الإيراني فـي اختـراق البلـدان العربية، واختراق سياسة الشرق الأوسط على نحو لا يمكن معالجته بطريقة سهلة أو

سريعة، إنه تغلغل فكري سياسي استراتيجي، فمن بين خمس دول محيطة بإسرائيل تؤثر إيران تأثيراً كبيراً في سياسة ثلاث منها هي (لبنان، سوريا، فلسطين).

على الرغم من أن النظام في إيران أسس شرعيته على عدد من الاستفتاءات الشعبية، وأن بنية النظام السياسي تقوم على العملية الانتخابية، فإيران ليست دولة ديمقراطية بالمعنى الليبرالي للديمقراطية، فهو نظام حكم خاص، سلطته العليا تتمثل في المرجعية الدينية، يتمتع بآليات تحكم علنية وخفية، مباشرة وغير مباشرة، ترسم حدوداً واضحة للتعددية السياسية، للدرجة المسموح بها لتغير وجهة الدولة، ولمساحتي سلطة الشعب وسلطة المرجعية. ولأن نظام الجمهورية الإسلامية هو بهذه الخصوصية فمن الصعب أيضاً وصفه بالنظام الاستبدادي، مهما كانت الدلالة المعتمدة لمفهوم الاستبداد.(حيدر، 2009)

الدولة الإيرانية الحديثة، لا يرتبط فيها القرار السياسي بأسرة حاكمة، أو بمصالح شخصية، أو بمزاج وعواطف لحظية، بل بمؤسسات وأطر مرجعية، وواقعية، ووعي بالمجال الجغرافي السياسي والميراث الثقافي. تعاني إيران من مشاكل هيكلية كبرى، على المستويات السياسية والاقتصادية، كما على مستوى التعدد الإثني والطائفي، وإخفاق الدولة في التعامل مع هذه التعددية. ولكن ما يجعل أداء إيران أكثر كفاءة ونفوذها أكثر تأثيراً وفعالية، هو مجمل السمات التي تميز بنية الدولة الإيرانية والطابع الحيوي لسياساتها الخارجية وأنماط توظيفها للأدوات المتاحة لها. (العربية نت، 2009).

إن التغيرات الإستراتيجية الدولية والتطورات التي شهدتها المنطقة ومنها الاحتلال الأمريكي للعراق أوجدت خيارين أمام القيادة الإيرانية هما(اللباد، 2007):

أ . ممارسة دور إقليمي منضبط لدولة أصبحت قوية (نسبياً) يمكنها أن تتمتع بنفوذ قوي مقبول يحافظ على مصالحها الأساسية.

ب . ممارسة دور إقليمي مهيمن لدولة أصبحت تتمتع بهامش واسع من حرية الحركة في المنطقة، بعد احتلال العراق.

طورت إيران أوراقها الإقليمية ببراعة بعد انهيار النظام الإقليمي مستفيدة من تحالفاتها الإقليمية وموقعها الجغرافي المطل على الخليج العربي وقدرتها على تعطيل مرور النفط إلى الأسواق العالمية بالإضافة إلى البعد الإيديولوجي الطائفي. ووفقاً لهذا التطور أصبحت إيران بعد ربع قرن من ثورتها الإسلامية المرجعية الطائفية في العالم وعلى هذا الأساس أصبحت كافة العمليات المسلحة للجماعات الطائفية تصب في مصالح إيران الإقليمية. وبسبب غياب مشروع عربي واضح لم يبق في المنطقة من مشاريع إقليمية إلا مشروعين الأول أمريكي يهدف إلى فرض شرق أوسط جديد بقيادة إسرائيلية. والثاني شرق أوسط جديد ولكن بقيادة إيرانية (طائفية). (حيدر، 2010).

تقف المنطقة العربية أمام ثلاثة تحديات رئيسة هي نمو النفوذ الإيراني في الإقليم، الاحتلال الأمريكي للعراق، البرنامج النووي الإيراني. وقد انشغلت دول الإقليم بالمشاكل الاقتصادية والمالية، أكثر من انشغالهم بالأخطار الإستراتيجية الهائلة، الداخلية والخارجية التي تعصف بالمنطقة. (عنتر، 2008).

بنيت إستراتيجية النفوذ العقائدي الفارسي على العمل على تجذير مرجعية (قم) في الجسد الشيعي. كان هذا واضحاً لمؤسس هذا المحور، المرجع الأعلى للثورة الإسلامية في إيران (الخميني) وأن يحيد جميع المرجعيات في الطائفة الشيعية وخاصة مرجعية النجف وذلك عن طريق استحداث ولاية الفقيه والتي هي بمعنى آخر تنصيب نفسه على عشر مراجع المذهب الشيعي، واتخاذه (قم) كمرجع أعلى لهذا المذهب الإسلامي المهم. وانقسم الشيعة في ذلك بين مؤيد لولاية الفقيه وآخر معارض. ومن أهم آليات جذب أنصاره، تكوين الأحزاب والمراكز الثقافية لنشر الفكر الطائفي في الجسد العربي حاملاً راية الدفاع عن أهل البيت، في حملة نشر مبادئ وأفكار الثورة الخمينية. وإضعاف أهم المراجع السنّية في المملكة العربية السعودية، ومكانة الأزهر في مصر، بدأ التركيز على استخدام مسمى (الوهابية) لإيهام المسلمين بأن (الوهابية) مذهب مستقل عن أهل السنة والجماعة. وربط الأزهر بالسياسة المصرية التي يكن لها العداء لموقفها من شاه إيران. ارتكزت آليات تنفيذ السياسة الإيرانية على تكوين وتجهيز وتمويل الأحزاب، شيعية كانت أم

سنية، وهذا تبلور في تكوين وتجهيز وتمويل حزب ا وحركة حماس واستخدام تنظيم القاعدة بجعلها ملاذاً لهم وتمويلهم في أراضيها المتاخمة لباكستان وأفغانستان، وتدريبهم وتمويلهم في العراق مما جعلها في أمان من عمليات القاعدة. وتكوين وتجهيز وتمويل عدة فصائل مسلحة في العراق بالإضافة إلى المليشيات التي تعمل بإشراف الحرس الثوري الإيراني (السرجاني، 2007).

أدت الإطاحة بطالبان في أفغانستان واحتلال العراق إلى إزالة أبرز منافسي إيران في المنطقة وبروزها كقوة إقليمية بلا منافس. وما زاد من قوة إيران هو الارتفاع الحاد في أسعار النفط الذي ضخّ إلى خزينة الدولة الإيرانية فائضاً بمليارات الدولارات، فضلاً عن الهزيمة التي منيت بها الحركة الإصلاحية في إيران بقيادة محمد خاتمي وصعود الخط المتشدد بقيادة أحمدي نجاد ولفترتين رئاسيتين. (دلي، 2009).

أن ما يثير قلق الحكومات العربية ليس مساعي الهيمنة السياسية والعسكرية الإيرانية، فطهران تدرك أنه حتى لو كانت الأنظمة العربية ضعيفة وعاجزة ومتشرذمة، فإن طبيعة النظام العالمي ليست في مصلحة الأهداف الإيرانية، فقد خسرت حربها على العراق في عهد الرئيس العراقي السابق صدام حسين، ولم تربح العراق بأكمله بعد سقوط صدام حسين، ولم تنجح حرباها بالوكالة في جنوب لبنان (2006) وغزة (2009) على حد ما جاء في التقرير، غير أن ما يثير قلقهم هو "الجسارة "الإيرانية في فرض الهيمنة بأساليب "ناعمة"، تكتفي بترسيخ التأثير الثقافي والمذهبي والمادي والأيديولوجي. وقد وصفت بـ"الجسارة" لأن إيران ماضية فيها بروح من يسابق الزمن لتحقيق أهدافه القصوى (حيدر، 2010).

وتشمل أساليب "الهيمنة الناعمة" في الدول العربية: زرع خلايا مذهبية نائمة وفاعلة في البلدان العربية، وفتح المراكز الثقافية والمعاهد التعليمية الدينية، وإنشاء المكتبات والمدارس، وتشجيع قيام جمعيات الصداقة الإيرانية-العربية، واستخدام القدرات الاقتصادية والتجارية للتغلغل في النشاط الاستثماري. (العريبي، 2010).

وما يثير قلق تجاه المطقة العربية توجه إيران إلى دعم الحركات الإسلامية السياسية في بلدانهم، إذ إن طهران كانت تقف وراء الجبهة الإسلامية للإنقاذ

المحظورة في الجزائر، كما أن تعاونها مع الجبهة الإسلامية القومية في السودان أثار اتهامات كثيرة وجهت إلى السودان في مطلع تسعينيات القرن العشرين، وبلغت الاتهامات طور الزعم بوجود مقاتلين إيرانيين في صفوف القوات الحكومية التي قاتلت المتمردين في الجنوب. ولفت عضو المجلس الوطني (البرلمان) الجزائري عبد الرحمن سعيدي إلى أن إيران تعمل على تنفيذ مشروع "حزب الله المغاربي" الذي يستهدف تونس والمغرب والجزائر، وتتردد معلومات عن حملة إيرانية في نيجيريا تتخذ طابعاً مذهبياً (نافع، 2008).

إن إيران -من خلال تحالفها مع "دول الممانعة"- تحرض على منازلة أمريكا وإسرائيل في كل مكان، ولكن ليس على أرض إيران، وفي حالتي لبنان وغزة، تتجرع الشعوب العربية مزيداً من المرارات والانكسارات والإبادات التي يسارع إعلام "محور طهران" إلى وصفها بالانتصارات (العربية نت، 2009).

في ظل تلك التوجهات مع الاستراتيجيات الإيرانية، تعمق الشقاق بين الدول العربية، وأظهرت دول "المحور" اتجاهاً ثابتاً لإلقاء التبعة على بلدان عربية محددة، واقتداء بسياسة "تلازم المسارات" التي التزمها الحليف السوري لإيران، واصلت الأخيرة تلازم مسارات الاستهداف، بتصعيد خطير ضد مصر. ولم تكتف طهران باستخدام حركة حماس الفلسطينية، بل جرت معها دولتي "الممانعة" إلى الحملة على مصر. (العريبي، 2010).

وتجد دول الخليج العربية نفسها محاصرة بمقدار من التهديدات أكبر مما تواجهه الدول العربية الأخرى التي تستهدفها السياسات الإيرانية، إذ ترى الدول الخليجية أنها ستكون ضحية أولى للطموحات النووية الإيرانية. وليس خافياً مطمع إيران في هذه المنطقة الاستراتيجية الغنية بالموارد الحيوية. فهي تحتل جزر أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، واعتبرت إحدى الدول الخليجية محافظة تابعة لها، ولها في العراق تدخلات نجحت في تقويض أمنه (عبيدات، 2009).

وتجمع دوائر سياسية في بلدان الخليج على أن مواجهة التغلغل الإيراني يتطلب حكمة وبراعة، ولكن ليس تأنياً، لأنه يترافق مع الهجمة الإسرائيلية التي لا

تزال الهم الأمني الأول في الاستراتيجية العربية. وينعقد الإجماع في هـذه الناحيـة على أن التغلغل الإيراني وبسط النفوذ إذا لم تتخذ إجراءات "صـارمة " لكبحهمـا، سيكونان أكبر مهددين للأمن القومي العربي والإقليمي، ومما يزيد المهمة صـعوبة أمام القادة العرب أن إيران لم تستغل الغفلة العربية وحدها للتغلغـل فـي مفاصـل المجتمعات العربية، إذ إنها أفادت أيضاً من أخطاء السياسة الأمريكية، وخـصوصاً في العراق، وظلت إيران تستغل الانحياز الأمريكي السافر لإسرائيل لاستمالة قلوب العرب (عطوان، 2006).

إن إيران تعمد إلى بسط نفوذها من خلال ثلاث أدوات رئيسية، هي: الدعاية والتحريض، ودعم الجماعات الموالية لإيران، وتخريب قوة الدولة المستهدفة. كمـا أن طهران تدعم حالياً جماعات متمردة في أفغانستان والعراق ولبنان وفلسطين، وإن المكاسب الاستراتيجية الإيرانية تتجلى في أوضح مظاهرها في أن أبـرز حـركتين حليفتين لطهران هما "حزب ا " اللبناني وحركة "حماس" في فلـسطين (عطـوان، 2006).

وذلك لا يعني أن طهران تهيمن على هذين التنظيمين هيمنة تامة تملي عليهما كل خطوة يتخذانها، لكنها تتولى تمويلهما وتسليحهما، وتدريب مقاتليهما، ما يتيح لها التأثير عليهما.

أن إيران لم تتعظ من فشل لجوئها إلى القوة حين خاضت حـرب الـسنوات الثماني (1980-1988) ضد العراق، ويبدو أنها تستهين بالاحتمالات المؤكـدة لأي تدخل عسكري غربي في حال تدخلها في أي دولة عربية أو إسلامية، ووجدت فـي نفسها ثقة متنامية بعد الكشف عن قيامها بتطوير برنامجها النووي لانتهـاج سـلوك أكثر جرأة وخطورة، وخصوصاً سلسلة التصريحات "النارية" التـي دأب الـرئيس الإيراني أحمدي نجاد على إطلاقها. (الحرير، 2007).

ويخشى المحللون الغربيون أن تحقق إيران حلمها بامتلاك الـسلاح النـووي لتستخدم حلفاء لها في شن هجمات تستهدف المصالح الغربية والدول العربية المعتدلة التي ترفض الهيمنة الإقليمية الإيرانية.

أصبحت الإستراتيجية الإيرانية الشاملة إزاء المنطقة العربية، أكثر وضـوحاً وأخطر تهديداً من أي وقت مضى، خاصة أنها وظّفت الـسياسات الأمريكيـة إزاء المنطقة إجمالاً والعراق بصفة خاصة، وأحرزت مكاسب هائلة لم تكـن لتحـصل عليها بقوتها مطلقاً. وهذه الإستراتيجية الإيرانيـة سـتؤثر بفعاليـة علـى الـدول والاقتصاد العربي من خلال ما ستؤدي إليه من تغيرات في البيئة السياسية والأمنية في البلدان العربية، وبالذات في العراق ولبنان ومنطقة الخليج. وتستند إيـران فـي إستراتيجيتها على استخدام إمكاناتها الاقتصادية في تمويل القـوى المرتبطـة بهـا سياسياً وأيديولوجياً أو حتى عملائها في المنطقة العربية، لتحقيق طموحاتها وإعـادة ترتيب النظم السياسية وفق رؤيتها (السرجاني، 2007).

تعيش إيران اليوم في أوج صراعاتها الداخلية والخارجية، وتواجه صعوبات كبيرة بسبب الانهيار العربي من جهة، وبسبب الاحتلال الأمريكي لأجزاء من العالم العربي، ووجود تركيا، وأفغانستان من جهة أخرى، وهذا كله يأتي في سياق مخطط إستراتيجي للولايات المتحدة، يقضي باستيعاب إيران وتحويلها عن ذاتها بأية وسيلة ممكنة. (الحرير، 2007).

كما تظهر هذه الوثائق أيضاً اهتماماً بارزاً بالدور العربي في مواجهة المـد الإيراني، كما تزعم وثائق الكونغرس عام 1992م ومخططات الدفاع عـام 1989م لنائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني". حيث إننا نجد تركيزاً هائلاً على إحداث الفتن الداخلية في العالم العربي، وفي داخل كل بلد عربي للحيلولة دون تحقيق التماسـك المطلوب في البنية العربية، وما تشهده الساحة العراقية اليوم من تحـولات مركبـة للشعب العراقي ولكل دول الجوار العراقي، خير دليل على ما يـراد تحقيقـه فـي المستقبل المنظور لجهة إرباك العالم العربي والإسلامي في المأزق الداخلية لضمان أمن الكيان الصهيوني، وحماية القواعد العسكرية الغربية في العالم العربي. (موسى، 2004، ص31).

إن التحولات الجديدة في المحيط الإيراني تجعل إيران أمام ثنائيـة صـراع مربكة فعلاً، فهي من جهة تريد للعرب أن لا يكونوا مأزقاً لها على الساحة العراقية، ومن جهة أخرى لا تريد أن تخضع لشروط المحتل، الـذي يعمـل علـى فـرض

مشروعه التجزيئي في المنطقة العربية لما لذلك من انعكاسات على الداخل الإيراني، لأن إيران بمفردها لا تستجمع كل عناصر القوة فـي مواجهـة الغـرب والكيـان الصهيوني، وإنما هي تحتاج إلى العالم العربي في هذا الصراع كما احتاجـت إلـى لبنان وسوريا والشعب الفلسطيني، وفي مقابل هذا الواقع نجـد تفـاعلات الـشارع الإيراني نفسه بين إصلاح ومحافظة، وهي ثنائية مخيفة فيما لو أدت إلى التقابل في الرؤية والمشروع الإسلامي (موسى، 2004، ص ص 31-32)

تحرص إيران خلال تعاطيها مع الملفات الإقليمية على إبراز تشددها علـى قضيتين أساسيتين، "الوحدة بين المسلمين،" وهو شعار يرتبط بمشروع تجاوز الإطار المذهبي بين السنّة (الذين يشكلون الغالبية الساحقة من المسلمين) والشيعة، والتركيز على القضية الفلسطينية وضرورة "إعادة الحقوق للشعب الفلسطيني،" و"إشهار معاداة إسرائيل".

أن هذه الخطوط هي مجرد غطاء للمـشروع الثـوري الإيرانـي الحقيقـي المرتبط بطموحات قومية أيديولوجية لمد مناطق نفوذه في مجمـل الـدول العربيـة والإسلامية، ويرتكز على نشر التشييع وتأسيس الأحزاب الموالية لإيران وتـسليحها في بعض الأحيان من جهة، واللعب على الورقة الفلـسطينية مـن جهـة أخـرى، باعتبارها قضية قادرة على إكساب طهران مشروعية شعبية. (الحرير، 2007).

أن طهران أزالت سفارة إسرائيل من أراضيها ودعمت الفصائل الفلسطينية، لكنهم يذكّرون أنها وقفت إلى جانب أرمينيا في حربها مع أذربيجان التـي تقطنهـا غالبية مسلمة، كما أنها تثير بين مخاوف دول الخليج بتصريحات لمـسؤولين فيهـا يتحدثون عن تبعيتهم التاريخية لها والتزامها بتصوير الثورة.

وقد اعلن الرئيس احمدي نجاد في الجمعية العامة للأمم المتحـدة فـي يـوم 24/سبتمبر 2010 عن ثلاثة اراء في تبيين العوامل الأساسـية للحادثـة: (شـبكة الاعلام العربية، 2010)

1- تنظيم إرهابي قوي جدا ومعقد اخترق جميع الحواجز والإجـراءات الأمنيـة والاستخباراتية الاميركية. وهو رأي تمت الدعاية لـه غالبـا مـن جانـب المسئولين الأميركيين.

2- انها نفذت من قبل اجهزة داخل الحكومة الاميركية لايجاد تغيير في مسار افول الاقتصاد الاميركي للسيطرة على الشرق الاوسط وكذلك لانقاذ الكيان الصهيوني

غالبية الشعب الاميركي والشعوب والسياسيون يؤمنون بهذا الراي.

3- انها نفذت من قبل تنظيم ارهابي الا ان الحكومة الاميركية في حينها دعمت ذلك واستغلته. يبدو على الظاهر ان لهذه النظرية مؤيدون اقل.

أن أهم وثائق الاتهام هي عدة جوازات سفر تم العثور عليها من بين الحجم الهائل من الركام المتبقي وشريط فيديو يعود لشخص ليس معلوما مكان سكناه ولكن أعلن بانه شارك في وقت سابق في تجارة النفط مع بعض المسؤولين الاميركيين. لقد تم الإيحاء بانه لم يتم العثور على اثر للانتحاريين بسبب شدة النيران والتفجير.

واضاف الرئيس الإيراني أحمدي نجاد "الان وقد بات النظام التمييزي للراسمالية والتسلط يواجه الهزيمة ويقترب من نهايته، فان مشاركة كثيفة لاحترام العدالة والعلاقات المزدهرة هي امر اساسي".وندد احمدي نجاد ب"هيكليات الحكم غير الديموقراطية وغير العادلة" التي تقف وراء "الظروف التي تواجهها البشرية".وقال ايضا ان "الراسمالية الليبرالية والمتعددة القوميات تسببت بآلام العديد من النساء والرجال والاطفال في عدد كبير من الدول".(عبيدات، 2009)

تتصاعد فئة جديدة من القادة السياسيين المدعومين من إيران، تسيطر عليها جماعات إسلامية ناشئة تسعى للهيمنة على السياسة الإقليمية. فالقادة الجدد مثل حسن نصر ا في لبنان وإسماعيل هنية في غزة ومقتدى الصدر في العراق يمثلون طلائع لحركات سياسة جديدة معادية للديمقراطية وتمارس السلطة عن طريق سياسة تعتمد على السلاح واستمالة القاعدة الشعبية. هؤلاء القادة يرون أنفسهم بدائل مستقبلية للأسر أو الطوائف التي استولت على السلطة في المنطقة مع رحيل المستعمر المحتل قبل خمسين عاماً. في نفس الوقت تسعى إيران لمد نفوذها الأيديولوجي لمذهبي السياسي في كافة دول المنطقة من خلال الجمعيات والمنظمات الثقافية والاجتماعية المتخذة من الدين الإسلامي كغطاء لها لممارسة نشاطات

سياسية، مدعومة بكل وسائل الدعم المادي والمعنوي للوصول إلى أماكن صنع القرار لتلك الدول (عبيدات، 2009).

أصبحت البيئة الإقليمية في أعقاب غزو العراق ملائمة للمصالح والأهداف الإيرانية، في ظل غياب الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة. فقد تحقق هدف إيران التاريخي الرامي إلى الهيمنة على السلطة السياسية والعسكرية في المنطقة، وقد خدم احتلال الولايات المتحدة العسكري للعراق إيران بطريقين: (جيمس، 2008)

أ . لقد أضعف القوة العسكرية للولايات المتحدة وقلل من التأثير الرادع لقواتها المنتشرة في المنطقة، فقد أظهر احتلال العراق محدودية سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة، بدلاً من إظهار قوتها، على نحو ما كان يأمل الأمريكان، وبالتالي شجع الإيرانيين على المضي في سياساتهم الرامية إلى توسيع نفوذهم باتجاه كافة دول الإقليم.

ب . وجود القوة العسكرية للولايات المتحدة في العراق جعلها لا تشكل تهديداً سياسياً أو عسكرياً قوياً يحد من قدرات إيران وطموحها في مد نفوذها الإقليمي. وبدلاً من ذلك فقد أُجبرت الولايات المتحدة على الاعتراف بهيمنة إيران، فهي التي تسيطر الآن فعلياً على مستقبل العراق وليس الولايات المتحدة.

يمكن القول أن تزامن الاحتلال في العراق مع تضاؤل الجهد الأمريكي لحل النزاع العربي الإسرائيلي، قد أثر على النفوذ السياسي للولايات المتحدة في جميع أنحاء المنطقة، مما أدى إلى بروز إيران كبديل من الممكن أن يكون مهيمن على المنطقة ويملك كافة وسائل الضغط والتأثير لتحقيق أطماعه. ويركّز المشروع الإيراني على تفكيك البيئة الاجتماعية لدول المنطقة من خلال بعض القوى في مجتمعات دول المنطقة التي لا تجد ضرراً من الاستعانة بقوى أجنبية لخدمة مصالحها، تهديداً حقيقياً لأمن واستقرار دول المنطقة. إن ما جرى في العراق أدى إلى احتقانات وتوترات طائفية في معظم دول المنطقة، والخوف هنا هو من أن التطورات الخطيرة التي يمكن أن تكون المنطقة مقبلة عليها من الممكن أن تزيد من التوترات الطائفية، وأن تشهد دول المنطقة صراعات طائفية مفتوحة بما يعنيه ذلك

من تهديد خطير للأمن الداخلي، وهذه هي المرحلة الثانية مـن الخطـة الإيرانيـة الإسرائيلية بتحويل الصراع العربي الإسرائيلي إلى صراع عربي داخلي (العـرب، 2009).

3-4 التحولات في المنطقة العربية وأثرها على المشروع الايديولوجي الإيراني في المنطقة:

أعطت الحرب على العراق عام 2003 دفعـة قويـة لأي دور أو مـشروع إيراني في المنطقة، فإيران، وجدت الفرصة مواتية لتقوية نفوذها على جبهة جديـدة في المنطقة، جبهة كانت لسنوات صعبة على النفوذ الإيراني. وأصبحت إيران تلعب دوراً أكثر تأثيراً في المتغيرات الإقليمية، الأمر الذي يدفع إلى وجود مشروع إيراني في المنطقة أخذ الدور الإيراني في العراق على أنه متأثر بالبعد الديني الأيـدلوجي فقط، إذا ما طبقنا هذا التقييم على الشيعة فكيف نفسر العلاقـة مـع الأكـراد؟ إذاً فالمشروع الإيراني في العراق أكبر من أن يكن دعم طرف على حساب الأطـراف الأخرى أو لأغراض طائفية ضيقة (المرهون، 2005، ص ص 66-67). فحجـم الدعم الإيراني للجماعات المسلحة (السنية) في الساحة العراقية كبير جداً إن لم يكن هو الوحيد وأغلب التصفيات والاغتيالات التي نفذت خلال الفترة من عام2004 إلى عام 2006 كانت بأيدي هذه الجماعات لإثارة النزاع الطائفي، وبسبب عدم النجـاح في هذا الاتجاه، قامت بواسطة عملائها بتفجيـرات سـامراء، ونقلـت الـدور إل الميليشيات المسلحة لتكمل المهمة على أتم وجه من خلال عمليات التـصفية عـزل المناطق حسب الطوائف. ولو كان بالإمكان تدقيق الدعم المالي للحركات والأحزاب السياسية (السنية) في الساحة العراقية والتي تدعي الوطنية نجد أن أغلبها إن لم نقل جميعها يتلقى الدعم لمباشر من إيران أو غير مباشر عن طريق لبنان (حزب ا). وبالمقابل فإن الدعم العربي لهذه الحركات والأحزاب لم يكن له أي دور يذكر فـي الساحة السياسية بسبب عدم وجود مشروع واضح لإنقاذ العراق مـن محنتـه، وأن الدعم ذهب لشخصيات وكيانات لا تمتلك أي قاعدة جماهيرية. من كـل مـا تقـدم نستخلص القول بأن إيران تجيد اللعب على كافة الأطراف خدمةً لمشروعها الإقليمي

كونها تملك رؤية إستراتيجية أيديولوجية واضحة لما تريد أن يكون عليه الإقليم في المستقبل ألا وهو وجود إقليم فارسي بامتياز (عنتر، 2008، ص55).

تعد التحالفات التي تقيمها إيران مع حكومات أو لاعبين غير الحكومات أحد أهم القضايا التي يتم من خلالها تحليل أبعاد الدور أو المشروع الإيراني، فـإيران رأت أن سوريا على الرغم من أنها علمانية بعثية، فإنها الحليف المناسب في وقت عز فيه الحلفاء على إيران، تزامن ذلك من استغلال إيران التدمير المبرمج الذي قامت فيه إسرائيل لبنية الدولة اللبنانية في مطلع الثمانينات، وكذلك تراجع شعبية ودور حركة أمل الشيعية في لبنان، لتساعد في تقوية حزب ا كممثل للشيعة في لبنان، وليصبح فيما بعد أداة من أدوات التحالف الإيراني في المنطقة العربية. لقد كان واضحاً أن إيران نجحت في بناء نوع من التحالفات يخرجها إلى دائرة التأثير الإقليمي على الرغم من سيادة حالة من عدم الرضا من طبيعة النظام السياسي بعد الثورة الإسلامية عام1979م (إبراهيم، 2005، ص ص 34-36).

النوع الآخر من التحالفات التي أقامتها إيران يتعلق بالقضية الفلسطينية، ففي مطلع الثمانينات أقامت إيران الإسلامية علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية العلمانية التي كانت تقيم في بيروت، كما أعطتهم حق التمثيل الدبلوماسي لدرجة منحهم المبنى الذي كانت تقيم فيه الممثلية السياسية الإسرائيلية في طهران، فلم تكن إيران تعني بأن يكون ممثلو الشعب الفلسطيني إسلاميين، بل كانت الأولوية عندها بأن يكون لإيران أوراق لعب في كافة المناطق الساخنة في الإقليم، والحديث اليوم عن علاقات إيران مع حماس والتركيز على هذه العلاقة فقط لأن حماس حركة إسلامية وأن الدعم الإيراني هو دعم إسلامي يفتقد إلى الدقة (إدريس، 2005، ص44).

تعيش المنطقة العربية مزيجاً من التحديات الإقليمية والدولية. فإضافة لمخاطر السياسة الأمريكية الراهنة والاحتلال الإسرائيلي المستمر، هناك أيضاً تزايد للنفوذ الإيراني في المنطقة العربية. وتدفع إيران لتحويل هذا النفوذ لينظر إليه بمنظار أيديولجي مذهبي كي تدفع بأوضاع المنطقة إلى مزيد من الانهيار على الجبهتين العربية والإسلامية، وإلى تحقيق مكاسب ضخمة وفرض هيمنتها على

أرض وثروات البلاد العربية والإسلامية، التي جعلت منها مرتعاً للانقسامات الطائفية والمذهبية. ولو لم يكن حال الأمة العربية بهذا المستوى من الوهن والانقسام، لما كان ممكناً أصلاً استباحة بلاد العرب من الجهات الأربع كلّها. (المرهون، 2005).

يستفيد النفوذ الإيراني من استمرار الصراع العربي الإسرائيلي الذي لم ينته رغم معاهدات التسوية الجزئية التي حصلت حتى الآن، فإيران تستغل الأطراف التي لم تشملهم التسوية بعد ولم تتحرر أرضهم من الاحتلال الإسرائيلي للترويج بأنها راعية لحقوقهم وتقف معهم لتحقيق أهدافهم. النفوذ الإيراني يستفيد أيضاً من كون إيران تدعي أنها تقف الآن في مواجهة الإدارة الأمريكية التي تدعم الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والسورية، فضلاً عما قدمته من دعم لحزب ا في مواجهة إسرائيل.

إن موقف حكومة طهران لا يتحدد طبعاً على أساس مصالح فلسطينية أو سورية أو لبنانية أو عربية بشكل عام، هو موقف إيراني تفرضه المصلحة القومية الفارسية في التعامل مع تهديدات أمريكية وإسرائيلية بالحرب على إيران، وفي مواجهة الضغوط الدولية لمحاصرتها سياسياً واقتصادياً، إلى جانب الانتشار العسكري الأمريكي المتزايد على معظم حدودها البرية والبحرية. إذن، فإن النفوذ الإيراني يستفيد من جهة من واقع سلبي للحال العربي، ومن جهة أخرى يتعامل مع ضغط أمريكي وإسرائيلي تحاول حكومة طهران أن تصده بكل الوسائل المتاحة لها. ثم جاء الاحتلال الأمريكي للعراق لتجعل من منطقة الشرق الأوسط ساحة توتّر دائم، وباب للنفوذ الإيراني باتجاه دول المنطقة. ومن نتائج الاحتلال هو الفرز الطائفي وتدمير مقومات الدولة العراقية، وما أدى إليه هذا الواقع الدموي العراقي المستمر من مخاوف لدى كل دول المنطقة بما فيها دول لخليج وفي مقدمتها السعودية. وهكذا تعيش دول المنطقة جملة من المخاوف أقلّها تصاعد النفوذ الإيراني في العراق والخليج وبلدان أخرى، وأخطرها المواجهة العسكرية الأمريكية مع إيران وتداعياتها على كل دول المنطقة (الزويري، 2008).

إن طرق معالجة الولايات المتحدة لكثير من القضايا المتعلقة بالنفوذ الإيراني في الإقليم، تشير إلى أن أمريكا تقدم لها كل أسباب التغلغل داخل المنطقة، بدءاً من الوضع داخل العراق إلى العراقيل التي تضعها أمام جهود التنمية الاقتصادية والسياسية مروراً بالقضية الفلسطينية التي تطلق يد إسرائيل فيها (علوش، 2006).

إن إصرار الولايات المتحدة على إحراج من يسمون أنفسهم بأصدقاء أمريكا بعدم تمكينهم من لعب أي دور في الإقليم، مما قلل من أهمية الصداقة مع الولايات المتحدة، وليس لها من مردود، سوى توسيع الهوة بين الشعوب العربية والسلطة الحاكمة، ولا مصداقية لطروحاتها، بل إن طروحاتها لم تجلب غلا الخراب في معظم الأحيان. ويضاف إليها الصمت الأمريكي على التغلغل الإيراني داخل المنطقة وفي المناطق المجاورة، بل وفي وسط القارة الإفريقية وصولاً إلى حديقة البيت الأبيض الخلفية في أمريكا اللاتينية، وفوق كل هذا وذاك نجد كل يوم اعتراف أمريكي، بدور إيراني جديد، ومع ذلك يطلب من العرب تصديق الولايات المتحدة أنهم أصدقاءها، فالطبيعي إزاء ذلك أن يتزايد النفوذ الإيراني يوماً بعد يوم، والطبيعي أكثر أنه لم يعد بالوسع الثقة بأن التغلغل الإيراني في المنطقة، بعيد عن الرؤية الأمريكية، كما أنه لم يعد بالإمكان فهم الخلاف الأمريكي الإيراني على أنه خلاف خارج نطاق الخلاف على حجم النفوذ ليس إلا، وأن الملف النووي الإيراني هو موضوع إسرائيلي بالأساس، يتعلق باحتكار النفوذ على المنطقة العربية من قبل هذا وذاك. (الزويري، 2008).

سعت الإدارة الأمريكية لجعل إيران خياراً استراتيجياً لها في منطقة الخليج بصورة خاصة وفي إطار النظام الإقليمي العربي بصورة عامة، من خلال تعمدها دفع العراق لغزو الكويت التي كان من الممكن تجنبها لو كانت الولايات المتحدة أكثر وضوحاً، وتشدداً في موقفها نحوه، لاسيما وأن علاقات التشاور والتنسيق بين العراق وأمريكا كانت خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية رفيعة المستوى، وتسمح للولايات المتحدة بإبداء رأيها صراحة بذلك. بيد أن خيارها بعد توقف الحرب عدم القدرة على الاستمرار بسياسة الاحتواء المزدوج، اتجه نحو لحسم بإنهاء القوة العراقية لصالح إيران (علوش، 2006).

بعد انتهاء الحرب بين العراق وإيران دعا زلماي خليل زاد في دراسة مهمة كتبها في عام 1988 الإدارة الأمريكية لتقوية إيران واحتواء العراق، وبعد أن عينه جورج بوش مسئولاً عن جنوب غرب آسيا والشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأمريكي والمبعوث الأمريكي لأفغانستان، كتب مقالاً في عام 1989 لصحيفة لوس أنجلوس تايمز بعنوان "مستقبل إيران كبيدق شطرنج أو كقوة للخليج" أشار فيها للأسباب الرئيسية التي على الولايات المتحدة الأخذ بها لشن حرب على العراق والتي من بينها ذكره "إن خروج العراق منتصراً على إيران سيجعله القوة التي لا تنازع في المنطقة، ولذا يجب عمل شيء ما لعدم حدوث ذلك". كما أشار خليل زاد أن إيران قد عانت بعد الحرب مع العراق من قصور استراتيجي وأنها بحاجة إلى درجة من الحماية (علوش، 2006).

أن أمريكا بعد احتلالها العراق، وضمانها موضع قدم استراتيجي لها بجوار منابع لنفط، يمكّنها من السيطرة على طاقة العالم، وحلها للجيش العراقي، وضمانها انتهاء العراق كدولة تهدد أمن إسرايل، رأت ألا ضرر عليها من غض الطرف عن إيران، وفتح الباب على مصراعيه أمامها للتدخل فيه. وليس من المستبعد أن يكون هناك اتفاقاً سرياً مسبقاً بين الإدارة الأمريكية وإيران، تقوم بموجبه الولايات المتحدة باحتلال العراق بمساعدة إيران، وتحقيق أهدافها الإستراتيجية فيه، ثم تسلم إدارته لإيران على أن تبقى للولايات المتحدة الكلمة العليا فيه. مع اعتراف الولايات المتحدة بإيران كقوة إقليمية يكون لها الهيمنة السياسية على المنطقة، على أن تتخلى إيران عن دعم حزب ا وحماس، وأن تقوم بدور الشرطي الأمريكي في المنطقة كما كان حالها أيام الشاه.

تنظر الولايات المتحدة تنظر إلى إيران بحجمها الإستراتيجي في المنظور الأمريكي كدولة موجودة على الخارطة وقوة لا يمكن تجاهلها بأي حال من الأحوال ولذلك فإن الولايات المتحدة يمكن أن تغض النظر عن مستوى معين في التسليح النووي الإيراني وذلك كون القوة الإيرانية لم تكن في يوم من الأيام خصماً من الرصيد الاستراتيجي الأمريكي، بل كانت دائماً تعزيزاً له وتكريساً لوجوده. وأن كل الدلائل تشير إلى أن أمريكا نفسها ساهمت بشكل ما في البرنامج النووي الإيراني،

وتاريخ العلاقات الإيرانية الأمريكية لا يشير إلى وجود تنافر حقيقـي بينهمـا. وأن الولايات المتحدة تعلم جيداً الأوراق التي تمتلكها حكومة "الملالي" في إيران فهنـاك النفط وخطوط نقله، وهناك ورقة الانتحاريين الذين يمكن إرسالهم إلى دول مختلفـة وإحداث القلاقل في هذه الدول، وهناك أيضاً أفغانستان وأخطر هذه الأوراق علـى الإطلاق هي الورقة العراقية. (السعدون، 2007 ص 57)

إيران التهديد الرئيسي لاستقرار وأمـن المنطقـة بـم تحملـه مـن أطمـاع وأيديولوجية تجاه منطقة العربية، لا تزال مستمرة حتى الآن فهي تحاول اسـتغلال تطورات البيئة الداخلية العراقية كطريق لهيمنة تشمل مناطق ودول أخرى من دول المنطقة.

إن سعي إيران لامتلاك السلاح النووي يهدف إلى فـرض الوجـود وفـرض الإرادة على دول المنطقة، ونظراً لما يحمله امتلاك إيران للسلاح النووي من تهديد لمنطقة الشرق الأوسط خاصة بوجود تهديدات أمريكية باستخدام القوة لمنع إيـران من امتلاك السلاح النووي، على دول المنطقة تكثيف جهودها للحيلولة دون نـشوب حرب جديدة ستكون نتائجها واسعة التأثير على المنطقة (حيدر، 2010).

تشكل التهديدات الفارسية الطائفية الأيديولوجية تفرض على دول الإقليم إعطاء اهتمام كبير جداً وأولوية قصوى للأبعاد الداخلية للأمن الوطني لدول الإقليم، والعمل على احتواء صور ومظاهر أي احتقان طائفي، وتأكيد ضرورة التماسـك الـوطني والوحدة الوطنية، وهذه مسئولية الكل في المجتمع العربي وعلى كافة المستويات.

منذ بدأت المباحثات الإيرانية مع الدول الغربية حول ملفها النووي وطهران لا تريد الالتزام بأي إجراءات يمكن من خلالها معرفة المستوى الـذي وصـل إليـه برنامجها النووي ويرجع ذلك إلى أحد احتمالين، إما أن طهران بلغت حدوداً اقتربت معها من إنتاج سلاح نووي تفاجئ به العالم وتضعه أمام الأمـر الواقـع وتفـرض شروطها من خلاله على جميع الأطراف، أو أن تكون بعيدة عن الوصول للـسلاح النووي ولكنها تريد إيهام العالم بخلاف ذلك للحصول على أعلى قدر من المكاسـب امنيا واقتصادياً. لقد بدأت تتضح في الأفق ملامح للصفقة التي تسعى طهران لعقدها مع الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، وتشير الدلائل إلى أن الدول الكبرى تسعى

للتوصل مع إيران إلى اتفاق ملخصه السماح بالبرنامج النووي (تخصيب اليورانيوم تحت الرقابة المشددة) مقابل التعاون الأمني في الإقليم، بعد أن تثبت أنهـا ترغـب فعلاً في المساهمة في أمن المنطقة (طالب، 2006).

الخاتمة:

يستند التطلع الإقليمي الإيراني إلى اعتبارات عديدة، مـن بينهـا: الاعتبـار الأيديولوجي/الديني، الاعتبار الاقتصادي، الاعتبار العسكري، الاعتبار التـاريخي. يعطي الاعتبار الأيديولوجي/الديني، إيران فرصة كبيرة لتعزيز وجودها فـي بنيـة النسيج الاجتماعي في الشرق الأوسط وبعض مناطق آسيا ووسط أفريقيا وشـمالها، وفي مناطق متفرقة من العالم الغربي. وتعول إيران كثيراً علـى وحـدة الـشعور الشيعي، ووجود طائفة شيعية مهمشة بعيدة عن النفوذ السياسي ومراكز القرار، وهي تدعم هذه الطائفة أينما وجدت، علناً أو سراً.

تستثمر إيران هذه الطائفة دعماً لتـرويج رؤيتهـا الايديولوجيـة الـسياسية والفكرية، ودعماً لسعيها لتكون قوة مؤثرة في سياسة المنطقة باعتبارهـا مرجعيـة عقائدية وسياسية للطائفة الشيعية في العالم. ومن هنا، فإن غالبية الحكومات العربية ذات حساسية سلبية حيال أي تحرك إيراني في المنطقة أو في داخل بلـدانها. وقـد حذّر العاهل الأردني الملك عبدا الثاني من هلال شيعي يضم العـراق وسـورية ولبنان وقسماً من فلسطين، مما دفع مسؤولاً إيرانياً رفيع المستوى إلى الرد على ذلك بأن: إيران تتطلع إلى بدر شيعي. وهو السبب نفسه الذي جعل الموقـف الأردنـي يتطابق مع الموقف المصري حيال التغيير السياسي في العراق، الذي خلـق نفـوذاً سياسياً لإيران داخل العراق، وخرقاً استخباراتياً لكلّ المؤسسات الحساسة في الدولة.

إن خوف الدول العربية من التطلع الإقليمي للنظـام الإيرانـي، يرجـع إلـى الاختلاف المذهبي بين هذه الدول وإيران، ويرجع إلى الإرث الـسياسي الإيرانـي الذي عرفَ عنه عبر التاريخ رغبته في التمدد الإقليمـي داخـل الدولـة العربيـة، ورغبته في تصدير الفكر الثوري المناهض لأنظمة الحكم العربية ذات الوجه غيـر الإسلامي. وقد تباينت وجهات النظر العربية تجاه نجاح الثـوره فـي الجمهوريـة الإسلامية في إيران 1979 وتجلى هذا واضحاً لدى صدام حسين والدعم الكبير الذي

حظي به من قبل قادة دول الخليج ليحارب نيابةً عنها لعرقلة مشروع تصدير الثورة الإيرانية إلى داخل هذه البلدان. وبالإضافة إلى هذا العامل التاريخي، فإن مـا يثيـر خشية الدول العربية هو الاقتصاد الإيراني المدعوم بثروات كبيرة وصناعة متناميـة والمستثمر من قبل الدولة الإيرانية في بناء قدرة عسكرية استراتيجية، سـواء فـي ميدان التصنيع العسكري التقليدي، أو في ميدان التطلع إلى إنتاج أسلحة استرايجية.

النتائج

خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

1. بينت الدراسة أن الأيديولوجيا تشكل عامل رئيسي مؤثر في العلاقـات العربيـة الإيرانية حيث أن إيران قد انتهجت مبدأ تصدير الثورة كأساس فـي سياسـتها الخارجية وعلاقاتها بالمنطقة العربية حيث تبنت سياسـة تؤكـد أهميـة البعـد العقائدي والديني في دعمها ببعض الحركات والمنظمات في المنطقة العربية وقد ظهر ذلك بشكل واضح بعد حرب الخليج الثالثة 2003م في العراق وقبلها فـي لبنان من خلال دعمها المتواصل لحزب ا ماليأ وتنظيمياً وعـسكرياً ودعمهـا للحوثيين في حربهم ضد النظام اليمني في عام 2010 وهذا ما يثبـت فرضـية الدراسة الأولى.
2. لجأت إيران إلى استخدام أدوات سياسية واقتصادية وعقائدية في علاقاتهـا مـع الدول العربية وقد برز ذلك بشكل واضح في تحليل طبيعة ومستوى العلاقـات الإيرانية العربية بعد إحتلال العراق(2003) وقد برز البعد الطائفي الايديولوجي في العلاقات الإيرانية العربية، وهذا مايثبت فرضية الدراسة الثانية..
3. تعتبر هوية الإيرانيين هوية جماعية مختلفة ومركبة وذلك ما جعل إيـران ذات امتدادات إقليمية واسعة إضافة إلى امتلاكها لفكر وسلوك أيـديولوجي، يتبنـى إستراتيجية تصدير الثورة من خلال الفكر الطائفي والهيمنة على دول المنطقـة، وذلك ما يجعل للقومية الفارسية أبعاد وانعكاسات سلبية كبيرة على أمن الإقليم.
4. تنطلق أطماع إيران التوسعية من قوميتها الفارسية معتمدة على النهج الطـائفي والقدرات العسكرية والاقتصادية وتوجهاتها لامتلاك السلاح النووي وهي بـذلك تثبت بأن وصولها إلى أهدافها كقوة إقليمية سيخل في موازين القوى في المنطقة

وسيؤدي إلى حالة دائمة من عدم الاستقرار. وتبدو عناصر القوة الإيرانية متكاملة عسكرياً وبشرياً واقتصادياً وستشكل على الدوام نقطة إثارة الصراع بين إيران ودول المنطقة العربية.

5. تعتبر إيران بقدراتها العسكرية الحالية من الدول القوية التي تشكل تهديداً مباشراً لأمن واستقرار دول الإقليم، وهي تسعى بقوتها العسكرية الجديدة إلى تحقيق طموحاتها الأيديولوجية وأطماعها في الهيمنة وفرض السيطرة على المنطقة.

6. إن الأطماع الإيرانية لا تتوقف عند زعزعة الاستقرار، بل تهدف إلى الاستيطان في المنطقة العربية، خصوصاً الخليجية منها، وتصدير الثورة وإيجاد المؤيدين والموالين لها عبر دعم وتبني وتكوين المجموعات المسلحة، واستغلال اختلاف المذاهب الدينية في بعض الدول العربية كما هو الحال في لبنان، وكذلك في اليمن.

7. لعبت إيران دوراً ليس جديداً في منطقة الشرق الوسط منذ أواسط القرن الماضي، وقد ساد الاعتقاد آنذاك أن الدور الإيراني أقل تهديداً مما هو عليه الآن وذلك بسبب ارتباط ذلك الدور بالولايات المتحدة الأمريكية التي رأت في النظام الملكي العلماني في طهران رأس حربة لمقاومة المد الشيوعي، كما رأت فيه حماية لمصالحها في منطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل عام. كما ولعبت العلاقات الإيرانية الإسرائيلية دوراً في حماية الدور الإيراني في المنطقة والتقليل من التشكيك فيه ولاسيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لكن ذلك لم ينف وجود حالة من الريبة والشك من قبل الدول العربية في الدور الذي تلعبه إيران، ولاسيما فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي والذي يمثل تهديداً للأمن القومي العربي. لذا فقد كان القلق من الدور الإيراني ذا طابع سياسي يتعلق بالتنافس على الأدوار في المنطقة، ومن هنا كان تفاوت التقييمات حول الدور الإيراني كبيراً، وربما كان هذا التفاوت مستمراً حتى الآن.

8. لقد أدى تغيير نظام الحكم في إيران من ملكي علماني إلى جمهوري ديني طائفي، إلى تغيير كبير في الصورة التي يظهر فيها الدور أو المشروع الإيراني، وما ضاعف من الشعور بخطورة المشروع الإيراني النهج الإيراني

في بناء علاقات مع الحركات المعارضة للحكومات القائمة في بعض البلدان العربية وتغذية المشروع الطائفي، لتحقيق أطماعها التوسعية بخلق صراع عربي عربي (طائفي) داخل دول الإقليم كبديل للصراع العربي الإسرائيلي، يهدف لتمدد وكسب المزيد من التأييد للثورة الخمينية.

9. إن إيران تسعى إلى تصدير الثورة إلى مختلف أنحاء العالم العربي، ولقد استغلت إلى أبعد مدى في إثارة هذه المسالة تصريحات بعض المنسوبين إلى الثورة، الذين عبروا، في لحظة الانتشاء بالانتصار، عن تطلعهم إلى تصدير الثورة لكي تعم العالم العربي بأسره.

بناء على نتائج الدراسة فإنها توصي بما يلي:

1. في ظل اتساع الدور الإيراني يجب على العرب الإسراع في وضع مشروع عربي وإستراتيجية عربية للعلاقات مع إيران في ضوء حقيقتين مهمتين، الأولى، أن إيران لها مشروعها الإقليمي وإستراتيجيتها لتحقيق هذا المشروع وفي مقدمته العلاقات مع الدول العربية. والثانية، هي غياب المشروع العربي والإستراتيجية العربية ليس فقط بخصوص العلاقات الإقليمية بل وأيضاً ما يتعلق بالعلاقات العربية - العربية ، والعلاقات العربية - الدولية، إضافة إلى الانقسام العربي الواضح حول العلاقة مع إيران، وتباين العلاقات معها وفقاً لأولويات وأجندة اهتمامات كل دولة عربية بمعزل عن الدول العربية الأخرى.
2. يجب الانتباه إلى تزايد الفرص أمام دور إقليمي إيراني أوسع وتنوع وتكامل الأوراق التي تستخدمها إيران من أجل خلق بيئة إقليمية مواتية أكثر لمصالحها، وبما يصب في خدمة مشروعها الإقليمي الذي من شأنه الصعود بإيران كقوة إقليمية أولى في الشرق الأوسط، وهي جميعها أمور مشروعة لكل دولة تبحث عن صيانة وتعظيم مصالحها. غير أن ما يستوجب التأكيد عليه هو أن الملف النووي الإيراني له وجهان لا ينفصلان في سبيل تأثيره على مشروع إيران الإقليمي، فامتلاك إيران للسلاح النووي يعني موازنة القوة النووية الإسرائيلية ولكن أيضاً تخلق خللاً كبيراً في التوازن

الإستراتيجي في المنطقة. إلا أنه بسبب خصوصية الوضع الجغرافي وحساسية هذه المنطقة لأي اختراق إيراني محتمل من أي نوع يجب على دول المنطقة السعي لعدم توجيه ضربة عسكرية ضد إيران، ففي حال تحقق مثل هذا الخيار، فإن هذا يعني إقدام إيران على استخدام أدوات خطيرة في الصراع مثل ضرب آبار البترول الخليجية أو إغلاق مضيق هرمز، بما يشكل تهديداً خطيراً للمصالح الحيوية لدول الخليج.

3. العمل على إيجاد موقف عربي موحد تجاه النفوذ الإيراني في العراق، لتشكيل نقطة بداية لتحييد النفوذ الإيراني في باقي دول المنطقة العربية وخصوصاً دول الخليج والعراق ولبنان وسوريا.
4. الاعتماد على القدرات الذاتية لدول المنطقة في التصدي للتحديات والتهديدات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تهدد الأمن الإقليمي بعيداً عن التدخلات الدولية.
5. العمل على دعم الحوار العربي الإيراني وفق رؤيا عربية واضحة تستند على:
   أ . أجندة عربية موحدة ومتفق عليها تتضمن الهدف من هذا الحوار وبنوده.
   ب . الوعي والإدراك الكامل بالإستراتيجية الإيرانية الخاصة بالعلاقات مع العرب، وأن يأخذ في اعتباره التطورات الراهنة التي تواجه إيران وانعكاساتها على علاقات إيران بمحيطها العربي، سواء كانت تداعيات الأزمة السياسية الأخيرة أو التصعيد الدولي الجديد ضد إيران وعودة شبح الحرب التي لن تهدد إيران وحدها بل ستهدد دول الجوار العربية أيضاً في حالة حدوثها.
6. التنسيق الأمني وتبادل المعلومات بين دول المنطقة لمواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة العربية، في نفس الوقت دعم وإسناد الحركات المعارضة للنظام داخل إيران للرد على عمليات عملائها في المنطقة العربية، كنوع من التعامل بالمثل.

7. متابعة ودراسة الموقف العام في المنطقة العربية وتقييم درجات التهديد حاضراً ومستقبلاً والانتباه للمتغيرات الإقليمية والدولية التي قد تخل بالتوازن العسكري في المنطقة العربية.
8. العمل على وضع إستراتيجية موحدة للدول العربية حول الملف النووي الإيراني ومدى تطور هذا الملف والدعوة باستمرار إلى ضرورة تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك.
9. العمل على إيجاد منظومة للتكامل الاقتصادي العربي وتشجيع الاستثمار داخل دول المنطقة العربية وتبني الحوار مع إيران حول بعض القضايا الاقتصادية العامة كالنفط وتسويقه والأمن للمنطقة العربية.

المراجع

المراجع العربية:

إبراهيم، حسين توفيق، (1992). الفكر العربي وإشكالية النظام العـالمي الجديـد، دراسة تحليلية نقدية، **شؤون عربية،**69.

إبراهيم، محمود، أحمد (2005). الأزمة النووية الإيرانية، تحليـل لاسـتراتيجيات إدارة الصراع، **مجلة دراسات إستراتيجية،** العدد (149)، السنة (15).

أبو عامر، علاء (2004) **العلاقات الدوليـة: الظـاهرة والعلـم – الدبلوماسـية والإستراتيجية،** دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

إدريس، محمد السعيد، (2005). إيران وبناء الدولة العراقية: المصالح والسياسات، **مجلة السياسية الدولية،** عدد 162، الكويت.

الأصفهاني، أبو الحسن،**(**2007) **قيادي منشق عن فيلق بدر..** اعترافات نشرت في موقع القوة الثالثة بتاريخ2007/11/4.

الأعظمي، وليد،(1992م) **العلاقات السعودية الأمريكية وأمـن الخلـيج،** الطبعـة الأولى، دار الحكمة، لندن.

إنديك، مارتن السياسية (1993). سياسة إدارة كلينتون حيال الشرق الأوسط، **مجلة الدراسات الفلسطينية،** العدد 15.

باكينكام، الشرقاوي، (2007). طبيعة المشروع الإيرانـي فـي المنطقـة، **إسـلام أونلاين،** **http://www.islamonline.ne**

البداوي، قدري جميل(1984م) **الاشتراكية حلم وعلم،** دار النهضة العربية، مـصر القاهرة.

البراوي، راشد(1988) **المذاهب الاشتراكية المعاصرة،** القاهرة: مكتبـة الأنجلـو المصرية.

بن جدو، غسان (2007). ورقة عمل مقدمة ضمن ندوة العلاقات العربية الإيرانية، **الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل،** مركزة الوحدة للدراسات، بيروت.

بوحوش، عمار(1984) **تطور النظريات والأنظمـة الـسياسية،** الطبعـة الثانيـة، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

البياري، عبدا (2008). في الأيديولوجيا، من **موقع عرب 48**، متوفر عبر: **www.arabs48.com**

الجزيرة نت، العلاقات البحرينية الإيرانية، 2007/2/14، متوفر عبر: **www.aljazeera.net**

جعفر، هبة،(2008): أبرز المحطات في تاريخ العلاقات اللبنانية الإيرانية. تقرير خاص **بقناة المنار**

جنسن، لويد (1989). **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، الطبعة الأولى، السعودية: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود.

جيمس، راسل (2008). **حالة ضطراب الشرق الأوسط، التهديدات الإقليمية وإستراتيجية الأمن**، ترجمة رشا حاتم، متوفر عبر: **http://www.aljazeera.net**

حتر، سعيد،(2006) **هواجس أردنية حيال أزمة إيران النوية**، تقرير صحفي، قناة بي بي سي في الأردن.

الحرير، جاسم يونس (2007). تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 167، كانون الثانيش، القاهرة.

الحسين، قصي (الانباء) -(2010) رابطة الجوار العربي وأزمة العلاقات مع دول الاقليم،19 تشرين الثاني، **جريدة الأنباء**، نقلا عن الرابط اللاكتروني للحزب الاشتراكي السوري.

حيدر، رضوي، (2010). **القدرات العسكرية الإيرانية في الخليج**، مركز الجزيرة للدراسات، متوفر عبر: **www.aljazeera.net**

خاف، محمود، (1997) **علم العلاقات الدولية**، الطبعة الثالثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

خليفة وإسماعيل، عبدالرحمن، فضل ا ، (2001) **الأيديولوجيا والحضارة والعولمة**، مكتبة بستان المعرفة لطبع ونشر وتوزيع الكتب، مصر.

خليفة، محمد(1992). **النظام الدولي بين المقـصود والمنـشود**، مالطـا: مركـز دراسات العالم الإسلامي.

الخولي، بسيوني محمد،(1986) **الصراع العراقي الإيراني**. الهيئة المصرية العامـة للكتاب، القاهرة .

دلي، خورشيد (2009). مقال بعنوان :إيران في مرحلة ما بعد الانتخابات إلى أين؟ صحيفة النور الإلكترونية، متوفر عبر: **http://www.an-nour.com**

الدهراوي، خضر، (2004) "إيران إلى أين بعد حـرب العـراق"، **مجلـة الـدفاع العربي**، العدد 5.

الدوري، عبدالعزيز(2007م) **العلاقات التاريخية بين العراب والايـرانيين**، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

ربيع ومقلد، محمد، إسماعيل (1994)، **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، الكويت.

رجب، يحيى حلمي، (1997) **أمن الخليج العربي في المتغيرات الإقليمية والدولية**، الطبعة الأولى، مكتبة العلم والإيمان، القاهرة.

الرفوع، فيصل؛ فهمي، عبدالقادر(2007م) **نظرية الـسياسة الخارجيـة**، عمـان، الأردن.

الزبيدي، أحمد،(2009) العلاقات العربية **ـ الايرانية بين المـد والجـزر رؤيـة تحليلية**، متوفر عبر: **www.jabha-wqs.net**

زهيري، كامل (1973) **مواقف ومنازعات في الديموقراطية والاشتراكية**، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب

الزويري، جونسون، محجوب، أندرو (2008) "**معـضلة الـسياسة والأمـن فـي العلاقات العربية الإيرانية: حالة الأردن**" وحدة الدراسات الإيرانيـة، مركـز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية.

الزويري، محجوب، (2008). **دور إيرن الشرق أوسطي في الميزان**، متوفر عبر: **http://www.aljazeera.net**

السرجاني، راغب (2007). **العرب ومواجهة الإستراتيجية الإيرانية**، متوفر عبر: **http://www.islamstory.com**

السعدون، جاسم خالد (2007). **العلاقات الاقتصادية العربية الراهنة وآفاق تطويرها**، (الورقة العربية) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

سعيد، عبدالمنعم (1987). **العرب ودول الجوار الجغرافي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

سعيد، علي محمد،(1987) الخليج العربي، **دراسة في السياسة الإقليمية**، جامعة بغداد مطابع جامعة بغداد. ص91.

السلمي، أحمد(2000م) النظام الدولي، **مجلة العلوم السياسية**، السنة الرابعة، عدد(15).

سليم، محمد السيد (1994). التفاعل في "مثلث القوة" إطار فكري ومؤسساتي، **شؤون الأوسط**، العدد 33 أيلول.

السيد، زهره، (1985) الثورة الايرانية الأبعاد الاجتماعية والسياسية: **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام**، القاهرة. ص127.

شبكة النبأت المعلوماتية،(2007) **مصطلحات اجتماعية أيدولوجية**، الجمعة 6 نيسان، متوفر عبر: **www.annabaa.org.**

شتا، إبراهيم الدسوقي(1979). **الثورة الإيرانية: الجذور الأيديولوجية**، بيروت، مطبعة دار الكتب.

شحاتة، ناصر (2007). "الحوار السعودي –الإيراني: الدلالات الإقليمية"، قضايا سياسية، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، أبو ظبي.

شحادة، مهدي، وبشاره جواد،(1999) إيران: **تحديات العقيدة والثورة**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي ـ الأوربي، بيروت.

شفيق، منير (1981) **الماركسية ونظرية الحزب الثوري**، بيروت: دار الطليعة

شفيق، منير (1992). **النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة**، بيروت، الناشر للطباعة والنشر.

شفيق، منير، (1979). **في الوحدة العربية والتجزئة**، بيروت، لبنان، دار الطليعة للنشر والتوزيع.

شقير، شفيق،(2007م) **لبنان وإيران.. من علاقات بالرعاية إلى علاقات مباشرة**، متوفر عبر: **www.aljazeera.net/.**

صادق، علي (2006). **ماذا تعرف عن حزب ا** ، الطبعة الأولى.

طالب، إحسان(2006). **الغبار النووي الإيراني يعصف بأمن الخليج العربي - اكتشاف اليورانيوم عزز الحلم، الحوار المتمدن**، متوفر عبر: **http://www.ahewar.org**

طرابيشي، جورج (1981) **الماركسية والأيدلوجية**، بيروت: دار الطليعة.

عبدالحميد، عصام السيد (2006). **الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى.

عبيدات، راسم(2009م) العلاقات العربية- الإيرانية حاضراً ومستقبلاً، **الحوار المتمدن**، العدد (2623).

العرب، مصطفى، (2009) "**سياسة إيران الخارجية: تصدير ثورة أم نهوض إمبراطوية**، شبكة الأخبار العربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة. متوفر عبر: **http://arabic.cnn.**

العربية نت (2009). **العرب وإيران: قرون من الثقة المفقودة، وعقود من محاولات الزعزعة**، دبي، الأربعاء، 28 يناير. متوفر عبر: **http://www.alarabiya.net.**

العريبي، مينا، (2010). **إيران على حافة إضاعة الفرصة**، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، دمشق، سوريا، متوفر عبر**:** **http://www.dascsyriapress.net**

عطوان، عبدالباري (2006). **أمن واستقرار في منطقة الخليج**، الطبعـة الثانيـة، مركز الخليج للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة.

علاوي، علي عبدالأمير (2009). احتلال العراق ربح الحرب وخـسارة الـسلام ظهور الإسلام السياسي، **جريدة البيان**، السنة الثالثة، العدد 829 الثلاثاء، 2 حزيران.

علوش، أحمد مصطفى، (2006). **بعد تقسيم العراق وأفغانستان، هل سنشهد حلفاً أمريكياً**، متوفر عبر: **http://www.alarabiya.net**

العلي، بسام،(1998) العلاقات العربية الإيرانية وتطورها، **مجلة الـدفاع العربـي**، العدد(50). ص26.

علي، محمد جواد (1986). **الصراع الأمريكي السوفييتي فـي المحـيط الهنـدي**، منشورات شركة مطبعة الأديب البغدادية المحدودة.

علي، محمود عبده (2008)، **السعودية وإيران، في البدء كان الـصراع**، المركـز الإعلامي، متوفر عبر: **www.shebacss.com.**

عمر، مجدي، (1995). **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقـة الـشرق الأوسط**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

عنتر، أحمد سامي (2008). تحليل ملف إيران النووي على أساس نظرية الحركة، **مجلة مختارات إيرانية**، طهران، ص66.

القلم، محمود سريع (1993). مستقبل العلاقات العربيـة – الإيرانيـة، **المـستقبل العربي**، السنة 16، العدد 177 تشرين الثاني، نوفمبر.

القلم، محمود، 2002، "الأمن القومي الإيراني"، **مجلة مستقلة العربي**، العدد 279، السنة 25، ص 112.

كشك، أشرف محمد،(2010) **العلاقات الكويتية الإيرانية رؤيـة تحليليـة**، البينـة للدراسات والبحوث،

كشك، تغريد (2007). **السياسة الاقليمية لإيران، الحوار المتمدن -** العدد: 2099، **متوفر عبر:** **http://www.ahewar.org**

كوردزمان، أنطوني،(2000) القدرات العسكرية الإيرانية، **سلسلة دراسات عالمية،** العدد 6، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص ص 3-7.

الكيلاني، هيثم (1994). معضلة الأمن العربي في عاصفة المتغيرات، **شؤون الأوسط،** العدد 34، أكتوبر.

كيلة، سلامة (2008). موت الأيديولوجيا، **جريدة الأخبار،** متوفر عبر: http://www.al-akhbar.com/ar/node/108007

اللباد، مصطفى (2007). التحالف الإيراني – السوري ركيزة مشروع طهران الإقليمي، **جريدة الحياة اللندنية.**

المؤمن، على(2002) "النظام السياسي، ثنائية الاستبداد والمشاركة الشعبية"**، شؤون الأوسط،** مركز الدراسات الإستراتيجية، عدد 114.

مبيضين، مخلد، (2008) بعنوان "العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 (السعودية حالة دراسة)"، **مجلة المنارة،** المجلد 14، العدد 2.

المحروقي، زاهر بن حارث (2009). **العلاقات العمانية الإيرانية وسياسة الأمر الواقع،** متوفر عبر: http://www.farrq.net0

محمد جواد علي (1986). **الصراع الأمريكي السوفيتي في المحيط الهندي،** منشورات شركة مطبعة الأديب البغدادية المحدودة، ص 13.

محمد، باقر جاسم (2002). **الأيديولوجية والممارسات السياسية،** دار بابل للدراسات والاعلام، متوفر عبر: **http://www.darbabl.net/**

محمد، فاضل زكي،(د.ت) **السياسة الخارجية وأبعادة في السياسة الدولية،** مطبعة شفيق، ساعدت جامعة بغداد على نشره، بغداد.

محمود، حواس (2008). **العلاقة الإشكالية الإيرانية العربية.. تعقيد الحاضر وغموض المستقبل** متوفر عبر: **http://www.alarabiya.net**

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق (2000) "**العلاقات العربية– الإيرانية**" الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

المرهون، عبد الجليل زيد (2005)، **أمن الخليج بعد حرب العراق**، معهد الدراسات الدبلوماسية، سلسلة دراسات استراتيجية السعودية.

مزاحم، هيثم (1999) "عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران" **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 84، حزيران.

المشاط، عبد المنعم (1994). الأمن القومي العربي: لا تزال هناك فرصة، **شؤون الأوسط**، العدد 36، كانون الأول، ديسمبر.

مصطفى، ممدوح محمود، (1998). **مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطيـة**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

مطر وهلال، جميل، علي (1983). **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقـات السياسية العربية**، الطبعة الثالثة بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

المنوفي، كمال (1985). **نظريات النظم السياسية**، الطبعة الأولى، الكويت: وكالـة المطبوعات.

مهتدي، حسين محمد(1996م) يران والثورة، المركز القومي للانتـاج الإعلامـي، **مجلة سلسلة قضايا استراتيجية**، العدد 56، السودان، الخرطوم.

مهنا، محمد نصر، (2006)، **علم السياسة بين الأصـالة والمعاصـرة**، المكتـب الجامعي الحديث الإسكندرية للنشر والتوزيع، مصر، الإسكندرية.

موسى، فرح، (2004)، **العرب وغيران وصراع النهايات قراءة أولية في التحولات العربية الإيرانية**، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع. عمان، الأردن.

نافع، بشير موسى (2008). القلق العربي من اتساع نطاق النفوذ الإيراني، القدس، شباط، متوفر عبر **http://www.watanee.com**

النمر، محمد (2007). تحسن العلاقات السعودية الإيرانية مفتاح لحل كثيـر مـن مشاكل المنطقة، متوفر عبر: **www.elhuda.com**

الهدويدي، فهمي(1987م) **التدين المنقوص**، ط1، مركز الاهرام.

هلال ومسعد، علي الدين، نيفـين (2000). **الـنظم الـسياسية العربيـة، قـضايا الإستمرار والتغيير**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

هوليداي، فريد (2001). **مقدمات الثورة في إيران**، دار ابن خلدون، بيروت، ط1.

هوليداي، فريد، (1985). **مقدمات الثورة في إيران،** دار ابن خلـدون، بيـروت، الطبعة الأولى، ص22.

هيكل، محمد حسنين(1983). **مـدافع آيـة ا ، قـصة إيـران والثـورة**، دار الشـروق، ط 3.

ب- المراجع الأجنبية:

Shimon, Peres and Arye Naor,(1993) **The New Middle East** (Longmead, Eng: Element Books; New York: Henry Hold and Company, P 61

Woods, Alan,(2000) **Iran Revolution in Resilience**: The First Shots Of the Revolution. Dr. ZAYAR, Pakistan, p22.